

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية
دراسة ميدانية لموظفي جامعة ميلة

المشرف	اعداد الطلبة	
د. بوجنانة فؤاد	محمود صفية	1
	بلقار إكرام	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	لبصير فطيمة
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بوجنانة فؤاد
مناقشا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميلة	خالد توازيت

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ



الحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وإتمام هذا العمل
ثم أتقدم بخالص الشكرووعظيم الإمتنان إلى جامعة ميلة
وإلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
على ماوفرتة من بيئة علمية ساهمت في إنجاز هذه المذكرة.
كما أتوجه بجزيل الشكروالتقدير إلى جميع الأساتذة الكرام الذين رافقونا
طوال مشوارنا الدراسي

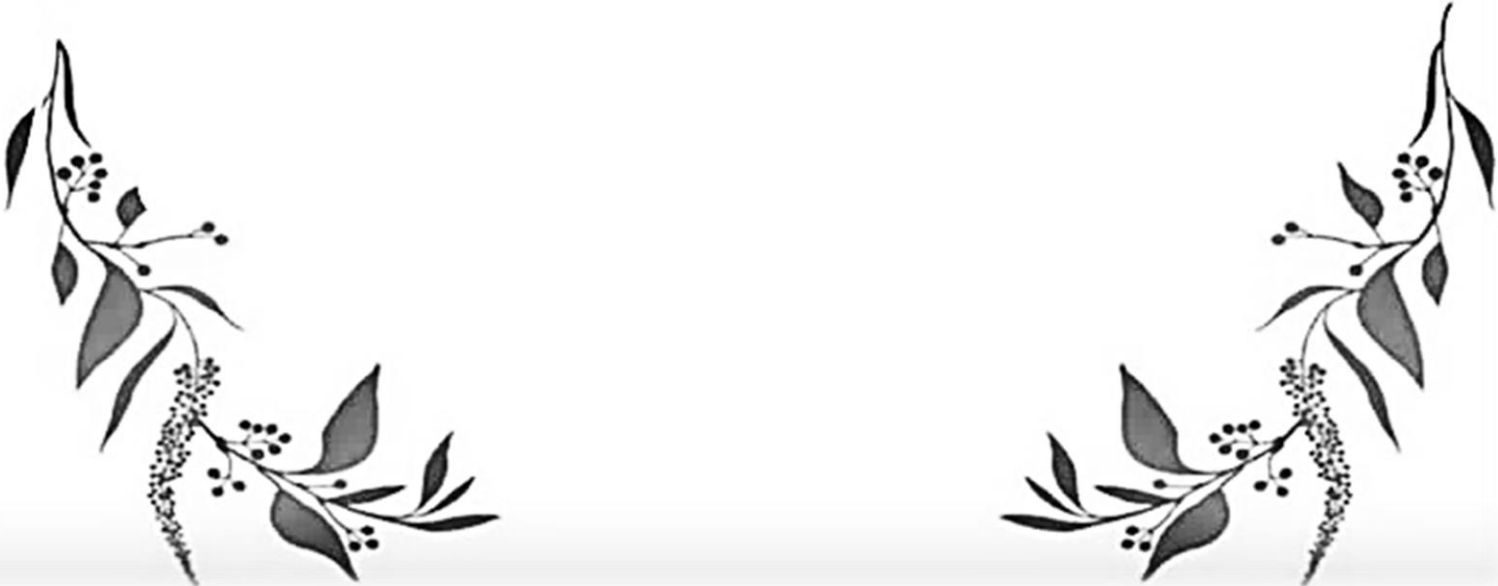
وكان لهم الفضل في توجيهنا إثراء معارفنا العلمية ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

أخص بالشكر الأستاذ المشرف

على ماقدمه من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة وصبر في متابعة هذا العمل حتى يخرج في أحسن صورة .

كما أتقدم بخالص الشكر لكل أستاذ ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الدراسة ،

ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة .





الحمد والشكر والثناء لله سبحانه وتعالى، الذي بنعمته تتم الصالحات
وبفضله تتحقق الأمنيات، نحمده حمدا كثيرا على توفيقه وعونه في إتمام هذا العمل.
إلى من جعل الله رضاهما من أعظم الغايات إلى من كان دعاؤهما سر توفيقني، وحنانهما وطننا ألوذ به
دائما، إلى القليبين اللذين تعلمت منهما معنى الصبر والكفاح والعطاء دون مقابل.

إلى والدي الكريمين

مهما كتبت من كلمات فلن توفيكما حقكما ، فأنتما النور الذي أنار طريقي والسند الذي منحني القوة
لأواصل السير نحو أحلامي كل نجاح أصل إليه يحمل بين تفاصيله تعبكما، ودعواتكما، ومحبتكما التي
لا تقدر بثمن أطل الله في عمركما ، وأدامكما نعمة لا تزول ، وأهديكما هذا الإنجاز بكل فخر وإمتنان
وعرفان جميل.

إلى نفسي

التي تعبت وصبرت كثيرا والتي تحملت الضغوط لكن آمنت بأن النجاح يستحق السعي.
أهدي هذا الإنجاز بفخر إلى **إخوتي الأعزاء** سندي الجميل ومصدر قوتي وفرحتي شكرا لكل دعم ومحبة
صادقة منحتموني إياها.

إلى أختي الغالية رحمها الله

رغم الغياب أستشعر حضورك الذي يزال يسكن القلب والدعاء أهديكي هذا النجاح لعله يصل إليك
نورا ورحمة .

إلى جدي رحمه الله

إلى القلب الطيب والذكرى التي لا تغيب رحمك الله بقدر ما تركت فينا من أثر جميل.

إلى صديقاتي وزميلاتي

رفيقات الطريق والدراسة والسكن والذكريات الجميلة ، شكرا لكل لحظة دعم وتشجيع
ومساندة دمتن أجمل مارافق سنوات الدراسة.

إلى كل من ساهم بكلمة طيبة ودعوة صادقة في إتمام هذا العمل ، أهديكم هذا الجهد المتواضع بكل محبة
وإمتنان.

صفية



وأخر دعواهم الحمد لله رب العالمين

أهدي ثمرة جهدي وتعب سنوات الدراسة أولاً إلى **نفسي**، التي صبرت واجتهدت وتجاوزت الصعوبات،
خلال سبعة عشر سنة وآمنت بقدرتها على الوصول رغم كل التحديات.

ثم إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة، إلى **والديّ** العزيزين، أمي وأبي، سندي ودعائي الدائم، اللذين كانا
مصدر القوة والدعم، فبفضلهما، بعد الله تعالى، وصلت إلى هذه المرحلة. أسأل الله أن يحفظهما ويطيل
في عمرهما ويجزيهما عني خير الجزاء.

إلى أخواتي العزيزات (**نادية، شافية، لبنى، سامية**) وإخوتي الأحبة (**نعيم، ملين، عبد الوهاب، فؤاد،**
ياسين)، الذين كانوا مصدر تشجيع ومساندة، وشاركوا معي لحظات التعب والأمل، فكان وجودهم دافعاً
للاستمرار والنجاح.

وإلى صديقتي العزيزات، رفيقات المشوار، على كل لحظة دعم وتشجيع وكلمة طيبة خففت عني مشقة
الطريق، فلكن مني كل المحبة والامتنان.

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد، وساهم ولو بكلمة طيبة في إتمام هذا العمل، أهدىكم هذا الجهد
المتواضع، راجية أن يكون ثمرة نافعة ومصدر فخر لمن أحبهم.

إكرام



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر وتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول و قائمة الأشكال
VII	الملخص
أ - ح	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للوعي المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الثقافة المالية والسلوك المالي
3	المطلب الأول: مفهوم الثقافة المالية
9	المطلب الثاني: مفهوم السلوك المالي
14	المطلب الثالث: العلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية والسلوك المالي
16	المبحث الثاني: ماهية الوعي المالي
16	المطلب الأول: مفهوم الوعي المالي
19	المطلب الثاني : مكونات الوعي المالي
20	المطلب الثالث : إستراتيجيات تعزيز الوعي المالي
25	المبحث الثالث : ماهية الأزمة المالية الشخصية
25	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية الشخصية
30	المطلب الثاني : مخاطر الأزمة المالية الشخصية
35	المطلب الثالث: طرق الوقاية من الأزمة المالية الشخصية
41	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

43	تمهيد
44	المبحث الأول: منهجية الدراسة
44	المطلب الأول: منهج الدراسة
44	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
45	المطلب الثالث: أداة الدراسة
52	المطلب الرابع: أساليب المعالجة الإحصائية
54	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج و اختبار الفرضيات
54	المطلب الأول: محور البيانات الشخصية
63	المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان
71	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
82	نتائج الدراسة
85	توصيات الدراسة
87	أفاق الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول ليكارت الخامس	45
2	نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ	46
3	معاملات ارتباط المحور مع أبعاده	48
4	معاملات ارتباط عبارات البعد الأول والدرجة الكلية له	49
5	معاملات ارتباط عبارات البعد الثاني والدرجة الكلية له	50
6	معاملات ارتباط عبارات البعد الثالث والدرجة الكلية له	51
7	معاملات ارتباط عبارات البعد الرابع والدرجة الكلية له	51
8	توزيع افراد العينة حسب الجنس	54
9	توزيع افراد العينة حسب العمر	55
10	توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	56
11	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	58
12	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	59
13	توزيع افراد العينة حسب الدخل الشهري	61
14	توزيع أفراد العينة حسب الحالة السكنية	62
15	مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاه العام للعبارات	64
16	النتائج الإحصائية لعبارات البعد الأول من المحور الأول	64
17	النتائج الإحصائية لعبارات البعد الثاني من المحور الأول	65
18	النتائج الإحصائية لعبارات البعد الثالث من المحور الأول	67
19	النتائج الإحصائية لعبارات البعد الخامس من المحور الأول	68
20	النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني	70
21	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية	72
22	نتائج تحليل الانحدار للفرضية الرئيسية	73

74	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الأولى	23
75	نتائج تحليل الانحدار للفرضية الأولى	24
76	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الثانية	25
77	نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثانية	26
78	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الثالثة	27
79	نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثالثة	28
80	نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الرابعة	29
81	نتائج تحليل الانحدار للفرضية الرابعة	30

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس	55
2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	56
3	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	57
4	منحنى بياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	59
5	منحنى بياني لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	60
6	منحنى بياني لتوزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري	62
7	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة من حسب الحالة السكنية	63

المُلخَص

الملخص:

تناولنا هذه الدراسة أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية من خلال دراسة ميدانية لدى موظفي جامعة ميله حيث سعينا إلى إبراز دور الوعي المالي بأبعاده المختلفة تتمثل في البعد المعرفي المهاري السلوكي النفسي وبعد إتخاذ القرارات المالية في تعزيز الإستقرار المالي الشخصي والحد من الأزمات المالية الشخصية. وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام إستبيان تم توزيعه على عينة من الموظفين بلغت 61 عينة كما تم تحليل البيانات بالإعتماد على برنامج IBM SPSS Statistics وقد توصلنا إلى النتائج المتمثلة في أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى مرتفع من الوعي المالي إضافة إلى مستوى مرتفع نسبيا في القدرة على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، كما أثبتت إختبارات الصدق والثبات تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية. وبينت نتائج إختبار الفرضيات عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من البعد المعرفي البعد المهاري والبعد السلوكي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، في حين أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لبعد إتخاذ القرارات المالية، ما يدل على أن فعالية الوعي المالي لا تتحقق فقط من خلال إمتلاك المعرفة والمهارات المالية وإنما من خلال القدرة على توظيفها في إتخاذ قرارات مالية رشيدة تساهم في تعزيز الإستقرار المالي الشخصي والحد من إحتماالية التعرض للأزمات المالية.

Abstract :

This study examined the impact of the effectiveness of financial awareness on reducing the risks of personal financial crises through a field study conducted among the employees of Mila University. The study sought to highlight the role of financial awareness through its various dimensions represented by the cognitive, skill-based, behavioral, psychological, and financial decision-making dimensions in enhancing personal financial stability and limiting personal financial crises. The study adopted the descriptive analytical approach using a questionnaire distributed to a sample of 61 employees, while the data were analyzed using IBM SPSS Statistics. The study findings revealed that the respondents possessed a high level of financial awareness, in addition to a relatively high ability to reduce the risks of personal financial crises. The validity and reliability tests also confirmed that the study instrument enjoyed a high degree of consistency and reliability. Furthermore, the hypothesis testing results showed that there was no statistically significant effect for the cognitive, skill-based, and behavioral dimensions on reducing the risks of personal financial crises, whereas the results demonstrated a positive and statistically significant effect for the financial decision-making dimension. This indicates that the effectiveness of financial awareness is not achieved merely

through possessing financial knowledge and skills, but rather through the ability to employ them in making rational financial decisions that contribute to enhancing personal financial stability and reducing the likelihood of exposure to financial crises.

مقدمة عامة

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية ومالية متسارعة أثرت بصورة مباشرة في سلوك الأفراد والأسر في إدارة مواردهم المالية. فقد أصبح الفرد في الوقت الراهن يواجه بيئة مالية أكثر تعقيدا نتيجة تنوع المنتجات والخدمات المالية، واتساع نطاق التعاملات المصرفية الرقمية، وتزايد الاعتماد على أدوات التمويل والائتمان، إضافة إلى التغيرات المستمرة في مستويات الأسعار والدخل وتكاليف المعيشة. وفي ظل هذه المعطيات، لم تعد الإدارة المالية الشخصية مسألة اختيارية أو مهارة ثانوية، بل أصبحت ضرورة أساسية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والالتزامات المستقبلية و يعد الوعي المالي من أهم العوامل التي تمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية سليمة ورشيدة، إذ يشمل امتلاك المعرفة بالمفاهيم المالية الأساسية، مثل الإدخار والاستثمار والائتمان وإدارة المخاطر، إلى جانب تبني سلوكيات مالية مسؤولة، كإعداد الميزانية، وترشيد الإنفاق، وتخصيص جزء من الدخل للإدخار، فضلا عن تكوين اتجاهات إيجابية نحو التخطيط المالي طويل الأجل. ومن هذا المنطلق، أصبح الوعي المالي أحد المؤشرات الجوهرية التي تعكس قدرة الأفراد على التعامل بكفاءة مع التحديات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار المالي.

قد أولت العديد من المؤسسات الدولية اهتماما متزايدا بالوعي المالي باعتباره أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات. فقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - أن الثقافة المالية تمثل مزيجا من المعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات التي تساعد الأفراد على إتخاذ قرارات مالية فعالة تعزز رفاههم المالي. كما أشار البنك الدولي إلى أن ارتفاع مستويات الوعي المالي يساهم في الحد من الهشاشة المالية ويزيد من قدرة الأفراد على مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة في المقابل، يؤدي ضعف الوعي المالي إلى العديد من المشكلات التي قد تتطور إلى أزمات مالية شخصية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للفرد والأسرة. وتتجلى هذه الأزمات في العجز عن تغطية النفقات الأساسية، والاعتماد المفرط على القروض والديون، وعدم القدرة على الادخار أو تكوين احتياطات للطوارئ، فضلا عن سوء إدارة الالتزامات المالية. وغالبًا ما تنشأ هذه الأوضاع نتيجة قرارات مالية غير مدروسة، أو غياب التخطيط المسبق، أو محدودية المعرفة بأساسيات الإدارة المالية الشخصية.

تعرف الأزمة المالية الشخصية بأنها حالة يواجه فيها الفرد اختلالا واضحا بين دخله والتزاماته المالية، بما ينعكس في عدم قدرته على الوفاء بواجباته المالية في الوقت المناسب أو المحافظة على مستوى معيشته المعتاد دون اللجوء إلى الاقتراض أو الاستنزاف المستمر للمدخرات. ولا تقتصر آثار هذه الأزمة على الجانب المالي فحسب، بل تمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية، حيث قد تسبب في التوتر والقلق، وتؤثر في جودة الحياة والعلاقات الأسرية، وتحد من قدرة الفرد على التخطيط لمستقبله بثقة، ومع تزايد التقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع معدلات التضخم، وتنامي النزعة الاستهلاكية، أصبحت احتمالية تعرض الأفراد

للأزمات مالية شخصية أكثر وضوحا، خاصة لدى الفئات التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الثقافة المالية. كما أن سهولة الوصول إلى المنتجات الائتمانية والخدمات المالية الرقمية قد تمنح الأفراد فرصا أوسع لإدارة أموالهم لكنها في الوقت ذاته قد تزيد من مخاطر سوء الاستخدام واتخاذ قرارات مالية غير رشيدة إذا لم تكن مدعومة بوعي مالي كاف.

في السياق الجزائري، تبرز أهمية هذا الموضوع بصورة أكبر في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الأسر، من ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الاحتياجات الاستهلاكية، إلى محدودية الدخل لدى شريحة واسعة من المجتمع ويجعل ذلك من الوعي المالي عنصرا حاسما في مساعدة الأفراد على تنظيم مواردهم المالية تحديد أولوياتهم والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، بما يساهم في الحد من التعثر المالي وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

كما حظيت العلاقة بين الوعي المالي والسلوك المالي والاستقرار المالي الشخصي باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط إيجابي بين ارتفاع مستوى الوعي المالي وتحسن جودة القرارات المالية، زيادة معدلات الادخار وانخفاض مستويات المديونية غير المدروسة وتعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ المالية. كما أثبتت هذه الدراسات أن الأفراد الذين يتمتعون بدرجات أعلى من المعرفة المالية والسلوك المالي المنضبط يكونون أقل عرضة للتعرض لأزمات مالية شخصية.

انطلاقا من ذلك، تتجلى أهمية دراسة أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية في كونها تسعى إلى تحليل الدور الذي يؤديه الوعي المالي في تعزيز قدرة الأفراد على التحكم في نفقاتهم، وإدارة ديونهم، والتخطيط المالي السليم، وتكوين احتياطات مالية لمواجهة الظروف الطارئة. كما تهدف الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الثقافة المالية في تحقيق الاستقرار المالي الشخصي والحد من المخاطر التي قد تؤثر في رفاه الفرد والأسرة.

وعليه، فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن ارتفاع مستوى الوعي المالي يؤدي إلى خفض احتمالية تعرض الأفراد للأزمات المالية الشخصية، من خلال تحسين جودة القرارات المالية وتعزيز السلوكيات الرشيدة في إدارة الموارد. ومن هذا المنظور، تمثل الدراسة إضافة علمية وعملية يمكن أن تفيد الباحثين وصناع القرار والمؤسسات التعليمية والمالية في تصميم برامج توعوية ومبادرات تستهدف رفع مستوى الثقافة المالية، بما يساهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على تحقيق الأمن والاستقرار المالي الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميلة.

❖ الإشكالية:

أصبح الوعي المالي في السنوات الأخيرة من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد ، لما له من دور مهم في توجيه السلوك المالي للأفراد وترشيد قراراتهم المالية بما يساهم في التقليل من احتمالية التعرض للأزمات المالية الشخصية وضمن هذا الإطار فإن الإشكالية التي يمكن صياغتها للانطلاق في هذا البحث هي:

هل يوجد أثر لفعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- 1- هل يوجد أثر للبعد المعرفي على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله؟
- 2- هل يوجد أثر للبعد المهاري على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله؟
- 3- هل يوجد أثر للبعد السلوكي على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله؟
- 4- هل يوجد أثر لبعد اتخاذ القرارات المالية على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

كإجابة أولية عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة منها يمكن وضع الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الرئيسية:**

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 لتأثير الوعي المالي على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله.

❖ **فرضيات فرعية:**

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 لتأثير البعد المعرفي على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 لتأثير البعد المهاري على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 لتأثير البعد السلوكي على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله.
- 4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 لتأثير بعد اتخاذ القرارات المالية على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى موظفي جامعة ميله.

❖ **أهداف الدراسة:**

- 1- التعرف على مفهوم الوعي المالي وأهم خصائصه وأبعاده.
- 2- إبراز مفهوم الأزمة المالية الشخصية وأهم أسبابها ومظاهرها.
- 3- معرفة طبيعة العلاقة بين الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية.
- 4- تحديد مدى تأثير الوعي المالي في الحد من الأزمة المالية الشخصية.
- 5- التعرف على مستوى الوعي المالي لدى الموظفين محل الدراسة.
- 6- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساهم في تعزيز الوعي المالي والتقليل من الأزمات المالية الشخصية.

❖ أهمية الدراسة:

- 1- تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الوعي المالي في الحد من الأزمات المالية الشخصية لدى الموظفين.
- 2- تساهم الدراسة في توضيح العلاقة بين الوعي المالي والسلوك المالي للأفراد داخل المجتمع.
- 3- تساعد نتائج الدراسة في تقديم معلومات يمكن الاستفادة منها في نشر الثقافة والوعي المالي بين الموظفين.
- 4- تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع وارتباطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.
- 5- قد تساهم هذه الدراسة في فتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية من زوايا مختلفة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- 1- أهمية موضوع الوعي المالي في الوقت الحالي وارتباطه بالاستقرار المالي للأفراد.
- 2- انتشار الأزمات المالية الشخصية بين الموظفين نتيجة ضعف التخطيط المالي.
- 3- محاولة إبراز دور الوعي المالي في الحد من مشكلات والأزمة المالية الشخصية.
- 4- قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية، خاصة في البيئة الجزائرية.

❖ منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لدراسة العلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية والسلوك المالي ودورهما في الحد من مخاطر الأزمات المالية الشخصية ، حيث تم في الجانب النظري الاعتماد على هذا المنهج من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالثقافة المالية والسلوك المالي ، الوعي المالي ، وتحليلها استنادا إلى الدراسات السابقة ، أما جانب التطبيق فقد تم توظيف نفس المنهج

من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة موظفي جامعة ميله وذلك من خلال استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات ثم تحليلها إحصائياً بهدف اختبار الفرضيات ومعرفة طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية معاملة الارتباط، الانحدار وتحليل الفروق بالاعتماد على برنامج للوصول إلى نتائج دقيقة تدعم موضوع الدراسة.

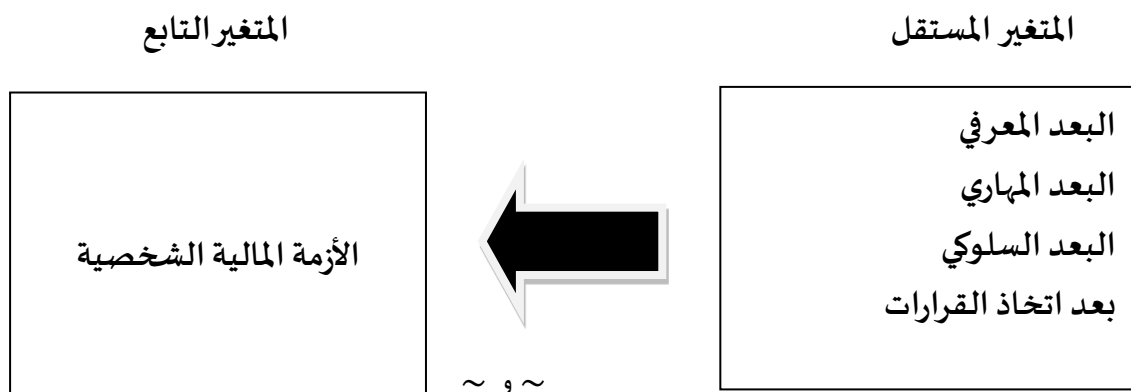
❖ أدوات الدراسة:

- 1- المراجع العلمية: تم الاعتماد على الكتب، الرسائل الجامعية، المقالات العلمية، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الوعي المالي للأزمة المالية الشخصية من أجل بناء الجانب النظري للدراسة.
- 2- الاستبيان: تم استخدام الاستبيان، كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث تم تصميمه وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابات المبحوثين حول الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية.
- 3- برنامج IBM spss Statistics: تم استخدام هذا البرنامج الإحصائي لمعالجة وتحليل بيانات الاستبيان، واستخراج النتائج الإحصائية مثل معامل ألفا كرومباخ، المتوسطات الحسابية، الانحدار الخطي، ومعاملات الارتباط.

❖ حدود الدراسة:

- 1- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2025 – 2026.
- 2- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله، على عينة من الموظفين المستهدفين في الدراسة.
- 3- الحدود البشرية: شملت الدراسة عينة من الموظفين الذين تم اختيارهم للإجابة على الاستبيان، وذلك بهدف التعرف على مستوى الوعي المالي وعلاقته بالأزمة المالية الشخصية.
- 4- الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على موضوع الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية، مع التركيز على أبعاد الوعي المالي وتأثيرها على الحد من الأزمات المالية الشخصية.

❖ نموذج الدراسة



❖ الدراسات السابقة :

1- الدراسة الموسومة ب: الوعي المالي والأزمة المالية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الوعي المالي في مواجهة الأزمات المالية واتخاذ القرارات المالية السليمة 2012، للباحثين ليورا كلابر، أنا ماريا لوساردي، حيث تناولت هذه الدراسة الاشكالية التي تتمحور حول مدى قدرة الأفراد ذوي الثقافة المالية المرتفعة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية. و قد توصلت الدراسة إلى النتيجة التي مفادها أن ارتفاع مستوى الوعي المالي يساهم في التقليل من المشكلات و الأزمات المالية الشخصية و تحسين السلوك المالي للأفراد

2- الدراسة الموسومة ب: تأثير الوعي المالي على عملية اتخاذ القرار المالي، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الوعي المالي على اتخاذ القرارات المالية لدى الأفراد في الجزائر 2023، للباحثة عبدي فلة ، حيث تناولت دراسة استكشافية في الجزائر.. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التي مفادها وجود تأثير إيجابي للوعي المالي على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة و التخطيط المالي السليم .

3- الدراسة الموسومة ب: هل كانت الأسرة الجزائرية مستعدة ماليا لفقدان الدخل خلال جائحة كوفيد-19 ؟ ، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى استعداد الأسر الجزائرية لمواجهة فقدان الدخل خلال فترة الحجر الصحي، 2020، للباحثين عماد شرابي، سيف الدين رحلية، حيث تناولت دراسة أهمية الوعي المالي والتخطيط المالي الشخصي في مواجهة الأزمات المالية المفاجئة. و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التي بينت أن ضعف الثقافة المالية يؤدي إلى زيادة التعرض للأزمات المالية الشخصية.

4- **The study entitled: Financial Literacy and its Consequences: Evidence from Russia During the Financial Crisis** aimed to identify the impact of financial literacy on confronting financial crises and improving individuals' financial behavior during the economic crisis in Russia, in 2013, conducted by **Leora Klapper, Annamaria Lusardi, and Georgios Panos**. The study addressed the issue of the extent to which individuals with higher financial literacy are able to adapt to economic crises and make sound financial decisions. The study concluded that a higher level of financial literacy contributes to reducing personal financial problems and crises, enhancing savings, and improving financial resource management.

5- **The study entitled: Financial Literacy and Financial Behavior: Evidence from the Emerging Asian Middle Class** aimed to examine the impact of financial literacy and financial culture on financial behavior and financial decision-making among individuals, in 2015, conducted by **Sumit Agarwal, Bhashkar Mazumder, and Souphala Chomsisengphet**. The study explored the relationship between financial knowledge and financial behavior among the middle class in emerging Asian countries. The findings

revealed a positive impact of financial literacy on rational financial decision-making, improving financial planning, expense management, and saving behavior.

- 6- **The study entitled: *Examining the Impact of Financial Literacy, Financial Self-Control, and Demographic Determinants on Individual Financial Performance and Behavior: An Insight from the Lebanese Crisis Period*** aimed to investigate the role of financial literacy in addressing personal financial crises during the economic crisis in Lebanon, in 2022, conducted by **Jeanne Laure Mawad, Seyed Alireza Athari, Danielle Khalife, and Nouhad Mawad**. The study examined the influence of financial literacy and financial self-control on individuals' financial performance and behavior during economic crises. The findings indicated that higher levels of financial literacy and self-control contribute to reducing personal financial crises and enhancing individuals' financial stability.

❖ محتويات الدراسة:

➤ الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الاطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تم التطرق إلى مفهوم الثقافة المالية، أهميتها، ومفهوم السلوك المالي، محدداته، والعلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية والسلوك المالي، والتطرق إلى مفهوم الوعي المالي، أهميته، و أبعاده، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الأزمة المالية الشخصية، أسبابها، أنواعها، مظاهرها، و أثارها، مع إبراز العلاقة بين الوعي المالي و الأزمة المالية الشخصية و أهم الطرق للوقاية منها.

➤ الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

يتضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية، حيث تم عرض منهج الدراسة، مجتمع و عينة الدراسة، وأداة جمع البيانات المتمثلة في الإستبيان، بالإضافة إلى تحليل البيانات بإستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، وإختبار فرضيات الدراسة، ثم عرض النتائج وتفسيرها.

➤ **الخاتمة العامة:** تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بموضوع الوعي المالي و الأزمة المالية الشخصية إضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للوعي
المالي

تمهيد:

أصبحت القضايا المالية في الوقت الراهن تحظى بإهتمام متزايد نتيجة ما يشهده العالم من تغيرات إقتصادية ومالية متسارعة أثرت بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد وطبيعة احتياجاتهم، الأمر الذي جعل الثقافة المالية والوعي المالي من الركائز الأساسية لتحقيق الإستقرار المالي وحسن إدارة الموارد المالية، فلم يعد النجاح في تسيير الشؤون المالية مرتبطاً بمستوى الدخل فقط، بل بمدى إمتلاك الفرد للمعرفة والمهارات والقدرة على إتخاذ قرارات مالية رشيدة تتناسب مع إمكانياته وإحتياجاته، وتعد الثقافة المالية أساساً لفهم المفاهيم المرتبطة بالإدخار والإستثمار وإدارة الديون والتخطيط المالي، في حين يعبر السلوك المالي عن الكيفية التي يتعامل بها الفرد مع موارده المالية من خلال أنماط الإنفاق والإدخار والإستهلاك.

من خلال التكامل بين الثقافة المالية والسلوك المالي يبرز الوعي المالي بإعتباره مفهوماً أشمل يجمع بين المعرفة والمهارات والممارسات المالية التي تساعد الفرد على الإستخدام الأمثل لموارده المالية وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الإقتصادية المختلفة. وفي المقابل، تمثل الأزمة المالية الشخصية إحدى المشكلات التي تهدد الإستقرار المالي والإجتماعي للأفراد نتيجة ضعف التخطيط المالي أو التغيرات الإقتصادية المختلفة، وهو ما ينعكس في تراكم الديون وضعف القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية والإدخار.

كما ساهم التوسع في الخدمات المالية الرقمية والمعاملات الإلكترونية في زيادة أهمية تعزيز الوعي المالي وترسيخ السلوكيات المالية السليمة للحد من مخاطر الأزمات المالية الشخصية وتحقيق قدر أكبر من الإستقرار والأمان المالي.

انطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالثقافة المالية، والسلوك المالي، والوعي المالي، والأزمة المالية الشخصية، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى الثقافة المالية والسلوك المالي بإعتبارهما الأساس الذي يقوم عليه الوعي المالي، ثم تناول مفهوم الوعي المالي ومكوناته وأهميته وإستراتيجيات تعزيزه إضافة إلى التعرف على ماهية الأزمة المالية الشخصية وأسبابها ومظاهرها وآثارها وسبل الوقاية منها مع إبراز دور الوعي المالي في الحد من مخاطرها وتعزيز الإستقرار المالي والإجتماعي للأفراد والأسر.

المبحث الأول: الثقافة المالية والسلوك المالي

في ظل تعقيد المنتجات المالية وتنوعها لم يعد إمتلاك الدخل كافياً لتحقيق الإستقرار المالي، بل أصبح من الضروري أن يمتلك الأفراد مستوى كافياً من الثقافة المالية التي تمكنهم من فهم المعارف المالية الأساسية واتخاذ القرارات المالية الرشيدة، وتشير الثقافة المالية إلى مجموع المعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الأفراد في مجال إدارة أموالهم، مثل الإدخار، الإستثمار، التخطيط المالي وغيرها، في المقابل يعكس السلوك المالي التطبيق العملي لهذه المعارف حيث يتجسد في مختلف التصرفات والقرارات المالية اليومية التي يقوم بها الفرد، كتنظيم النفقات، قرارات الإدخار وغيرها، كما تكمن أهمية الثقافة المالية والسلوك المالي في أن إرتفاع مستوى الوعي المالي والمعرفة المالية لا يضمن سلوكاً مالياً سليماً، إلا أنه يعد عاملاً أساسياً في توجيه الأفراد نحو ممارسات مالية أكثر كفاءة وعقلانية ومن هذا المنطلق نسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الثقافة المالية والسلوك المالي وتحليل العلاقة بينهما وبين الوعي المالي.

أولاً: مفهوم الثقافة المالية

أصبحت الثقافة المالية من المواضيع الحديثة التي تحظى بإهتمام كبير في الوقت الحالي. نظراً لمساهمتها في تحسين حياة الأفراد واتخاذ قرارات مالية رشيدة، ومع هذه التغيرات الإقتصادية السريعة وتزايد متطلبات الحياة من الضروري أن يمتلك الفرد المعرفة المالية والمهارات التي تمكنه من إدارة موارده بكفاءة وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.

1. تعريف الثقافة المالية

❖ أولاً نتطرق الى ما معنى الثقافة:

- (أ) تعريف الثقافة: هي تلك المعايير والأسس التي تشكل نظام العقل والسلوك في محيط ما، والتي تحدد طبيعة سلوك الفرد. (ط.د. زين العابدين، ا.د. العربي تيقاوي، 2022)
- (ب) تعريف الثقافة المالية: من بين العديد من التعريفات نذكر ما يلي:

- تعرف الثقافة المالية على أنها: الإحاطة بكل المفاهيم الأساسية مع القدرة على تطبيق هذه المفاهيم للتحكم في الموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية من أجل تحقيق الرفاهية المالية. (غزال وبركات، 2020)
- وتعرف على أنها: القدرة على اتخاذ قرارات مالية صحيحة وذات كفاءة عالية وفعالية في الوقت الحالي او المستقبل المرتبطة بطرق إدارة الأموال. (ط.د. محمد الصادق زعبيط ، د. عماد الدين شرابي، 2020)
- كما يمكن تعريفها أنها: مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة لتحقيق الرفاهية. (ط.د. محمد الصادق زعبيط ، د. عماد الدين شرابي، 2020)

- وتعرف أيضا على أنها: المعرفة والمهارات اللازمة لتحسين الوضع المالي بحيث تمكن الأفراد اتخاذ قرارات مالية فعالة بما يتعلق بشؤونهم المالية. (ط.د. زين العابدين عثمانى ، ا.د. العربي تيقاوي)
 - عرف أيضا 2016 george waching tom financial litesacy exicelence centre الثقافة المالية بأنها: تعزيز القدرات لتحمل المسؤولية المالية الشخصية لاتخاذ قرارات مالية مهمة وسريعة وتعميم التعليم العالي لمختلف شرائح المجتمع والشباب، لإحداث نقلة نوعية في أجيال في المستقبل. (الشريدة، 2019)
- من خلال التعاريف يمكن استنتاج، أن الثقافة المالية هي امتلاك المعارف والمهارات والسلوكيات المالية الصحيحة في إدارة الأموال مع القدرة على تطبيق هذه المعارف، من أجل اتخاذ قرارات مالية مناسبة وفعالة، بحيث أن هذه القرارات تؤثر على حياتهم الشخصية وعلى أفراد المجتمع، حاليا وفي المستقبل.

2. خصائص الثقافة المالية

يوجد العديد من الخصائص نذكر منها:

➤ أولا الفهم المالي:

- يعد الفهم المالي أحد الركائز الأساسية للثقافة المالية، حيث يشير إلى قدرة الفرد على استيعاب وتحليل المفاهيم المالية الأساسية التي تمكنه من اتخاذ قرارات مالية واعية ومدروسة، ولا يقتصر هذا الفهم على المعرفة النظرية فقط، بل يشمل أيضا القدرة على تطبيق هذه المفاهيم في الحياة اليومية. ويتضمن الفهم المالي على مجموعة من العناصر الأساسية، من بينها:
- فهم الدخل:

إدراك أن مصادر الدخل المختلفة مثل الأجور الأرباح التحويلات والتميز بين الدخل الثابت والمتغير، ما يساعد على التخطيط المالي السليم.

- فهم المصاريف: القدرة على تصنيف المصاريف إلى مصاريف ضرورية كمالية وتحليل أنماط لإستهلاك بهدف التحكم في الانفاق وتفادي التبذير.
- فهم الادخار: استيعاب أهمية تخصيص جزء من الدخل للمستقبل، سواء لمواجهة الطوارئ أولتحقيق اهداف مالية طويلة الاجل.
- فهم الاستثمار: الإلمام بمفهوم تنمية الأموال ممن خلال استثمارها، ومعرفة الأدوات الاستثمارية المختلفة مثل الأسهم والسندات بالإضافة الى فهم العلاقة بين العائد والمخاطرة.
- فهم التضخم: إدراك تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية وأهمية أخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند الإدخار أو التخطيط المالي.

ويسهم هذا الفهم في تعزيز قدرة الفرد على تحليل الخيارات المالية المتاحة وتقييم البدائل واتخاذ قرارات مالية رشيدة تقلل من المخاطر المالية وتزيد الاستقرار الاقتصادي الشخصي. (OCED, 2014)

➤ ثانيا إدارة المال بفعالية:

تعد إدارة المال بفعالية من أهم ابعاد الثقافة المالية، حيث تشير إلى قدرة الفرد على تخطيط وتنظيم موارده المالية بطريقة تضمن تلبية إحتياجاته الحالية وتحقيق أهدافه المستقبلية، مع الحفاظ على التوازن بين الدخل والإنفاق.

لا تقتصر إدارة الاموال على مجرد تسجيل المصاريف، بل تشمل مجموعة من المهارات والسلوكيات المالية المتكاملة، من أبرزها:

■ إعداد الميزانية الشخصية:

تعتبر الميزانية أداة أساسية لإدارة المال، حيث يقوم الفرد بتحديد دخله وتوزيعه على مختلف أوجه الإنفاق (ضروريات، كماليات، ادخار) وتساعد على تجنب العجز المالي في الميزانية وتحقيق الانضباط في الإنفاق.

■ تنظيم المصاريف:

يتضمن تتبع النفقات وتحليلها بشكل دوري، مع تصنيفها النفقات ثابتة مثل الإيجار ومتغيرة مثل الترفيه، مما يساعد على اكتشاف مصادر الهدر وتقليلها.

■ التحكم في الإنفاق:

يعني إتخاذ قرارات مالية واعية قبل القيام بأي عملية شراء، والتميز بين الحاجات والرغبات وتجنب الاستهلاك المفرط والعشوائي.

■ تحديد الأولويات المالية:

توجيه الموارد المالية نحو الإحتياجات الأساسية أولا الإستهلاك، ثم الإدخار، ثم الكماليات، وفقا لأهداف الفرد.

■ إدارة الديون:

تشمل استخدام القروض والائتمان والحرص على سداد الالتزامات في وقتها لتجنب الفوائد والغرامات.

■ الادخار المنتظم:

تخصيص جزء من الدخل بشكل دوري، مما يعزز الاستقرار المالي ويساعد في مواجهة الطوارئ.

وتسهم هذه الممارسات في تعزيز الاستقرار الشخصي، وتقليل الضغوط المالية، وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات. (bureau(CFPB), 2015)

➤ ثالثا التخطيط المالي:

يقصد بالتخطيط المالي قدرة الفرد على وضع أهداف مالية واضحة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، مع تحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها، وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

ويشمل التخطيط المالي:

- تحديد الأهداف مثل (شراء منزل، إكمال الدراسة، التقاعد).
- وضع خطة ادخار أو استثمار مناسبة.
- التنبؤ بالمصاريف المستقبلية.
- مراجعة الخطة المالية بشكل دوري.

ويساعد التخطيط المالي على تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المستقبلية. (bank w. , 2017)

➤ رابعا اتخاذ القرارات المالية السليمة:

تشير إلى قدرة الفرد على اختيار أفضل البدائل المالية المتاحة بناء على تحليل منطقي للمعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار (التكاليف، المنافع، والمخاطر).

وتشمل:

- المقارنة بين الخيارات مثلا (الادخار او الاقتراض).
- تقييم النتائج المحتملة لكل قرار.
- الاعتماد على المعلومات وليس العاطفة.

وكل هذا يعزز الكفاءة المالية ويقلل من الأخطاء المالية. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014)

➤ خامسا الوعي بالمخاطر المالية:

يقصد إدراك الفرد للمخاطر المرتبطة بالقرارات المالية، مثل:

- مخاطر الاستثمار.
- مخاطر التضخم.
- مخاطر الإفراط في الديون.

ويتضمن القدرة على:

- تقييم درجة المخاطرة تنوع مصادر الدخل.
- اتخاذ تدابير وقائية.

ويساعد ذلك على حماية الفرد من الأزمات. (OCED, 2014)

➤ سادسا الدخل والاستثمار:

يمثل الدخل والاستثمار عنصرين أساسيين في تنمية الثروة وتحقيق الأمان المالي.

- الادخار: الإحتفاظ بجزء من الدخل لاستخدامه مستقبلا.
- الاستثمار: توظيف الأموال بهدف تحقيق عوائد مثل (الأسهم او المشاريع).

ويعتمد ذلك على:

- فهم العلاقة بين العائد والمخاطرة.
- اختيار الأدوات المناسبة.
- التخطيط الطويل الأجل. (bank w. , 2017)

➤ سابعا الإستقلالية المالية:

تعني قدرة الفرد على تسيير شؤونه المالية دون الإعتماد على الآخرين من خلال:

- امتلاك مصادر دخل كاف.

- التحكم في النفقات.
- تجنب الديون غير الضرورية.

وتعد مؤشرا على نضج الوعي المالي لدى الافراد. (bureau(CFPB), 2015)

➤ ثامنا السلوك المالي الرشيد:

يشير إلى الممارسات اليومية التي تعكس وعي الفرد المالي، مثل:

- الالتزام بالميزانية.
- دفع الفواتير في وقتها.
- تجنب التبذير.
- التخطيط قبل الشراء.

وهو التطبيق الفعلي للثقافة المالية. (hilgert,hogarth,beverly, 2003)

➤ تاسعا التكيف مع التغيرات:

يقصد به القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة.

مثل:

- انخفاض الدخل.
- الأزمات المالية.
- ارتفاع الأسعار.

ويشمل:

- إعادة ترتيب الأولويات.
- تعديل نمط الإنفاق.
- البحث عن مصادر دخل إضافية.

وكل هذا يعزز المرونة والاستقرار المالي. (bank w. , 2017)

2. أهمية الثقافة المالية

تعد الثقافة المالية من الركائز الأساسية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، لما لها من دور محوري في تمكين الأفراد من استيعاب المفاهيم المالية واتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالادخار والاستثمار وإدارة الدخل والديون، إذ تسهم الثقافة المالية في بناء قدرة الفرد على التخطيط المالي السليم، من خلال تحديد الأهداف المالية القصيرة وطويلة الأجل، تخصيص الموارد بطريقة متوازنة تحقق الاستقرار المالي وتحد من التعرض للصدمات الاقتصادية غير المتوقعة. كما تعد أداة فعالة في ترشيد السلوك الاستهلاكي، حيث تساعد الأفراد على التمييز بين الحاجات والرغبات وتجنب الإنفاق المفرط مما ينعكس إيجاباً على مستوى رفاههم الاجتماعي والاقتصادي. وإلى جانب ذلك تلعب الثقافة المالية دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي، من خلال تمكين الأفراد من استخدام المنتجات والخدمات المالية بكفاءة رسمية، مثل (الحسابات البنكية، والتأمين، والقروض) وهو ما يساهم في إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية. كما تشير الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى الثقافة المالية يرتبط بإنخفاض مستويات المديونية غير المدروسة، وتحسين القدرة على إدارة المخاطر المالية، خاصة في ظل التطور السريع للأسواق المالية وتعدد الأدوات الاستثمارية. وعلى المستوى الكلي، تسهم الثقافة المالية في دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين جودة القرارات المالية للأفراد، مما ينعكس على كفاءة توزيع الموارد داخل الاقتصاد وتقليل احتمالات حدوث الأزمات المالية ذات الطابع الفردي والجماعي. وبالتالي فإن تعزيز الثقافة المالية لا يقتصر على كونه مسألة فردية، بل يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. (organisation for economic co-operation and development (OCED), 2016)

ثانياً: مفهوم السلوك المالي

لقد أصبح سلوك الأفراد اتجاه المال موضوع مهم لفهم كيفية إتخاذ القرارات المالية الفعالة والرشيدة بحيث يعكس تعلقة بهم، وتضم كذلك مرحلة التخطيط المالي الشخصي، وكيفية تسيير الإستثمارات مع التكيف والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بهذا السلوك المالي.

1. تعريف السلوك المالي

في البداية نتناول تعريف السلوك:

السلوك: مجموعة الأفعال والتصرفات التي تصدر عن الفرد استجابة لمثيرات داخلية وخارجية، والتي يمكن ملاحظتها وقياسها، سواء كانت ظاهرة أو باطنة. (<https://iroedu.uobaghdad.edu.iq>)

من بين التعاريف نذكر ما يلي:

- السلوك المالي هو: مجموع ردود الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الأفراد أثناء مواجهتهم لمواضيع مالية تتعلق باتخاذ القرارات المالية المتعلقة بمواردهم في حياتهم اليومية. (ط.د.محمد الصادق زعبيط ، د.عماد الدين شرابي، 2020)
- السلوك المالي هو: الطريقة التي يتعامل بها الأفراد مع مواردهم المالية من حيث الإنفاق، الادخار الاستثمار، واتخاذ القرارات المالية، وهو يعكس التطبيق العملي لمستوى الوعي والمعرفة المالية لدى الفرد. (Rihab.J.Kudhur ,Dr Abd ASalam L. Saeed، 2024)
- السلوك المالي هو: تعريف annamaria lusardi و olivia mitchel هو مجموعة القرارات التي يقوم بها الأفراد فيما يتعلق بإدارة أموالهم، مثل (الادخار والتخطيط للتقاعد واستخدام الائتمان) بما يعكس مستوى ثقافتهم المالية. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014)
- OECD 2014 تعرف السلوك المالي هو : الأفعال والتصرفات اليومية التي يقوم بها الأفراد في إدارة مواردهم المالية، والتي تشمل إعداد الميزانية، الادخار المنتظم، واتخاذ قرارات مالية مسؤولة. (OCED, OECD/INFE international survey of adult financial literacy competencies, 2014)
- السلوك المالي هو: الأسلوب الذي يتصرف به الأفراد في حياتهم المالية اليومية، وذلك فيما يتعلق بالإنفاق، وإدارة الديون، والقدرة على تسديد الالتزامات المالية. (Bureau، 2015)
- السلوك المالي هو: مجموعة الأفعال التي يقوم بها الأفراد عند التعامل مع الموارد المالية، التي تؤثر بشكل مباشر على رفاههم المالي واستقرارهم الاقتصادي. (bank w، 2017)
- Behavioral finance السلوك المالي هو : نتاج تفاعل بين العوامل النفسية والاقتصادية، حيث تؤثر التحيزات والعواطف على القرارات المالية للأفراد. (Kahneman, 2011)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن السلوك المالي يمثل مجموع التصرفات والقرارات التي يتخذها الفرد في تعامله مع موارده المالية، والتي تشمل الإنفاق، الادخار، الاستثمار، وإدارة الديون، وذلك في إطار تحقيق التوازن بين الحاجات الحالية والأهداف المستقبلية. كما يتأثر هذا السلوك المالي بمستوى الوعي والمعرفة المالية، إضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية، مما يجعله عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار والرفاه المالي للأفراد.

2. خصائص السلوك المالي

هناك مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

(أ) الرشد النسبي:

يعد السلوك المالي سلوك غير عقلاني بشكل كامل، إذ لا يتخذ الأفراد قراراتهم المالية وفق التحليل المنطقي البحت كما تفترضه النظريات التقليدية، بل يتأثرون بقيود معرفية ونقص في المعلومات مما

يدفعهم للاعتماد على التبسيط والحدس. وتؤكد دراسات التمويل السلوكي أن المستثمرين غالبا ما ينحرفون عن العقلانية بسبب التحيزات المعرفية والسلوكية التي تؤثر على تقييمهم للمخاطر والعوائد، وهو ما يجعل قراراتهم أقل كفاءة من الناحية الاقتصادية. (Simon, 1955)

ب) التأثير بالعوامل النفسية:

يتسم السلوك المالي بتأثره الكبير بالعوامل النفسية مثل (الخوف، الطمع، الثقة الزائدة، وتجنب الخسارة) حيث تلعب هذه العوامل دورا مهما في توجيه قرارات الأفراد المالية. فالعواطف قد تدفع المستثمر الى اتخاذ قرارات مالية غير مدروسة، مثل (البيع في حالات الذعر أو الشراء بدافع الطمع) كما أن التحيزات النفسية والمعرفية تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأفراد في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تقلبات غير مبررة في القرارات المالية. (Kahneman, D., & Tversky, A, 1979)

ت) التأثير بالعوامل الاجتماعية والثقافية:

لا يتشكل السلوك المالي في فراغ، بل يتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مثل (العادات والتقاليد، مستوى التعليم، الثقافة المالية) فالأفراد يميلون إلى تقليد سلوكيات محيطهم الاجتماعي، سواء في الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار. كما أن الخلفية الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين المواقف المالية، حيث أن الأفراد الذين ينشؤون في بيئات ميسورة قد يكون لديهم سلوك مالي مختلف عن أولئك الذين نشؤوا في بيئات محدودة الموارد. (Shiller, 2000)

ث) الديناميكية والتغير مع الزمن:

يتميز السلوك المالي بكونه ديناميكيا ومتغيرا، حيث يتطور مع مرور الوقت تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومراحل حياة الفرد. فإحتياجات الفرد تتغير من مرحلة إلى أخرى مثل الانتقال من الدراسة إلى العمل أو تكوين أسرة. كما أن الأزمات الاقتصادية والتضخم تؤثر في تعديل أنماط الادخار. وبالتالي، فإن السلوك المالي ليس ثابتا بل يتكيف مع المستجدات والظروف المحيطة. (Thaler, 2015)

ج) الارتباط بالمخاطرة والعائد:

يرتبط السلوك المالي ارتباطا وثيقا بمفهوم المفاضلة بين العائد والمخاطرة، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق أعلى عائد ممكن مقابل مستوى معين من المخاطر. ويختلف هذا التوازن من شخص إلى آخر حسب درجة تحمله للمخاطر، فهناك من يتسم بالمحافظة وآخر بالمغامرة. ويعد هذا التفاعل بين العائد والمخاطرة من المحددات الأساسية للسلوك المالي، خاصة في قرارات الاستثمار والادخار. (Markowitz, 1952)

(ح) القابلية للتعليم والتطوير:

يعتبر السلوك المالي سلوكا مكتسبا يمكن تطويره وتحسينه من خلال التعليم المالي واكتساب المعرفة والخبرة. فكلما زاد المستوى المالي لدى الفرد، أصبح أكثر قدرة على إتخاذ قرارات مالية رشيدة تتعلق بالادخار والاستثمار وإدارة الديون. كما تشير الدراسات إلى أن اكتساب المعرفة المالية في سن مبكرة يؤثر إيجابيا على السلوك المالي في المستقبل ويعزز من كفاءة إدارة الموارد المالية. (OCED, OCED/INFE international survey of adult financial literacy competencies, 2016)

(خ) التباين بين الأفراد:

يتسم السلوك المالي بوجود فروق فردية واضحة بين الأشخاص، حيث يختلف من فرد إلى آخر حسب السمات الشخصية، مستوى الدخل، المعرفة المالية، والخبرة. فالشخصية تلعب دورا هاما في تحديد نمط السلوك المالي، إذ أن بعض الأفراد يميلون إلى الادخار والتخطيط، بينما يفضل الآخرون الاستهلاك والإنفاق. كما أن هذه الاختلافات تؤدي إلى تنوع كبير في كيفية إدارة الموارد المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية. (Hogarth, J.M. Hilgert, M.A. & Beverly, S.G., 2003)

3. محددات السلوك المالي:

يعد السلوك المالي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر على طريقة اتخاذهم للقرارات المالية، فاختيارات الفرد المتعلقة بالادخار، الاستهلاك أو الاستثمار لا تكون عشوائية، بل تحكمها محددات متعددة تختلف باختلاف البيئة والظروف الشخصية. وعليه فإن فهم هذه المحددات يساهم في تفسير الأنماط المختلفة للسلوك المالي، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال عرض أهم العوامل المؤثرة فيه في التالي:

1.3 المحددات المعرفية:

تعد المحددات المعرفية الأساس الذي يبنى عليه السلوك المالي، حيث تؤثر درجة إلمام الفرد بالمفاهيم المالية في طريقة تعامله مع المال. فالفرد الذي يمتلك معرفة مالية كافية يكون أكثر قدرة على فهم أدوات الإدخار والاستثمار، وإستيعاب مخاطر الديون، وإتخاذ قرارات مبنية على تحليل عقلاني بدل العشوائية. كما أن الثقافة المالية لا تقتصر على المعرفة فقط، بل تشمل المهارات والقدرة على تطبيق هذه المعرفة في الواقع، مثل إعداد الميزانية وتخطيط النفقات. وتشير الدراسات إلى أن ضعف الثقافة المالية يؤدي غالبا إلى قرارات مالية غير رشيدة مثل الإفراط في الاقتراض أو سوء إدارة الدخل. (OCED, OCED/INFE international survey of adult financial literacy competencies, 2014)

2.3 المحددات النفسية:

تلعب العوامل النفسية دورا حاسما في تشكيل السلوك المالي، حيث لا يتصرف الافراد دائما وفق منطق إقتصادي عقلاني، بل تتأثر قراراتهم بالعواطف والإنحيازات الإدراكية. فمشاعر مثل الخوف قد تدفع إلى تجنب الاستثمار، بينما قد يؤدي الطمع إلى أو الثقة المفرطة إلى اتخاذ قرارات مالية محفوفة بالمخاطر. كما أن العادات الشخصية، مثل التسرع في الشراء أو الميل إلى الإستهلاك الفوري، تؤثر بشكل مباشر على نمط الإنفاق. (Kahneman, 2011)

3.3 المحددات الاقتصادية:

ترتبط هذه المحددات بالوضع المادي للفرد والبيئة الاقتصادية المحيطة به، حيث يؤثر (مستوى الدخل، الاستقرار الوظيفي، تكاليف المعيشة، التضخم) في طبيعة السلوك المالي. فالأفراد ذوو الدخل المحدود غالبا ما يركزون على تلبية الحاجات الأساسية، مما يقلل قدرتهم على الادخار والاستثمار، في حين يتمتع أصحاب الدخل المرتفع بمرونة أكبر في اتخاذ قرارات مالية طويلة الأجل. كما أن الأزمات الاقتصادية قد تدفع الأفراد إلى تغيير سلوكهم نحو مزيد من الحذر أو التقشف. (bank w. , 2017)

4.3 المحددات الاجتماعية والثقافية:

يعد المحيط الاجتماعي من العوامل المؤثرة بقوة على تشكيل السلوك المالي، حيث يكتسب الفرد عاداته المالية من الأسرة والمجتمع. فالقيم الاجتماعية مثل (ثقافة الاستهلاك أو الادخار) تلعب دورا هاما في توجيه قرارات الإنفاق. كما أن تأثير الأصدقاء ووسائل التواصل الاجتماعي قد يدفع الأفراد إلى سلوكيات استهلاكية بهدف التوافق الاجتماعي أو التقليد إضافة إلى ذلك يؤثر مستوى التعليم في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مالية واعية. (hilgert,hogarth,beverly, 2003)

5.3 المحددات التكنولوجية:

ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تحول كبير في السلوك المالي، حيث أتاحت الخدمات المالية الرقمية مثل الدفع الإلكتروني والتطبيقات البنكية سهولة الوصول الى الأموال وإدارتها. وقد أدى ذلك إلى تحسين الشمول المالي وزيادة المعاملات، إلا أنه في المقابل قد يشجع على الإستهلاك المفرط نتيجة سهولة الإنفاق وعدم الإحساس الفوري بخروج الأموال. كما وفرت التكنولوجيا أدوات لتحليل النفقات والتخطيط المالي، مما يعزز السلوك المالي الرشيد لدى المستخدمين الواعين. (Bank, 2018) (Gomber,Koch,Siering, 2017)

6.3 المحددات المؤسسية والتنظيمية:

تتمثل هذه المحددات في الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم النظام المالي، مثل (القوانين المصرفية سياسات الإقراض، حماية المستهلك المالي). فوجود بيئة تنظيمية قوية يعزز ثقة الأفراد في المؤسسات المالية ويشجعهم على الإدخار والاستثمار، في حين أن ضعف الأنظمة قد يؤدي إلى سلوكيات حذرة وعزوف عن التعامل مع المؤسسات المالية. كما تلعب السياسات الحكومية دورا في توجيه سلوك الأفراد من خلال الضرائب أو الدعم أو برامج التوعية المالية. (Bureau, 2015)

ثالثا: العلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية والسلوك المالي

1. العلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية

تقوم العلاقة بين الوعي المالي والثقافة المالية على أساس تكاملي داخل الإطار الإقتصادي للسلوك المالي للأفراد، حيث تمثل الثقافة المالية مجموعة من المعارف المالية الأساسية المتعلقة بمفاهيم مثل الميزانية، الادخار، الفائدة، والتضخم، بينما يعكس الوعي المالي قدرة الفرد على تحليل المعلومات المالية واتخاذ قرارات مالية رشيدة في إدارة الموارد المالية الشخصية. كما أن ارتفاع مستوى الثقافة المالية يؤدي إلى تعزيز الوعي المالي من خلال تحسين القدرة على التخطيط المالي قصير وطويل الأجل، وفهم أدوات السوق المالي، وتقليل الأخطاء المرتبطة بالاقتراض والإستهلاك الرشيد. كما تؤكد الدراسات أن الأفراد ذوي الثقافة المالية المرتفعة يظهرون سلوكا أكثر عقلانية في إدارة الدخل، التحكم في النفقات، وتقييم المخاطر المالية مما ينعكس مباشرة على تحسين الرفاه المالي. وبالتالي فإن الوعي المالي يعد امتدادا تطبيقا للثقافة المالية، حيث يحول المعرفة النظرية إلى سلوك مالي فعال قائم على اتخاذ القرار الاقتصادي السليم. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014) (Shawn J,Huston, 2010) (OCED, OCED/INFE toolkit for measuring financial literacy and financial inclusion , 2018)

2. العلاقة بين الوعي المالي والسلوك المالي

ترتبط الثقافة والوعي المالي بشكل مباشر بالسلوك المالي للأفراد، حيث يمثل السلوك المالي مجموعة من القرارات والتصرفات الإقتصادية التي يقوم بها الفرد مثل الادخار، الاستثمار، الاقتراض، وإدارة الميزانية الشخصية. ويظهر هذا التحليل الإقتصادي أن ارتفاع مستوى الوعي المالي يؤدي إلى تحسين جودة السلوك المالي من خلال تعزيز القدرة على ترشيد الاستهلاك، تنظيم النفقات، وبناء إستراتيجيات ادخارية واستثمارية فعالة. كما أن الأفراد الذين يمتلكون وعيا ماليا جيدا يكونون أكثر قدرة على التعامل مع المنتجات المالية مثل (الحسابات البنكية، القروض، والتأمين) مع تقليل احتمالية الوقوع في المخاطر المالية والديون المفرطة. إضافة إلى ذلك، يساهم الوعي المالي في تعزيز الإستقرار المالي الأسري من خلال تحسين التخطيط المالي واتخاذ

قرارات مالية مبنية على تحليل التكلفة والعائد. وبالتالي فإن السلوك المالي يعتبر النتيجة العملية المباشرة لمستوى الثقافة والوعي المالي، حيث تتحول المعرفة المالية إلى ممارسات إقتصادية ملموسة داخل الحياة اليومية. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014)

في الأخير، يمكن القول أن العلاقة بين الثقافة المالية والوعي المالي والسلوك المالي هي علاقة تكاملية وتفاعلية، حيث تمثل الثقافة المالية الأساس المعرفي الذي يزود الفرد بالمفاهيم والأدوات المالية، بينما يترجم الوعي المالي هذه المعارف أي قدرة تحليلية تساعد على إتخاذ قرارات مالية عقلانية، ليظهر في الأخير السلوك المالي كحصيلة عملية لهذه العملية المعرفية. وبالتالي فإن أي تحسن في مستوى الثقافة والوعي المالي ينعكس إيجابا على السلوك المالي من خلال تعزيز ترشيد الاستهلاك، تحسين التخطيط المالي، وتقليل المخاطر المالية الشخصية.

المبحث الثاني: ماهية الوعي المالي

أصبح في الوقت الحالي التعامل مع الموارد المالية يتطلب قدرا كبيرا من الوعي والقدرة على التسيير الرشيد، ومع تزايد الضغوط المعيشية وتنوع الاحتياجات، برزت الحاجة إلى اكتساب مهارات مالية تساعد الأفراد على إتخاذ قرارات مالية مدروسة تضمن لهم الإستقرار المالي وتجنبهم الوقوع في الأزمات. ويعتبر الوعي المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التوازن، إذ لا يقتصر على المعرفة فقط، بل يمتد ليشمل السلوكيات والقدرات التي توجه الفرد نحو إدارة أمواله بشكل فعال. ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث ماهية الوعي المالي من خلال التطرق إلى مفهومه، وأبعاده، وأهميته في حياة الفرد والمجتمع ومكوناته، وأهم استراتيجيات لتعزيزه.

أولا: مفهوم الوعي المالي

مع تزايد التعقيد الذي يشهده النظام الإقتصادي الحديث وتنوع الأدوات المالية المتاحة، أصبح من الضروري أن يمتلك الفرد مستوى كاف من الإدراك المالي الذي يمكنه من فهم كيفية إدارة موارده بشكل فعال ويعكس الوعي المالي مدى قدرة الفرد على إستيعاب وتحليل البدائل المتاحة، وإتخاذ قرارات مالية مبنية على التفكير العقلاني والتخطيط المسبق. كما يساهم هذا المفهوم في تعزيز السلوك المالي السليم والحد من المخاطر المرتبطة بسوء التسيير المالي. ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الوعي المالي من خلال إستعراض أهم تعريفاته وأبعاده النظرية.

1. تعريف الوعي المالي

أولا نتطرق إلى ما معنى الوعي:

- يعرف الوعي أنه: حالة الإدراك والانتباه التي يكون فيها الفرد مدركا لذاته ومحيطه، بما يشمل الأفكار والمشاعر والخبرات الحسية.
- يعرف وليام جيمس أن الوعي: تيار مستمر من التجارب الذهنية التي يعيشها الفرد لفترة معينة، ويشمل الإحساس والإدراك.
- يعرف جون سيرل الوعي بأنه: الحالة الذهنية التي يكون فيها الفرد على إدراك مباشر ومقصود للعالم الخارجي ولحالاته الداخلية.
- يعرف سوزان بلاكمورالوعي أنه: هو القدرة على أن يكون الفرد على دراية بما يحدث داخله (أفكاره ومشاعره) وما يحدث حوله في البيئة.

من بين التعاريف نذكر ما يلي:

- تعرف منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية (OECD) الوعي المالي على أنه: مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات والمحفزات والثقة التي تسمح للأفراد بإتخاذ قرارات مالية صحيحة وفعالة، وذلك من أجل ضمان الرفاهية المالية لكل أفراد المجتمع وتمكنهم من المشاركة في الحياة الإقتصادية بشكل فعال مما يخدم الاقتصاد ككل.
- تعرف مجموعة التربية المالية الشخصية البريطانية (FSA) أن الوعي المالي: هو امتلاك الأفراد معارف ومهارات في إدارة المال، ووعيمهم بأن قراراتهم وتصرفاتهم المالية سيكون لها تأثير على حياتهم الشخصية وعلى أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه.
- يعرفها اتحاد جامبستارت (jump start) الأمريكي: بأنها القدرة على استخدام المعارف والمهارات إدارة الموارد المالية الشخصية بفعالية من أجل تحقيق أمن مالي مدى الحياة.
- يعرف على أنه: القدرة على اتخاذ القرارات وتصرفات ذات كفاءة وفعالية سواء في الحاضر أو المستقبل والمتعلقة باستعمال إدارة المال، كما تشمل القدرة على التمييز والمفاضلة بين الخيارات المالية وكذا التخطيط للمستقبل، حسن تسيير وإنفاق المال، والقدرة على إدارة المخاطر المتعلقة بالظروف الحياتية كخسارة وظيفة (الدخل) والتخطيط لمرحلة التقاعد.
- يعرف على أنه: القدرة على قراءة وتحليل وتسيير الظروف المالية التي تأثر على الرفاهية المادية للأفراد، كما تشمل القدرة على التمييز بين الخيارات المالية المتاحة، ومناقشة وتقييم القرارات المتعلقة بالمسائل المالية، وكذا التعامل بكفاءة مع الأحداث اليومية وخاصة تلك المتعلقة بالمال والاقتصاد.
- يعرف الوعي المالي بأنه: مجموع المعارف والمهارات والمواقف والسلوكيات المالية الضرورية من أجل إتخاذ قرارات مالية صحيحة وذلك من أجل ضمان الرفاهية والاستقلالية المالية للفرد.
- يعني الوعي المالي معرفة المفاهيم والمخاطر المالية، كذلك المهارات، الدوافع والثقة الضرورية لإستخدام هذه المعرفة لإتخاذ قرارات مؤسسية في مجموعة واسعة من السياقات المالية لتحسين الرفاه المالي لأفراد المجتمع من أجل المشاركة في نشاط الحياة الاقتصادية. (زعيط، محمد الصادق؛ شرابي، عماد الدين؛، 2020)
- كذلك يعرف الوعي المالي بأنه: الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على إستخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوكيات بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من الإستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية. (عرقوب، 2021)

2. خصائص الوعي المالي:

يتميز الوعي المالي بجملة من الخصائص التي تعكس قدرة الفرد على التعامل الرشيد مع موارده المالية، ومن أبرزها:

أ) الشمولية:

يشمل الوعي المالي مختلف الجوانب المرتبطة بالمال مثل الادخار، والاستثمار، والاستهلاك، والتخطيط المالي مما يجعله معرفة متكاملة وليست جزئية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016)

ب) الاستمرارية:

لا يقتصر الوعي المالي على مرحلة زمنية معينة، بل هو عملية مستمرة تتطور مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية. (البنك الدولي، 2014)

ت) القابلية للتعلم والتطور:

يمكن اكتساب الوعي المالي من خلال التعليم والتدريب والخبرة، وهو ليس صفة فطرية فقط بل مهارة قابلة للتحسين. (لوساردي، أناماريا؛ أوليفيا ميتشل، 2014)

ث) الارتباط باتخاذ القرار:

يساعد الوعي المالي الأفراد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق، والادخار، والاستثمار.

ج) الواقعية:

يقوم الوعي المالي على فهم الإمكانيات المالية الحقيقية للفرد وتجنب المبالغة في الإنفاق أو الوقوع في الديون. (لوساردي أناماريا، 2010)

ح) التأثير بالبيئة المحيطة:

يتأثر الوعي المالي بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل الأسرة، والتعليم، ووسائل الإعلام. (الولاية المتحدة الأمريكية، 2015)

1. أهمية الوعي المالي

أصبح الوعي المالي من المرتكزات الأساسية التي تسهم في تعزيز القدرة على التعامل السليم مع الموارد المالية واتخاذ قرارات أكثر رشادا الأمر الذي جعل الإهتمام بأهميته يتزايد في مختلف المجالات الاقتصادية.

1.1 بالنسبة للأفراد

يعد الوعي المالي من الركائز الأساسية التي تمكن الفرد من تحقيق التوازن والاستقرار في حياته الاقتصادية، حيث يساهم في تعزيز قدرته على اتخاذ قرارات مالية رشيدة قائمة على المفاضلة بين البدائل المختلفة في مجالات الإدخار والاستثمار والاستهلاك. (رفيق يونس المصري، 2012)

فالفرد الواعي مالياً يكون أكثر قدرة على إدارة دخله بكفاءة من خلال إعداد ميزانية شخصية وتحديد أولوياته، مما يساعده على التحكم في نفقاته وتجنب الوقوع في الأمر الذي يمكن الفرد من بناء احتياطات مالية لمواجهة الأزمات والظروف الطارئة مثل فقدان العمل أو التقلبات الاقتصادية، وهو ما ينعكس إيجابياً على استقراره النفسي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، يساعد الوعي المالي على ترشيد السلوك الاستهلاكي من خلال التمييز بين الحاجات والرغبات، والابتعاد عن مظاهر التبذير والاستهلاك المفرط، كما يعزز حس المسؤولية والاستقلال المالي لدى الفرد ويزيد من قدرته على التخطيط طويل الأجل لمستقبله المالي مثل التخطيط للتقاعد أو لتعليم الأبناء، وهو ما ينعكس مستوى متقدماً من النضج المالي. (أحمد عبد الله، 2018)

1.2 بالنسبة للمجتمع

تقتصر أهمية الوعي المالي على الفرد فحسب، بل تمتد لتشمل المجتمع ككل، حيث يلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مسار التنمية.

فانتشار الوعي المالي بين أفراد المجتمع يساهم في تحسين السلوكيات المالية الجماعية، مما يؤدي إلى تقليل اللجوء إلى الاقتراض غير المدروس والحد من الأزمات المالية، وهو ما يعزز استقرار النظام الاقتصادي. كما يساهم الوعي المالي في الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي من خلال تمكين الأفراد من إدارة مواردهم بكفاءة وإستغلالها بشكل أمثل، إضافة إلى دوره في تعزيز الشمول المالي عبر تشجيع إستخدامات الخدمات المالية الرسمية مثل البنوك والتأمين، مما يساهم في إدماج فئات واسعة ضمن النظام المالي وتقليل حجم الإقتصاد غير الرسمي. (البنك الدولي، 2014)

من جهة أخرى، يدعم الوعي المالي التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات نحو الإستثمارات المنتجة، وزيادة معدلات الإدخار، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما يساهم في نشر ثقافة مالية سليمة قائمة على التخطيط وترشيد الاستهلاك، مما يساعد على بناء مجتمع أكثر وعياً واستقراراً واستدامة. (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2013)

ثانياً: مكونات الوعي المالي

يتكون الوعي المالي من مجموعة عناصر مترابطة تعكس قدرة الفرد على فهم وإدارة شؤونه المالية بكفاءة، ويمكن حصر هذه المكونات في المعرفة المالية، والسلوك المالي، والمواقف المالية.

1. المعرفة المالية: معرفة المفاهيم المالية الأساسية مثل:

- التضخم والحساب البسيط والمركب لسعر الفائدة، وعلاقة المخاطر بالعائد ومبدأ التنوع. (محمد صالح الحناوي، 2016)
- مهارات الحساب وإتقانها.
- الوعي بالمنتجات والخدمات المالية المتاحة.
- معرفة كيفية إجراء المدفوعات وإدارة الحسابات.

2. السلوك المالي: يعرف بأنه مجموعة التصرفات والممارسات التي يقوم بها الفرد في تعامله مع موارده المالية، والتي تعكس كيفية تطبيقه لمعرفه المالية في الواقع، مثل:

- إدارة الأموال.
- القدرة على اتخاذ القرارات.
- طلب المساعدة المالية. (رفيق يونس المصري، 2012)

3. المواقف المالية: تعرف بأنها مجموعة من الاتجاهات والقيم التي يحملها الفرد اتجاه المال، والتي تؤثر في طريقة تفكيره وسلوكه المالي، مثل:

- العلاقة بالمال: الإنفاق مقابل الادخار.
- المواقف اتجاه المستقبل.
- التخطيط للتقاعد مقابل الإنفاق الفوري.
- الثقة في القدرة على التخطيط للمستقبل. (أحمد عبد الله، 2018)

ثالثاً: إستراتيجيات تعزيز الوعي المالي

أن امتلاك الوعي المالي لا يتم بشكل تلقائي، بل يتطلب بدل جهوداً مدروسة ومتكاملة لتعزيزه وتطويره في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، أصبحت الحاجة ملحة لاعتماد إستراتيجيات فعالة تسهم في نشر الثقافة المالية وتحسين قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة وفعالة، ومن هذا السياق يهدف هذا البحث للتطرق إلى أهم الإستراتيجيات المعتمدة في تعزيز الوعي المالي وتطوير السلوك المالي الرشيد.

1. التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي من الركائز الأساسية في إستراتيجيات تعزيز الوعي المالي، إذ يساهم في تنمية المعارف والمهارات المالية لدى الطلبة من خلال مناهج أكاديمية وتطبيقات عملية، بما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية رشيدة والتكيف مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة.

1.1 في المؤسسات التعليمية

في إطار تعزيز الوعي المالي داخل التعليم العالي، تعد المؤسسات التعليمية من أهم البيئات التي يتم فيها بناء المعارف والمهارات المالية لدى الطلبة، حيث لا يقتصر دورها على تقديم المعرفة النظرية فقط، بل يمتد إلى تكوين سلوك مالي رشيد قادر على التعامل مع التحديات الاقتصادية اليومية يعتبر إدماج مفاهيم الوعي المالي ضمن البرامج البيداغوجية في الجامعات والكليات خطوة إستراتيجية تهدف إلى تمكين الطلبة من فهم أساسيات التخطيط المالي، وإدارة الدخل الشخصي، والادخار، والاستثمار، إضافة تنمية القدرة على اتخاذ قرارات مالية واعية. كما تعتمد هذه المؤسسات على أساليب تعليمية حديثة مثل (ورش العمل، المحاكاة المالية والمشاري التطبيقية) التي تجعل المتعلم في وضعيات واقعية تحاكي الحياة الاقتصادية الفعلية، مما يعزز لديه مهارات التحليل المالي والتفكير الاقتصادي. وفي هذا الإطار يساهم التعليم الجامعي في ترسيخ الثقافة المالية طويلة المدى من خلال ربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الوعي المالي لدى الطلبة وتقليل السلوكيات العشوائية، وبالتالي إعداد جيل أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الحديث واتخاذ قرارات مالية سليمة. (الالكترونية، 2023) (شايب، 2022) (INC، 2025)) مال(2024 ,

1.2 التوعية المجتمعية

تعتبر التوعية المجتمعية كأحد أهم الإستراتيجيات تعزيز الوعي المالي، تلعب الحملات والبرامج المجتمعية دوراً محورياً في نشر الثقافة المالية خارج الإطار الأكاديمي، حيث تستهدف مختلف فئات المجتمع مثل (الأسر، الشباب، الموظفين) بهدف ترسيخ مفاهيم الإدارة المالية السليمة، وتعتمد هذه التوعية على تنظيم ورش عمل، حملات إعلامية، ندوات تحسيسية، وبرامج تدريبية بالتعاون بين المؤسسات الحكومية، والجمعيات المالية، ووسائل الإعلام، إضافة إلى المبادرات الرقمية التي تسهل الوصول إلى المعلومات المالية بشكل مبسط. كما تساهم هذه الجهود في رفع مستوى الإدراك بأهمية التخطيط المالي، الادخار، تجنب الاستدانة غير المدروسة، وحسن إدارة الدخل، مما يؤدي إلى تحسين السلوك المالي للأفراد داخل المجتمع. وتبرز أهمية التوعية المجتمعية أيضاً في كونها تكمل دور التعليم الرسمي، إذ تتيح نقل المعرفة المالية إلى الواقع اليومي للأفراد، وتعزز مفهوم الشمول المالي من خلال إدماج الفئات غير المتعلمة مالياً في النظام المالي الرسمي. أكثر وعياً واستقراراً اقتصادياً، قائم على اتخاذ قرارات مالية رشيدة ومستدامة. (المالي، 2025) (المالية، 2026) (م.ع، 2022) (bank A، 2025)

2. التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي أداة أساسية في ترسيخ الوعي المالي، إذ يمكن للأفراد من إدارة مواردهم بكفاءة من خلال تحديد الأهداف وتنظيم الدخل والنفقات وفق منهجية علمية مدروسة، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والحد من المخاطر الاقتصادية.

2.1 إعداد الميزانية

يعد إعداد الميزانية أحد أهم الأدوات الأساسية التي تمكن الفرد أو المؤسسة من التحكم في الموارد المالية وتنظيمها بطريقة عقلانية وفعالة. فالميزانية تمثل خطة تقديرية تحدد الإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية محددة، بهدف تحقيق التوازن بين الدخل والمصروف، وتجنب العجز المالي أو سوء إدارة الموارد. ويساهم إعداد الميزانية في تعزيز الوعي المالي من خلال مساعدة الأفراد على تتبع مصادر دخلهم وتحديد أولويات الإنفاق، مما يؤدي إلى تقليل الاستهلاك غير الضروري وزيادة القدرة على الادخار. كما تعتمد عملية إعداد الميزانية على عدة خطوات أساسية، تبدأ بتحديد الدخل الإجمالي ثم تسجيل النفقات الثابتة والمتغيرة، يليها تحليل الفجوة بين الدخل والإنفاق أخيراً وضع خطة لضبط المصاريف وتحقيق الأهداف المالية المستقبلية.

في هذا الوقت الحديث أصبحت الأدوات الرقمية التطبيقات المالية تسهل عملية إعداد الميزانية من خلال المتابعة الفورية للمعاملات المالية، مما يعزز الدقة والشفافية في إدارة الأموال. وبالتالي فإن إعداد الميزانية يعد عنصراً أساسياً في التخطيط المالي السليم، لأنه يساهم في بناء سلوك مالي منظم ومستقر على المدى الطويل. (OCED, 2020) ((annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014) (المركزي، 2023) (bank W., 2022)

2.2 الإيداع:

في إطار التخطيط المالي، يعد الادخار أداة مهمة فيه والتي يعتمد عليها الأفراد لتحقيق الاستقرار المالي وبناء مستقبل اقتصادي آمن. ويعرف الادخار أنه الجزء المقتطع من الدخل الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك الحالي، بل يتم الاحتفاظ به أو به أو توظيفه لاستخدامه في المستقبل، سواء لمواجهة الطوارئ أو لتحقيق أهداف محددة مثل التعليم أو السكن أو الاستثمار. ويساهم الادخار في تعزيز الوعي المالي من خلال ترسيخ ثقافة التوازن بين الدخل والإنفاق، والحد من السلوك الاستهلاكي غير الرشيد، كما يعتبر وسيلة فعالة لمواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة. تعتمد عملية الادخار على مجموعة من السلوكيات المالية مثل التخطيط المسبق للمصروفات، وضع أهداف ادخارية واضحة، والالتزام بنسب ادخار منتظمة من الدخل الشهري. وفي الوقت الراهن، أصبحت المؤسسات المالية تشجع على الادخار من خلال تقديم حسابات

ادخارية وخطط تحفيزية تسهل على الأفراد تنظيم أموالهم. وبالتالي، فإن الادخار لا يعد مجرد إجراء مالي بل هو سلوك اقتصادي يعكس درجة الوعي المالي للفرد، ويساهم في تعزيز الاستقرار المالي. (bank W. , 2022) (annamaria lusardi &olivia s.mitchell, 2014) ((OCED), 2020) ((Investopedia, 2024) ((SAMA), (2023)

3. الأدوات الحديثة

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، برزت الأدوات الحديثة كوسيلة فعالة لدعم الوعي المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات المالية وتحسين كفاءة اتخاذ القرارات المالية، مما يعزز من قدرة الأفراد على إدارة مواردهم المالية بشكل أكثر دقة وفعالية.

3.1 التطبيقات المالية

تعد التطبيقات المالية من أهم الابتكارات التكنولوجية التي ساهمت في تطوير الوعي المالي وتحسين إدارة الأموال لدى الأفراد. وهي تطبيقات ذكية تعمل عبر الهواتف المحمولة أو الحواسيب، وتسمح للمستخدمين بمتابعة دخلهم ومصاريفهم، إعداد الميزانيات، تتبع الادخار، وإدارة الحسابات البنكية والاستثمارات بشكل لحظي ودقيق. وقد ساهمت هذه التطبيقات في جعل الخدمات المالية أكثر سهولة ومرونة حيث لم يعد الفرد بحاجة إلى التعامل التقليدي مع البنوك بشكل دائم، بل أصبح اتخاذ قرارات مالية فورية اعتماداً على بيانات واضحة ومحدثة. كما توفر بعض التطبيقات تنبيهات مالية، تحليلات للإنفاق، وأدوات التخطيط الشخصي، مما يساعد على تعزيز السلوك المالي الرشيد وتقليل العشوائية في الإنفاق. وتندرج هذه التطبيقات ضمن ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، التي تهدف إلى دمج التقنية بالخدمات المالية لتحسين الكفاءة وتعزيز الشمول المالي. وبالتالي، فإن التطبيقات المالية أصبحت أداة أساسية في دعم التخطيط المالي الحديث لأنها تربط بين السلوك المالي والرقمنة، وتساعد الأفراد على التحكم في مواردهم المالية بشكل أكثر وعياً وتنظيماً. (Arner,D.W.,Barberis,J.&Bckley,R., (2020) ((OCED), (2022) (bank W. , 2022) (Investopedia, 2024) (Ali,M.,&Puah,C.H, 2021) (2016)

3.2 الاعلام الرقمي

في إطار الإعلام الرقمي في تعزيز الوعي المالي، يعتبر الإعلام الرقمي من أهم الوسائل الفعالة في نشر الثقافة المالية وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات الاقتصادية والمالية. ويقصد بالإعلام الرقمي محتل فالمنصات الإلكترونية مثل مواقع الأنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، المدونات، القنوات التعليمية الرقمية، والتطبيقات الإخبارية، التي تساهم في نقل المعلومات المالية بسرعة وبتفاعل مع الجمهور قد أصبح هذا النوع من الإعلام يلعب دوراً كبيراً في رفع مستوى الوعي المالي لدى الأفراد من خلال تقديم محتوى مبسط

حول إدارة الأموال، الادخار و الاستثمار، وتجنب المخاطر المالية. كما يتيح الإعلام الرقمي الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع دون قيود زمان أو مكان، مما يعزز من انتشار المعرفة المالية حتى لدى الفئات غير المتعلمة ماليًا. إضافة إلى ذلك، فإن التفاعل الذي توفره هذه الوسائل مثل التعليقات المناقشات والمحتوى التوعوي القصير يساعد على ترسيخ المفاهيم المالية وتغيير السلوكيات الاستهلاكية غير الرشيدة. كما يساهم الإعلام الرقمي في دعم الشمول المالي من خلال التعريف بالخدمات البنكية الرقمية التطبيقات المالية الحديثة، يشجع الأفراد على الاندماج في النظام المالي الرسمي، وبالتالي، فإن الإعلام الرقمي يعتبر أداة إستراتيجية حديثة تساهم في بناء وعي مالي مستدام قائم على المعرفة السريعة والتفاعل المستمر مع المستجدات الاقتصادية. (bank W. , 2022) (Al-Afeef,M.A.&Alsmadi,A.A., 2025) (Saber, 2023) (bank W. , 2022) (Gomez-Galan, 2018)

المبحث الثالث : ماهية الأزمة المالية الشخصية

تعد الأزمة المالية الشخصية من المشكلات التي أصبحت تواجه العديد من الأفراد في مختلف المجتمعات، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف القدرة على إدارة الموارد المالية بطريقة سليمة. فالفرد قد يتعرض في مرحلة من حياته إلى اختلال مالي يجعله عاجزاً عن تلبية احتياجاته الأساسية أو الوفاء بالتزاماته المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ضغوطات نفسية واجتماعية واقتصادية وتؤثر على استقراره المعيشي والأسري.

من خلال هذا المبحث سنتناول ماهيتها من خلال التطرق إلى تعريف الأزمة المالية الشخصية، خصائصها أنواعها، وأسبابها، إضافة إلى أهم المظاهر التي تعكس تأثيرها على الفرد والمجتمع ، وأهم الطرق للوقاية منها .

أولاً: مفهوم الأزمة المالية الشخصية

نتيجة لضعف التخطيط المالي أو سوء إدارة الموارد المالية المتاحة تتشكل الأزمة المالية الشخصية والتي بدورها تخلق حالة من عدم التوازن المالي الذي قد يهدد الاستقرار المالي والإجتماعي للأفراد ، مما يستدعي فهم مفهومها أسبابها بصورة أوضح .

1. تعريف الأزمة المالية الشخصية:

أولاً نتطرق إلى تعريف الأزمة

1.1 تعريف الأزمة:

- تعرف الأزمة بأنها: حالة مفاجئة غير متوقعة تنشأ نتيجة اختلال في توازن النظام أو البيئة المحيطة، وتحدث درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار، كما تنطوي على تهديد حقيقي للمصالح الحيوية للأفراد أو المناسبات.
- كما تتميز الأزمة بضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار، ونقص المعلومات، وتشابك العوامل المؤثرة، مما يجعل عملية التعامل معها معقدة وتتطلب استجابة سريعة وفعالة للحد من آثارها السلبية أو تحويلها إلى فرص إيجابية.
- كما تعرف الأزمة أيضاً بأنها: نقطة تحول حرجية في مسار لأفراد أو المنظمات أو حتى الدول، تنتج عن تراكمات مجموعة من المشكلات أو الضغوط التي تصل إلى مرحلة لانفجار، فتؤدي إلى اضطراب مفاجئ في الأوضاع القائمة. (عامر محمد، 2006)

1.2 تعريف الأزمة المالية الشخصية:

- تعرف الأزمة المالية الشخصية بأنها: من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس حالة من عدم الاستقرار المالي على مستوى الفرد، حيث تنشأ نتيجة وجود فجوة بين الدخل المتاح والالتزامات المالية المتزايدة. وتظهر هذه الأزمة في صورة عجز عن تلبية الحاجات الأساسية أو سداد الديون في مواعيدها، وهو ما قد يترتب عنه آثار سلبية نفسية واجتماعية واقتصادية. وغالبا ما ترتبط هذه الحالة بضعف الوعي المالي، وسوء تدبير الموارد، وغياب التخطيط المالي طويل الأجل. (باربرا فريديريغ، 2015)
- يمكن تعريف الأزمة المالية الشخصية أيضا بأنها: وضعية مالية حرجية يمر بها الفرد نتيجة نقص السيولة أو تراكم الالتزامات المالية مقارنة بالدخل المتاح، وهو ما ينعكس سلبا على استقراره المعيشي وقدرته على تلبية احتياجاته اليومية. (عبد القادر محمد، 2018)
- هي اختلال اقتصادي على مستوى الفرد يتمثل في عدم القدرة على تسيير الموارد المالية بشكل فعال، مما يؤدي إلى زيادة الديون أو العجز عن الادخار أو الوفاء بالالتزامات المالية، وقد تكون هذه الأزمة ناتجة عن عوامل شخصية مثل الاستهلاك المفرط أو عوامل خارجية مثل الظروف الاقتصادية غير المستقرة. (منير إبراهيم هندي، 2014)

2. خصائص الأزمة المالية الشخصية

- تتميز الأزمة المالية الشخصية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث لا ترتبط فقط بنقص الموارد المالية، بل تمتد لتشمل الجوانب السلوكية والنفسية والاجتماعية للفرد. ويمكن عرض أهم الخصائص كما يلي:
- تعد الأزمة المالية الشخصية حالة تنسم غالبا باختلال التوازن بين الدخل والنفقات، حيث يصبح الإنفاق أكبر من الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى عجز مالي مستمر أو متكرر. كما أنها قد تكون مفاجئة أو تدريجية، فقد تنشأ بشكل غير متوقع مثل فقدان العمل أو التعرض لمرض مفاجئ، أو تتطور ببطء نتيجة سوء التخطيط المالي والإفراط في الاستهلاك وتراكم الديون.
 - تعتبر أيضا ذات طبيعة مركبة ومتعددة الأسباب، إذ لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد فقط، بل تتدخل فيها عوامل مثل ضعف الدخل، غياب الادخار، سوء التسيير المالي، الضغوط الاجتماعية، والتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة. كما تتميز بأنها تسبب آثارا نفسية واجتماعية واضحة، حيث تؤدي إلى التوتر والقلق وانخفاض الاستقرار الأسري، وقد تؤثر على العلاقات الاجتماعية بسبب العجز عن الوفاء بالالتزامات المالية.
 - تنسم كذلك بأنها تؤثر على الاستقرار المالي قصير وطويل المدى، فقد تكون مؤقتة يمكن تجاوزها بإجراءات بسيطة، أو تتحول إلى أزمة مزمنة إذا استمر السلوك المالي غير السليم دون تصحيح. إضافة إلى ذلك، فهي ترتبط بشكل وثيق ب سلوك الفرد المالي، حيث تلعب العادات الاستهلاكية،

غياب الثقافة المالية، وضعف التخطيط والادخار دورا رئيسيا في نشأتها وتفاقمها. (محمد مطر، 2011)

3. أسباب الأزمة المالية الشخصية

تعد الأزمة المالية الشخصية من الظواهر المعقدة التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لانعكاساتها المباشرة على استقرار الفرد ورفاهيته الاقتصادية.

3.1 الأسباب الشخصية:

يرتبط حدوث الأزمة المالية بمدى امتلاك الفرد للمعرفة والمهارات المالية الأساسية، حيث يؤدي ضعف الوعي المالي إلى سوء تقدير الإمكانيات المتاحة واتخاذ قرارات مالية غير رشيدة، مثل الإفراط في الاستهلاك أو اللجوء الغير مدروس إلى الاقتراض. كما أن غياب التخطيط المالي السليم، وعدم القدرة على تنظيم النفقات أو الادخار، يساهمان في خلق اختلال بين الدخل والإنفاق، مما يزيد من احتمالية التعرض للأزمة المالية خاصة في ظل غياب الاحتياطات نقدية. (رفيق يونس المصري، 2012)

من بين الأسباب الشخصية أيضا السلوك الاستهلاكي غير الرشيد، حيث يميل بعض الأفراد إلى الإنفاق المفرط بدافع الرغبة في الترفيه أو تقليد الغير، مثل شراء هاتف ذكي غالي الثمن أو شراء ملابس باهظة الثمن فقط لأن الأصدقاء أو المحيط الاجتماعي يمتلكون نفس المنتجات. دون مراعاة مستوى دخلهم الحقيقي. ويؤدي هذا النمط من السلوك إلى استنزاف الموارد المالية بسرعة، وخلق فجوة بين الدخل والمصروف، مما يدفع الفرد أحيانا إلى الاستدانة لتغطية احتياجاته. (محمد فريد الصحن، 2010)

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف القدرة على ضبط النفس والتحكم في الرغبات يعد عاملا مهما في تفاقم الأزمة المالية، إذ يجد بعض الأفراد صعوبة في التمييز بين الحاجات الأساسية، مثل الإيجار والفواتير، أو الطعام والكماليات، مثل ملابس جديدة الخروج المتكرر إلى المطاعم. فيعطون الأولوية للإنفاق غير الضروري على حساب الالتزامات الأساسية. وهذا السلوك يعكس غياب الانضباط المالي، ويزيد من احتمالية التعرض لمشكلات مالية متكررة.

كما أن سوء إدارة الدخل وعدم القدرة على توزيعه بشكل متوازن بين الاستهلاك والادخار يعد من العوامل المؤثرة، حيث يفشل بعض الأفراد في تخصيص جزء من دخلهم للادخار، مما يجعلهم عرضة للأزمات عند حدوث أي ظرف مفاجئ، كفقدان العمل أو المرض. ولا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه العوامل النفسية في نشوء وتفاقم الأزمة المالية، مثل التسرع في اتخاذ القرارات، أو التأثر بالإعلانات ووسائل التواصل الاجتماعي، أو محاولة تحقيق إشباع فوري للرغبات دون التفكير في العواقب فهذه العوامل تدفع الفرد إلى سلوكيات مالية غير موزونة، تؤدي في نهاية إلى اختلال وضعه المالي. (سمير أحمد محمود، 2018)

3.2 الأسباب الاجتماعية:

أما من الناحية الاجتماعية، فإن البيئة المحيطة بالفرد تلعب دورا حاسما في تشكيل سلوكياته المالية، إذ تفرض بعض المجتمعات أنماط استهلاكية معينة قائمة على المظاهر والتقليد الاجتماعي، وهو ما يدفع الأفراد إلى إنفاق يفوق قدراتهم الحقيقية. كما تمثل المناسبات الاجتماعية والالتزامات العائلية مصدر ضغط مستمر، خاصة في المجتمعات التي تتسم بارتفاع تكاليف هذه المناسبات، مما يساهم في استنزاف الموارد المالية للأفراد، مثل المبالغة في تكاليف المناسبات كالأعراس والأعياد. (محمد فريد الصحن، 2010)

كما أن ظاهرة تقليد الآخرين أو ما يعرف بالاستهلاك المظهري تعد من العوامل المؤثرة، حيث يحاول الفرد مجاراة نمط عيش الفئات الاجتماعية الأعلى دخلا، خاصة في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي تبرز أنماط حياة مثالية. وهذا السلوك قد يدفعه إلى إنفاق غير مبرر يتجاوز إمكانياته الحقيقية.

إضافة إلى ذلك، تؤثر البيئة الأسرية بشكل كبير في تشكيل السلوك المالي للفرد، إذ يكتسب الإنسان منذ صغره عادات الأنفاق والادخار من أسرته. فإذا نشأ في أسرة لا تعطي أهمية للتخطيط المالي والاستهلاك العقلاني، فمن الطبيعي السير على نفس التفكير مستقبلا، مما يزيد من احتمالية تعرضه لأزمات مالية. (عبد الباسط عبد المعطي، 2011)

حيث تعتبر أيضا ضعف الثقافة المالية على مستوى المجتمع من العوامل الاجتماعية، ويؤدي غياب التوعية المالية وانتشار المفاهيم الخاطئة حول المال إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، مثل الاستهلاك المفرط أو سوء استخدام القروض. كما يدفع تأثر المحيط القريب للفرد إلى تبني سلوكيات مالية غير مناسبة من أجل القبول الاجتماعي. (سمير أحمد محمود، 2018)

3.3 الأسباب الاقتصادية:

فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، فإنها تمثل إطارا خارجيا يؤثر بشكل مباشر على الوضع المالي للفرد، حيث يؤدي انخفاض الدخل أو عدم استقراره إلى محدودية القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ويزداد هذا الوضع تعقيدا في حال وجود التزامات مالية ثابتة، مثل الإيجار أو القروض. (محمد عبد الرحمان، 2018)

كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتزايد تكاليف المعيشة يساهمان في تآكل القدرة الشرائية، خاصة إذا لم يتم زيادة أيضا في الدخل ويؤدي هذا الاختلال إلى عجز مالي تدريجي، مما يخلق فجوة في الموارد المتاحة ومتطلبات الحياة اليومية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمات الاقتصادية العامة، مثل الركود أو فقدان فرص العمل، تزيد من وحدة الضغوطات المالية التي يواجهها الأفراد. كما أن ضعف السياسات الاقتصادية أو غياب الحماية الاجتماعية قد يزيد من هشاشة الوضع المالي للأفراد. (صندوق النقد الدولي، 2021)

كما يعد ارتفاع معدلات البطالة من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى الأزمات المالية، إذ يؤدي فقدان العمل إلى انقطاع مصدر الدخل، وبالتالي عدم القدرة على تغطية النفقات الضرورية. وحتى في حال الحصول على عمل، قد يكون الدخل غير كافٍ لتلبية متطلبات الحياة. (البنك الدولي، 2020)

ولا يمكن إغفال تأثير النظام المالي والمصرفي، حيث قد يؤدي التوسع في منح القروض الاستهلاكية دون ضوابط كافية إلى زيادة مديونية الأفراد، خاصة إذا لم يكن لديهم وعي كافٍ بإدارة هذه الالتزامات، مما يضعهم في دائرة من الديون يصعب الخروج منها. (عبد الله بن سليمان، 2019)

4. مظاهر الأزمة المالية الشخصية

تتجلى الأزمة المالية الشخصية في مجموعة من المؤشرات والسلوكيات التي تعكس اختلال التوازن بين موارد الفرد المالية والتزاماته، حيث تظهر هذه المظاهر بشكل تدريجي أو مفاجئ تبعاً لطبيعة الأسباب المؤدية لأليها.

4.1 المظاهر الاقتصادية

تشير المظاهر الاقتصادية إلى الانعكاسات المباشرة للأزمة المالية على الوضع المادي للفرد، حيث تتجلى في اختلال التوازن بين الدخل والنفقات، وعدم القدرة على إدارة الموارد المالية بكفاءة. وتعد هذه المظاهر الأكثر وضوحاً وقابلية للقياس، إذ يمكن ملاحظتها من خلال مجموعة من المؤشرات، مثل العجز عن تغطية النفقات الأساسية، وتراكم الديون، والتأخر في سداد الالتزامات المالية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019)

ففي ظل الأزمة المالية، يجد الفرد نفسه غير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية، مما يدفعه إلى اللجوء إلى الإقراض أو استخدام ممتلكاته، وفي حال استمرار هذا الوضع، تتآكل هذه المدخرات تدريجياً، ليصبح أكثر اعتماداً على القروض قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة. كما يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض مستوى المعيشة، حيث يضطر الفرد إلى تقليص استهلاكه والاستغناء عن بعض الضروريات، وهو ما يعكس تراجع قدرته الشرائية. (البنك الدولي، 2021)

إضافة إلى ذلك، ضعف القدرة على الادخار أو انعدامها، الأمر الذي يجعل الفرد غير قادر على مواجهة الطوارئ، مما يزيد من هشاشته المالية. وبالتالي، فإن هذه المظاهر تمثل الجانب الظاهر للأزمة، وتعكس حجم الاختلال في التوازن المالي للفرد. (صندوق النقد الدولي، 2020)

4.2 المظاهر الاجتماعية والنفسية

لا تقتصر الأزمة المالية الشخصية على الجانب المادي فقط، بل تمتد أثارها لتشمل الجوانب الاجتماعية والنفسية، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرار الفرد وتوازنه النفسي وعلاقته الاجتماعية. وتظهر هذه المظاهر نتيجة الضغوط المستمرة التي يواجهها الفرد بسبب وضعه المالي المتدهور.

فعلى المستوى النفسي، يعاني الفرد من التوتر والقلق والشعور بعدم الأمان، نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته والخوف من تفاقم وضعه المالي في المستقبل. كما قد يؤدي ذلك إلى الإحباط وفقدان الثقة بالنفس، خاصة اذا استمرت الأزمة لفترة طويلة دون حلول فعالة.

أما على المستوى الاجتماعي فقد تؤدي الأزمة المالية إلى توتر العلاقات الأسرية والاجتماعية، كما قد يشعر الفرد بالعزلة أو الحرج الاجتماعي بسبب وضعه المالي، مما يدفعه إلى الانسحاب من بعض الأنشطة الاجتماعية. وفي بعض الحالات، قد تؤثر الأزمة المالية على الاستقرار الأسري، خاصة اذا كانت مصحوبة بضغوط مستمرة ونقص في الموارد.

وعليه، فان هذه المظاهر تعكس البعد غير المادي للازمة المالية، والذي قد يكون أكثر خطورة من الجانب الاقتصادي، نظرا لتأثيره العميق على سلوك الفرد وتفاعله مع محيطه. (سمية أحمد المرشدي، 2023)

ثانيا: مخاطر الأزمة المالية الشخصية

تعد مخاطر الأزمة المالية الشخصية من الجوانب الأساسية التي تعكس آثار هذه اللازمة على حياة الفرد، حيث لا تقتصر على الجانب المادي فقط، بل تمتد لتشمل أبعاد اجتماعية ونفسية. فاستمرار الضغوط المالية وعدم القدرة على التحكم في الموارد والالتزامات يؤدي إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية التي تؤثر على استقرار الفرد وتوازنه.

وتتدخل هذه المخاطرة فيما بينها، إذ قد يؤدي التدهور المالي إلى مشاكل اجتماعية، والتي تنعكس بدورها على الحالة النفسية للفرد. وعليه، يمكن تصنيف مخاطر الأزمة المالية الشخصية إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية.

1. المخاطر الاقتصادية

تعتبر المخاطر الاقتصادية من أبرز الآثار المترتبة عن الأزمة المالية والشخصية، إذ تمس بشكل مباشر الوضع المالي للفرد وقدرته على تلبية احتياجاته الأساسية والوفاء بالتزاماته، وتتمثل هذه المخاطر في مجموعة

من الانعكاسات التي تعكس اختلال التوازن بين الدخل والنفقات، ويمكن تقسيمها إلى فرعين رئيسيين هما: تدهور الوضع المالي للفرد وتراجع القدرة على الاستقرار المالي والادخار.

1.1 تدهور الوضع المالي للفرد:

يقصد بتدهور الوضع المالي للفرد الحالة التي يصبح فيها الدخل غير كاف لتغطية النفقات الأساسية، مما يؤدي إلى عجز مالي متكرر واختلال في التوازن المالي. ويعد هذا التدهور من أبرز المظاهر الاقتصادية للآزمة المالية الشخصية، حيث يظهر من خلال عدة مؤشرات أهمها: (مدحت صادق، 2017)

يواجه الفرد في هذه الحالة صعوبة كبيرة في تغطية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم، مما يجعله في وضع مالي هش يعتمد فيه بشكل متزايد على مصادر خارجية. كما يؤدي هذا الوضع إلى تراكم الديون بشكل تدريجي، نتيجة اللجوء المستمر إلى الاقتراض لتغطية النفقات اليومية، وهو ما يزيد من حجم الالتزامات المالية المستقبلية. (عبد المطلب عبد الحميد، 2015)

مع استمرار هذا التدهور، تتراجع القدرة الشرائية للفرد بشكل ملحوظ، حيث يصبح غير قادر على الحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك السابق، مما يفرض عليه تقليص نفقاته والاقتصر على الضروريات فقط. كما قد يضطر في بعض الحالات إلى بيع بعض الأصول أو الممتلكات لتغطية العجز المالي، وهو مؤشر خطير على دخول الفرد في مرحلة متقدمة من الأزمة المالية. (أحمد ماهر، 2019)

بالتالي فإن هذا الفرع يعكس الجانب الأكثر وضوحاً للآزمة المالية، والمتمثل في فقدان التوازن بين الموارد المالية والالتزامات.

1.2 تراجع القدرة على الادخار والاستقرار المالي

يعبر هذا الفرع عن الأثر طويل المدى للآزمة المالية الشخصية، حيث يؤدي استمرار الضغط المالي إلى ضعف القدرة على الادخار وغياب الاستقرار المالي للفرد. فالادخار يعد عنصراً أساسياً لتحقيق الأمان المالي، إلا أن الأزمة المالية تجعل الفرد غير قادر على تخصيص جزء من دخله للادخار، بسبب ارتفاع النفقات الأساسية وتراكم الالتزامات. (عبد الغفار حنفي، 2016)

كما يؤدي غياب الادخار إلى فقدان ما يعرف بـ "الاحتياطي المالي" وهو ما يجعل الفرد غير مستعد لمواجهة الطوارئ مثل المرض أو فقدان العمل، مما يزيد من هشاشته المالية ويجعله أكثر عرضة للوقوع في أزمات متكررة.

من جهة أخرى، يؤثر هذا الوضع على قدرة الفرد على التخطيط المالي المستقبلي، حيث ينشغل بتغطية احتياجاته اليومية دون القدرة على التفكير في الاستثمار أو تحسين وضعه المالي على المدى الطويل. كما أن الاعتماد المستمر على القروض بدل الادخار يؤدي إلى حلقة مفرغة من الديون، تعيق أي محاولة لتحقيق الاستقرار المالي. (محمد بوقرة، 2020)

2. المخاطر الاجتماعية للأزمة المالية الشخصية

تعد المخاطر الاجتماعية من أبرز الانعكاسات غير المباشرة للأزمة المالية الشخصية، حيث لتقتصر آثارها على الجانب المادي، بل تمتد لتؤثر بشكل عميق على بنية العلاقات الاجتماعية للفرد ودوره داخل الأسرة والمجتمع. فالأزمة المالية تحدث نوع من الاختلال في التوازن الاجتماعي نتيجة الضغوط المستمر المرتبطة بالعجز المالي، مما ينعكس على طبيعة التفاعلات الاجتماعية وجودتها. وتتميز هذه المخاطر بكونها تراكمية ومتداخلة، إذ تتفاقم بمرور الوقت إذا لم تتم معالجتها، ويمكن تحليلها من خلال فرعين رئيسيين هما: تأثير الأزمة المالية على العلاقات الأسرية والاجتماعية وتراجع الاندماج والمكانة الاجتماعية للفرد.

2.1 تأثير الأزمة المالية على العلاقات الأسرية والاجتماعية

تؤثر الأزمة المالية الشخصية بشكل مباشر على استقرار العلاقات داخل الأسرة، حيث يعد العامل المالي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الأسرية. مثل الغذاء، السكن، والتعليم، ينشأ نوع من الضغط الداخلي الذي قد يتطور إلى خلافات مستمرة بين أفراد الأسرة. كما أن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، كدفع الإيجار أو المصاريف اليومية، يخلق حالة من التوتر والقلق الجماعي داخل الأسرة، مما يضعف من تماسكها.

إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الأزمة المالية إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة بشكل غير متوازن، حيث قد يجبر بعض الأفراد على تحمل مسؤوليات إضافية، وهو ما قد يخلق شعوراً بالضغط أو عدم الرضا. كما أن استمرار هذه الظروف قد يؤدي إلى ضعف التواصل بين أفراد الأسرة، نتيجة الانشغال بالمشاكل المالية وتزايد الضغوط النفسية. (منار عبد الرحمن محمد خضر، 2010)

أما على مستوى العلاقات الاجتماعية الأوسع، فإن العجز عن تلبية الالتزامات الاجتماعية، مثل المشاركة في المناسبات أو تقديم الدعم المادي للأقارب، قد يؤدي إلى تراجع جودة العلاقات الاجتماعية، وخلق نوع من الفجوة بين الفرد ومحيطه. وفي بعض الحالات، قد يشعر الفرد بالحرج أو فقدان المكانة الاجتماعية، خاصة في البيئات التي تعطي أهمية كبيرة للوضع المادي، مما يزيد من وحدة التأثير الاجتماعي للأزمة.

2.2 تراجع الاندماج الاجتماعي وتدهور المكانة الاجتماعية للفرد

تمتد آثار الأزمة المالية الشخصية لتشمل موقع الفرد داخل المجتمع ومستوى اندماجه فيه، حيث تؤدي الضغوط المالية إلى أضعاف قدرة الفرد على التفاعل والمشاركة في الحياة الاجتماعية. فالاندماج الاجتماعي يعد مؤشرا مهما على استقرار الفرد، إلا أن الأزمة المالية قد تؤدي إلى تأكله بشكل تدريجي.

فمن جهة، يضطر الفرد إلى تقليص مشاركته في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، نتيجة محدودية موارده المالية، مما يؤدي إلى انسحابه التدريجي من الحياة الاجتماعية. كما أن هذا الانسحاب لا يكون دائما بدافع العجز المالي فقط، بل قد يكون أيضا نتيجة الشعور بالإحراج أو الخوف من المقارنة مع الآخرين، خاصة في البيئات التي تتسم بالنزعة الاستهلاكية. (سمية بن عيسى، 2019)

ومن جهة أخرى تؤثر الأزمة المالية على المكانة الاجتماعية للفرد، حيث قد يفقد بعضا من مكانته أو دوره داخل المجتمع نتيجة عدم قدرته على مسايرة المتطلبات الاجتماعية أو الوفاء بالتزاماته. كما أن هذا التراجع في المكانة قد يؤدي إلى الشعور بالتمييز أو الإقصاء الاجتماعي، خاصة إذا لم تتوفر له شبكات دعم اجتماعية كافية.

إضافة إلى ذلك، قد تؤثر الأزمة المالية على قدرة الفرد على أداء أدواره الاجتماعية، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع، مثل المشاركة في الأنشطة التطوعية أو المساهمة في المبادرات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تراجع حضوره وتأثيره داخل محيطه. ومع استمرار هذا الوضع، قد يتعزز الشعور بالانعزال الاجتماعي وفقدان الانتماء، وهو ما يعد من أخطر النتائج الاجتماعية للأزمة المالية.

كما أن ضعف الاندماج الاجتماعي قد يحد من فرص الفرد في تحسين وضعه، حيث تقل فرص الحصول على الدعم أو الاستفادة من العلاقات الاجتماعية، مما يكرس حالة الأزمة ويجعل الخروج منها أكثر صعوبة. (أحمد زايد، 2018)

3. المخاطر النفسية للأزمة المالية

تعد المخاطر النفسية من أكثر الأبعاد تعقيدا في دراسة الأزمة المالية الشخصية، نظرا لارتباط المباشر بالبنية الداخلية للفرد، سواء على مستوى الانفعالية أو العمليات المعرفية أو السلوكيات اليومية. فالأزمة المالية لا تقتصر على كونها حالة من العجز المادي، بل تتحول إلى تجربة نفسية ضاغطة قد تعيد تشكيل إدراك الفرد لذاته ومحيطه، وتؤثر على قدرته على التكيف واتخاذ القرارات. وتتسم هذه المخاطر بطابعها التراكمي والتفاعلي، حيث تتطور تدريجيا مع استمرار الأزمة، كما تتداخل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في علاقة دائرية معقدة. ويمكن تحليل هذه المخاطر من خلال فرعين رئيسيين هما: الإضرابات النفسية والانفعالية الناتجة عن الضغط المالي والتأثيرات المعرفية والسلوكية للأزمة المالية الشخصية.

3.1 الإضرابات النفسية والانفعالية الناتجة عن الضغط المالي:

تُعدّ الضغوط المالية المستمرة من أبرز العوامل التي تؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية لدى الأفراد، حيث يجد الفرد نفسه في مواجهة تحديات تفوق قدرته على التكيف، مما يولد حالة من التوتر والقلق المستمرين. فالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية أو الوفاء بالالتزامات المالية، مثل سداد الديون أو تغطية المصاريف اليومية، يخلق شعورًا دائمًا بعدم الأمان المالي، وهو ما ينعكس على الحالة النفسية للفرد. (عبد الستار إبراهيم، 2000)

يُعد القلق المالي (Financial Anxiety) من أكثر المظاهر شيوعًا في هذا السياق، حيث يعيش الفرد حالة من الانشغال المستمر بالمستقبل المالي والخوف من تفاقم الأزمة. كما قد يتطور هذا القلق إلى توتر مزمن يؤثر على النوم والتركيز، ويؤدي إلى اضطرابات نفسية أكثر تعقيدًا.

إضافة إلى ذلك، قد يشعر الفرد بالإحباط نتيجة عدم قدرته على تحسين وضعه المالي رغم محاولاته المتكررة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا عن الحياة. وفي الحالات المتقدمة، قد تتطور هذه المشاعر إلى حالات من الاكتئاب، خاصة عندما يشعر الفرد بفقدان السيطرة على وضعه المالي أو بانعدام الأمل في التغيير.

كما أن الأزمة المالية قد تؤدي إلى تدهور صورة الذات، حيث يشعر الفرد بالعجز أو الفشل، خاصة في المجتمعات التي تربط النجاح بالمستوى المادي. ويؤدي هذا الشعور إلى انخفاض تقدير الذات وفقدان الثقة بالنفس، مما يزيد من تعقيد الحالة النفسية.

من جهة أخرى، قد يظهر ما يُعرف بالإجهاد النفسي المالي، والذي يتمثل في حالة من الإرهاق الذهني والعاطفي الناتج عن التفكير المستمر في المشكلات المالية، وهو ما قد يؤثر على الصحة العامة للفرد ويزيد من احتمالية الإصابة باضطرابات نفسية وجسدية. (أحمد زايد، 2018)

3.2 تأثير الأزمة المالية على العمليات المعرفية والسلوكية للفرد:

لا تقتصر آثار الأزمة المالية على المشاعر والانفعالات، بل تمتد لتشمل العمليات المعرفية والسلوكية، حيث تؤثر الضغوط المالية على طريقة تفكير الفرد واتخاذ القرارات. فالفرد الذي يعيش تحت ضغط مالي دائم غالبًا ما يعاني من ضعف في التركيز وتشتت الانتباه، نتيجة الانشغال المستمر بالمشكلات المالية. (محمد عبد الكريم عبد الله، 2018)

كما أن هذه الضغوط تؤثر على القدرة على اتخاذ قرارات عقلانية، حيث يميل الفرد إلى اتخاذ قرارات متسريعة أو غير مدروسة، مثل اللجوء إلى الاقتراض العشوائي أو اتخاذ خيارات مالية قصيرة الأجل دون التفكير في آثارها المستقبلية. و يعرف هذا السلوك في الأدبيات الاقتصادية "بقصر الأفق الزمني (Short-termism)"، حيث يركز الفرد على الحلول الأنانية بدل التخطيط طويل المدى.

إضافة إلى ذلك، قد تؤدي الأزمة المالية إلى ما يعرف بـ "الإنهاك المعرفي"، حيث يستنزف التفكير المستمر في المشاكل المالية الموارد الذهنية للفرد، مما يقلل من قدرته على التحليل والتخطيط. كما أن الشعور بالعجز قد يدفع الفرد إلى تبني سلوكيات سلبية، مثل تجنب مواجهة المشكلات أو الانسحاب من اتخاذ القرارات المالية. (هشام، غربي؛ عبد اللاوي عقبة، 2016)

وفي بعض الحالات، قد يلجأ الفرد إلى آليات تكيف غير صحية، مثل العزلة الاجتماعية أو الإنكار أو الاعتماد على حلول غير فعالة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة بدل معالجتها. كما أن ضعف الثقة بالنفس الناتج عن الأزمة قد يقلل من دافعية الفرد لتحسين وضعه أو البحث عن حلول بديلة.

من جهة أخرى، تؤثر الأزمة المالية على الأداء الوظيفي للفرد، حيث يؤدي التوتر النفسي إلى انخفاض الإنتاجية وضعف التركيز في العمل، وهو ما قد ينعكس سلباً على مساره المهني، ويزيد من حدة الأزمة المالية، مما يخلق حلقة مفرغة بين الضغوط النفسية والمشكلات المالية.

ثالثاً: طرق الوقاية من الأزمة المالية الشخصية

تعد الأزمات المالية الشخصية من أبرز التحديات التي قد تواجه الأفراد في مختلف مراحل حياتهم، لما لها من تأثيرات سلبية على الاستقرار المعيشي والنفسي. وغالباً ما تكون هذه الأزمات نتيجة سوء التخطيط المالي أو ضعف الوعي بكيفية إدارة الموارد المتاحة. لذلك تبرز أهمية تطبيق أساليب وقائية تساعد على تفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات أو التخفيف من حدتها عند حدوثها. ولهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض أهم الطرق التي يمكن من خلالها الوقاية من الأزمات المالية الشخصية وتعزيز القدرة على تحقيق التوازن والاستقرار المالي.

1. التخطيط المالي السليم

يعتبر التخطيط المالي السليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمؤسسات، إذ يقوم على عملية تنظيم الموارد المالية المتاحة وتوجيهها بطريقة عقلانية تضمن تلبية الاحتياجات الحالية مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الالتزامات المستقبلية. كما يهدف إلى وضع أهداف مالية واضحة، وتحديد أهم الوسائل لتحقيقها، مع تقليل المخاطر المالية المحتملة وتحسين كفاءة استخدام الدخل.

1.1 إدارة النفقات

إن إدارة النفقات من العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي للأفراد، حيث تمثل العملية التي يتم من خلالها تنظيم وتوجيه الإنفاق بما يتلاءم مع مستوى الدخل والأهداف المالية المحددة. وتهدف هذه

العملية إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاستهلاكية، بما يساهم في تفادي العجز المالي والحد من الوقوع في الأزمات المالية الشخصية.

تعتمد إدارة النفقات على مجموعة من المبادئ الأساسية من أبرزها تحديد أولويات الإنفاق من خلال التمييز بين الحاجات الضرورية والكماليات، وهو ما يساعد الأفراد على توجيه مواردهم نحو النفقات الأساسية مثل الغذاء والسكن والتعليم، مع التحكم في النفقات غير الضرورية. كما تتطلب هذه العملية المتابعة المستمرة للنفقات وتقييمها بشكل دوري، مما يمكن الفرد من اكتشاف نقاط الهدر والعمل على معالجتها.

إضافة إلى ذلك، تساهم إدارة النفقات الفعالة في تعزيز القدرة على الادخار، حيث يؤدي التحكم في المصروفات إلى توفير جزء من الدخل يمكن تخصيصه لمواجهة الطوارئ أو للاستثمار مستقبلاً. كما تعد أداة مهمة في دعم اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، إذ تمنح الفرد رؤية واضحة حول وضعه المالي، وتساعد على التخطيط السليم لموارده المالية بما يحقق الاستقرار المالي على المدى الطويل. وبالتالي، إن إتقان مهارات أداة النفقات يعد أهم مظاهر الوعي المالي، لما له من دور مباشر في الوقاية من الأزمات المالية الشخصية وتحقيق التوازن المالي. (OCED, 2020) ((Hogarth, J.M. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014) (bank w. , 2017) Hilgert, M.A. & Beverly, S.G. , 2003)

1.2 إدارة الديون:

إن إدارة الديون من أهم الآليات الوقائية التي تساعد الأفراد على تجنب الأزمات المالية الشخصية، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة الفرد على التحكم في موارده المالية واتخاذ قرارات مالية فعالة تتعلق بالإنفاق والاقتراض. فغالبا ما ينشأ التراكم المفرط للديون نتيجة ضعف التخطيط المالي وعدم التوازن بين الدخل والمصروفات، إضافة إلى سوء تقدير القدرة على السداد، وهو ما يؤدي تدريجياً إلى اختلال الوضع المالي للفرد. ولهذا تقوم إدارة الديون على مجموعة من الممارسات المنظمة التي تهدف إلى ضبط عملية الاقتراض والتحكم فيها، من خلال تحديد مستوى دين يتناسب مع الدخل، وتفادي الإفراط في اللجوء إلى القروض الاستهلاكية، مع الحرص على الالتزام بمواعيد السداد لتجنب الغرامات وتراكم الفوائد. كما تتطلب الإدارة الفعالة للديون إعداد خطة سداد واضحة وممنهجة، تعتمد على ترتيب الديون وفق أولويات معينة، سواء من حيث قيمة الفائدة أو حجم الدين، بما يسمح بتقليل الأعباء المالية على المدى القصير والطويل. ويمكن أيضاً اللجوء إلى إعادة جدولة الديون أو التفاوض بشأن شروطها بهدف تخفيف الضغط المالي وتحسين القدرة على السداد. كما أنه يعد تخصيص جزء ثابت من الدخل لتسديد الديون بشكل دوري من العوامل الأساسية التي تساهم في الحد من تفاقمها، وضمان السيطرة عليها قبل أن تتحول إلى أزمة مالية حقيقية، ولذلك فإن الإدارة السليمة للديون لا تقتصر فقط على سداد الالتزامات، بل تمتد لتشمل التخطيط المسبق، ترشيد

الاقتراض اتخاذ قرارات مالية واعية، وهو ما ينعكس إيجابيا على تحقيق التوازن والاستقرار المالي، ويقلل احتمالية التعرض لصدمات مالية مفاجئة في المستقبل. (annamaria lusardi & olivia s.mitchell, 2014) (2019)

1.3 تنظيم الدخل

يعد تنظيم الدخل من أهم أدوات الإدارة المالية السليمة، ويقصد به عملية تخطيط وتوزيع الموارد المالية الدخل الشهري أو السنوي بطريقة عقلانية تسمح بتغطية الاحتياجات الأساسية، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك والادخار، وتفادي الوقوع في العجز المالي، ويعتمد تنظيم الدخل على وضع ميزانية شخصية أو أسرية تحدد الأولويات الإنفاق وفق قاعدة (الأهم ثم المهم)، مع تخصيص جزء من الدخل للادخار أو الاستثمار، وجزء آخر للنفقات اليومية. كما يساهم تنظيم الدخل في تعزيز الاستقرار المالي للفرد، وتحسين القدرة على مواجهة الطوارئ الاقتصادية، وبناء سلوك مالي رشيد يقوم على التخطيط وليس العشوائية. وتؤكد الدراسات الحديثة أن في مجال الوعي المالي أن الإدارة الجيدة للدخل ترتبط مباشرة بزيادة الادخار وتحسين جودة اتخاذ القرار المالي داخل الأسرة والمجتمع، كما أنها تساعد على تقليل الديون وتحقيق الاستدامة المالية على المدى البعيد.

من جهة أخرى، يعتبر تنظيم الدخل جزءا أساسيا من مفهوم الثقافة المالية، حيث يشمل مهارات إعداد الميزانية، وتتبع المصروفات، وتحديد أولويات الإنفاق، وهي عناصر ضرورية لتحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق. (https://www.nccd.gov.jo, s.d.) (https://www.albayan.ae, s.d.) (https://www.dexef.com, s.d.) (https://www.lusailenews.net, s.d.)

2. الادخار والاستثمار

يمثل الادخار الخطوة الأولى التي تمكن الأفراد من تخصيص جزء من دخلهم لمواجهة الاحتياجات المستقبلية والظروف الطارئة، في حين يأتي الاستثمار كمرحلة متقدمة تهدف إلى توظيف المدخرات في مجالات تحقق عوائد مالية تساهم في زيادتها. ويعكس ذلك التكامل بين الادخار والاستثمار سلوكا ماليا رشيدا قائما على التخطيط الجيد واستشراف المستقبل، مما يعزز من قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم المالية وتحسين مستوى معيشتهم.

2.1 أهمية الادخار بالنسبة للأفراد

إن الادخار من أهم السلوكيات التي تساهم في تحقيق الاستقرار والأمان المالي للأفراد على المدى القصير والطويل، إذ يقوم على تخصيص جزء من الدخل وعدم إنفاقه بشكل فوري بهدف استخدامه لاحقا في تلبية الحاجات المستقبلية أو مواجهة الظروف الطارئة. وتبرز أهمية الادخار أولا في كونه وسيلة لحماية

الفرد من الوقوع في الصدمات المالية غير المتوقعة، مثل فقدان مصدر الدخل، أو ارتفاع النفقات الصحية، أو حدوث أزمات مفاجئة، حيث يوفر له احتياطيا ماليا يمكن الاعتماد عليه دون الحاجة إلى الاقتراض والوقوع في دوامة الاقتراض، كما يساهم الادخار في تعزيز القدرة على تحقيق الأهداف الشخصية طويلة الأجل بشكل تدريجي ومنظم، مثل (شراء مسكن، تمويل الدراسة، الزواج، أو طلاق مشروع استثماري خاص) وهوما يمنح الفرد شعورا بالاستقلالية والقدرة على التحكم في مستقبله المالي.

من جهة أخرى يلعب الادخار دورا مهما في تحسين السلوك المالي للفرد، حيث يدفعه الى التخطيط المسبق للدخل وتنظيم النفقات وتحديد الأولويات بين الحاجات الأساسية والكماليات، مما يؤدي الى ترسيخ ثقافة مالية قائمة على العقلانية والوعي الاقتصادي بدل الاستهلاك العشوائي. كما انه يساهم في تقليل الضغوط النفسية المرتبطة بعد لاستقرار المالي، إذ يمنح الفرد شعورا بالطمأنينة والثقة في مواجهة تحديات الادخار يعتبر خطوة أساسية نحو الاستثمار لاحقا، لأنه يوفر راس المال الاولي الذي يمكن توظيفه في مشاريع مدرة للدخل، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي على المدى البعيد. وتؤكد العديد من المؤسسات المالية الدولية ان امتلاك عادات ادخارية سليمة تعد مؤشرا هاما على قوة الوضع المالي للأفراد، وقدرتهم على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية في حياتهم. (<https://www.worldbank.org>, s.d.) (<https://www.imf.org>, s.d.) (<https://www.oecd.org/financial/education>, s.d.) (<https://www.bis.org>, s.d.) (<https://www.investopedia.com>, s.d.)

2.2 مبادئ الاستثمار

تقوم عملية الاستثمار الناجحة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه سلوك المستثمر وتساعد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تحقق له العائد المناسب مع تقليل المخاطر قدر الإمكان. ومن اهم هذه المبادئ مبدا العلاقة بين العائد والمخاطرة، حيث يؤكد الفكر المالي ان كلما ارتفع العائد المتوقع ارتفعت معه درجة المخاطرة، والعكس صحيح، مما يتطلب من المستثمر الموازنة بينهما وفق قدراته المالية ونفسيته الاستثمارية، كما يعد مبدا توزيع الاستثمارات من الركائز الأساسية ويعني توزيع الأموال على أكثر من أصل استثماري مثل الاسهم، السندات والعقارات، بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أداء أصل واحد.

إضافة الى ذلك هناك مبدا السيولة الذي يشير الى أهمية الاحتفاظ بجزء من لاستثمارات في أصول يمكن تحويلها بسهولة الى نقد عند الحاجة دون خسائر كبيرة، مما يعزز القدرة على مواجهة الطوارئ المالية. ويعتبر مبدا الاستثمار الطويل الاجل من المبادئ المهمة كذلك، اذ يظهر ان الاستثمار الناجح غالبا ما يحتاج الى وقت كاف لتحقيق النمو وتجاوز تقلبات الأسواق القصيرة الاجل. كما يضاف مبدا المعرفة والتحليل الذي يفرض على المستثمر ضرورة فهم السوق ودراسة فرص الاستثمارية قبل اتخاذ أي قرار، لان الفرص المبنية على معلومات دقيقة تقلل من احتمالية الخسارة. وبشكل عام، فان الالتزام بهذه المبادئ يساهم في بناء

استراتيجية استثمارية متوازنة تحقق الاستقرار المالي وتعزز تنمية الثروة على المدى الطويل. (https://www.ocado.org/financial/education, s.d.) (https://www.worldbank.org, s.d.) (https://www.imf.org, s.d.) (https://www.nefe.org, s.d.) (https://www.investopedia.com, s.d.)

3. دور الوعي المالي في الوقاية من الازمة المالية الشخصية

يسهم الوعي المالي في حماية الافراد من الوقوع في الازمات المالية الشخصية، اذ يوفر لهم المعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وإدارة مواردهم بكفاءة. كما يساعد على فهم المخاطر المالية والتخطيط المسبق لمواجهةها، مما يعزز من الاستقرار المالي ويحد من التعرض للصدمات الاقتصادية غير المتوقعة.

3.1 دور الوعي المالي في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة

يسهم الوعي المالي بشكل مباشر في تحسين جودة اتخاذ القرارات المالية لدى الافراد، اذ يزودهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم المفاهيم المالية الأساسية مثل الدخل، الاستثمار، إدارة الميزانية الشخصية وغيرها. ويساعد الفرد على تقييم الخيارات المالية المتاحة بشكل عقلاني، ومقارنة المنافع والتكاليف قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالإنفاق أو لاقتراض أو الاستثمار، مما يقلل من القرارات العشوائية التي قد تؤدي إلى أزمات مالية شخصية. كما يساهم الوعي المالي في تعزيز القدرة على التخطيط المسبق، من خلال وضع ميزانية واضحة تحدد الأولويات والإنفاق والتوازن بين الدخل والمصروفات، الأمر الذي يحد من الإفراط في الاستهلاك ويحسن من إدارة الموارد المالية المتاحة.

من جهة أخرى يساعد الوعي المالي الافراد على فهم المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية، مثل مخاطر الديون المرتفعة، مما يجعلهم أكثر حذراً في التعامل مع المنتجات والخدمات المالية. كما يعزز القدرة على اختيار الحلول المالية المناسبة لكل موقف، سواء تعلق الأمر بالادخار أو الاستثمار أو اللجوء إلى القروض عند الضرورة. وبذلك، فإن ارتفاع مستوى الوعي المالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر استقراراً وفعالية، ويساهم في الوقاية من الازمات المالية الشخصية الناتجة عن سوء التسيير أو نقص المعرفة الاقتصادية. (https://www.worldbank.org, s.d.) (https://www.ocado.org/financial/education, s.d.) (https://www.imf.org, s.d.) (https://www.nefe.org, s.d.) (https://www.investopedia.com, s.d.)

3.2 دور الوعي المالي في تجنب المخاطر المالية

إن الوعي المالي يمكن الافراد بشكل كبير في تجنب المخاطر المالية التي قد تؤدي إلى وقوعهم في أزمات اقتصادية شخصية، وذلك من خلال تعزيز قدرتهم على فهم طبيعة هذه المخاطر وكيفية التعامل معها بشكل عقلاني ومدرّوس. فالشخص ذو الوعي المالي المرتفع يكون أكثر قدرة على تقييم القرارات المالية قبل اتخاذها،

خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، الاقتراض أو الاستهلاك، مما يساعده على تجنب التسرع والانخراط في التزامات مالية تفوق قدرته على السداد. كما يتيح له الوعي المالي إدراك مخاطر الديون المرتفعة وأسعار الفائدة والتكاليف الخفية للقروض، وبالتالي اتخاذ قرارات أكثر حذرا تقلل من احتمالية الوقوع في العجز المالي أو التعثر عن السداد.

من جهة أخرى، يساعد في الوعي المالي الافراد على فهم المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مثل تقلبات الى الأسواق او احتمالية الخسارة، مما يدفعهم الى تنويع استثماراتهم وبالتالي تقليل حجم الخسائر المحتملة. كما يعزز القدرة على التمييز بين الفرص المالية الحقيقية والممارسات الاحتيالية او غير الموثوقة، وهو ما يحمي الافراد من الوقوع كضحية للنصب المالي او القرارات غير المدروسة.

بالإضافة الى ذلك، يساهم الوعي المالي في تعزيز ثقافة التخطيط المالي ووضع خطط الطوارئ، مثل انشاء صندوق ادخار لطوارئ، مما يقلل من أثر الازمات المفاجئة ويساعد على استقرار الوضع المالي للفرد. وبشكل عام فان ارتفاع مستوى الوعي المالي يعد عاملا مهما ضد مختلف المخاطر المالية، ويعزز من قدرة الافراد على تحقيق استقرار مالي مستدام. (<https://www.oecd.org/financial/education>, s.d.) (<https://www.worldbank.org>, s.d.) (<https://www.imf.org>, s.d.) (<https://www.bis.org>, s.d.) (<https://www.nefe.org>, s.d.)

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للثقافة المالية والسلوك المالي والوعي المالي، إلى جانب الأزمة المالية الشخصية، بإعتبارها مفاهيم مترابطة تؤثر بشكل مباشر على الإستقرار المالي والإجتماعي والنفسي للأفراد. فقد تم التطرق إلى الثقافة المالية بإعتبارها مجموعة المعارف الأساسية المتعلقة بإدارة الموارد المالية، مثل الادخار والاستثمار وإعداد الميزانية وإدارة الديون في حين يعكس السلوك المالي الجانب التطبيقي لهذه المعارف من خلال أنماط الإنفاق والإدخار والإستهلاك، ويتأثر بجملة من العوامل الإقتصادية والنفسية والإجتماعية.

في هذا الإطار ، يعد الوعي المالي مفهوماً أشمل يجمع بين الثقافة المالية والسلوك المالي والمواقف المالية، ويهدف إلى تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية رشيدة، وتحسين قدرتهم على التخطيط المالي وتنظيم الموارد المتاحة بكفاءة، من خلال ترشيد الاستهلاك، وتعزيز الإدخار، والإستعداد لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية.

كما تناول الفصل مفهوم الأزمة المالية الشخصية بإعتبارها حالة لإختلال في التوازن بين الدخل والإلتزامات المالية، تنشأ نتيجة عوامل داخلية مثل ضعف الوعي المالي وسوء التخطيط المالي، أو عوامل خارجية كالتضخم والبطالة وإرتفاع تكاليف المعيشة. وتتمثل مظاهرها في العجز عن تلبية الإحتياجات الأساسية، وتراكم الديون، وضعف القدرة على الإدخار، مما ينعكس سلباً على الإستقرار النفسي والإجتماعي للفرد.

يخلص هذا الفصل إلى أن تعزيز الثقافة والوعي المالي يمثلان عاملاً أساسياً للحد من الأزمات المالية الشخصية، وتحقيق الإستقرار المالي والإجتماعي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

يعد الجانب التطبيقي مرحلة أساسية في أي دراسة علمية، إذ يهدف إلى الانتقال من الإطار النظري إلى الواقع الميداني من خلال اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة اعتماداً على بيانات حقيقية وفي هذا السياق، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من أفراد العينة، باعتباره من أكثر الوسائل الملائمة للدراسات الكمية، لما يوفره من دقة في القياس وإمكانية في التحليل الإحصائي.

وقد صمم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة وإشكالياتها، بحيث شمل مجموعة من المحاور التي تعكس مختلف أبعاد موضوع الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية، بهدف التعرف على آراء واتجاهات أفراد العينة حول هذه الظاهرة. كما تم تفريغ البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة قصد إستخلاص النتائج وتفسير العلاقات القائمة بين المتغيرات المدروسة.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل النتائج الميدانية للدراسة، بما يسمح بتفسير الواقع الفعلي للظاهرة المدروسة، ودعم الجانب النظري بنتائج تطبيقية دقيقة وموضوعية

المبحث الأول: منهجية الدراسة

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، يأتي هذا المبحث لتوضيح منهجية المعتمدة في الجانب التطبيقي، من خلال تحديد المنهج المستخدم، ومجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل النتائج، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تساعد في تفسير أثر الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

أولاً: منهج الدراسة

يعرض هذا الجزء المنهجية المعتمدة في الدراسة، من خلال توضيح المنهج المستخدم وأدوات جمع وتحليل البيانات.

1. المنهج الوصفي التحليلي

1.1 تعريف المنهج الوصفي:

هو منهج بحثي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة كما هو في الواقع، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها وتنظيمها وتحليلها والوصول إلى نتائج تساعد على تفسيرها وفهمها.

2.1 تعريف المنهج التحليلي:

هو منهج يعتمد على تفسير البيانات والمعلومات وتحليل العلاقات بين المتغيرات بهدف الوصول إلى استنتاجات دقيقة تساعد في فهم الظاهرة المدروسة وتفسير أسبابها ونتائجها.

2. مبررات اختيار المنهج

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة موضوع الدراسة، إذ يساعد على وصف ظاهرة الوعي المالي والأزمة المالية الشخصية كما هي في الواقع، كما يتيح تحليل البيانات المجمعة من أفراد العينة ومعرفة طبيعة العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى إستخلاص نتائج دقيقة اعتماداً على الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا الجزء تحديد مجتمع وعينة الدراسة بإعتبارهما من العناصر الأساسية التي تساعد في جمع البيانات والوصول إلى نتائج دقيقة تخدم أهداف الدراسة.

1. تعريف مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو الوحدات التي تتوفر فيها الخصائص التي يهتم بها الباحث، والتي تجمع منها البيانات بهدف دراسة الظاهرة محل البحث والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

2. عينة الدراسة وطريقة اختيارها

تتمثل عينة الدراسة في موظفي جامعة ميله، موزعين على مختلف المهام والمستويات الوظيفية. ولتحقيق أهداف البحث، تم توزيع 61 استبياناً على عينة مختارة من العاملين بمختلف التخصصات وذلك لجمع آرائهم وتحليلها، بما يساهم في الوصول إلى إجابات واضحة حول الإشكالية المطروحة واستخلاص نتائج تعكس واقع الدراسة الميدانية.

ثالثاً: أداة الدراسة

يعرض هذا الجزء أداة الدراسة المعتمدة في جمع البيانات وصدقها وثباتها.

1. بناء الاستبيان ومحاورة

تم استعمال الاستبيان كأداة لهذه الدراسة، وبدوره ينقسم في 3 محاور كالتالي:

1.1 المحور الأول: محور البيانات الشخصية وتناول الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة الدخل الشهري، الحالة السكنية.

2.1 المحور الثاني: الوعي المالي وتم تقسيمه إلى عدة أبعاد متمثلة في البعد المعرفي، المهاري، السلوكي، النفسي، اتخاذ القرارات، وضم كل بعد من 4 إلى 5 عبارات.

3.1 المحور الثالث: الأزمة المالية الشخصية وضم 12 عبارة.

تتراوح الإجابة من (1-5) وفق سلم ليكارت الخماسي كما توضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 1: جدول ليكارت الخماسي

الإجابة	لأو افق بشدة	لا أو افق	محايد	أو افق	أو افق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

2. صدق وثبات الاستبيان:

1.2 الصدق الظاهري: عرضت أداة الدراسة في مرحلتها الأولية على لجنة من الأساتذة المحكمين لمراجعتها وتقييمها، وذلك بهدف التأكد من جودة بناء الأداة من خلال:

- تقييم دقة وصياغة الفقرات ومدى ملاءمة كل عبارة للمحاور التي تندرج تحتها.
- التحقق من قدرة الأداة على معالجة مشكلة الدراسة بشكل فعال.
- تلقي مقترحات التعديلية (حذف، إضافة، أو تعديل العبارات).

بناءً على ملاحظات وتوصيات لجنة التحكيم، خضعت التعديلات اللازمة (كحذف العبارات غير واضحة أو إعادة تعديلها أو إعادة صياغتها) لضمان وصولها إلى الصيغة النهائية المحكمة، والتي تلي أهداف الدراسة بدقة.

2.2 صدق التكوين (الصدق البنائي): حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وذلك لتقييم مدى تمثيل المحاور للأهداف الرئيسية للأداة.

يشير هذا النوع من الصدق إلى القدرة على قياس البنى النظرية أو المفاهيم التي صممت لقياسها.

جدول رقم 2: نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ

الابعاد	عدد العبارات	معامل كرونباخ
A	الوعي المالي	0.885
A.1	المعرفي	0.705
A.2	المهاري	0.778
A.3	السلوكي	0.745
A.5	اتخاذ القرارات	0.729
B	الأزمة المالية الشخصية	0.866
	الاستبيان ككل	0.868

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

يعد معامل ألفا كرونباخ من أكثر المقاييس استخداماً للتحقق من مدى اتساق عبارات الاستبيان داخلياً، ويستخدم للحكم على درجة ثبات الأداة وموثوقيتها. وتُعد القيم التي تساوي أو تتجاوز 0.70 مقبولة في الدراسات الإنسانية والإدارية، بينما تشير القيم الأعلى من 0.80 إلى مستوى مرتفع من الثبات.

يتضح من نتائج الجدول أن معامل ألفا كرونباخ الخاص بمتغير الوعي المالي بلغ 0.885 لعدد 18 عبارة، وهي قيمة مرتفعة جداً، مما يدل على أن العبارات المستخدمة لقياس هذا المتغير تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وتقيس المفهوم نفسه بصورة متجانسة.

أما بالنسبة للأبعاد الفرعية للوعي المالي، فقد جاءت النتائج كما يلي:

- بلغ معامل الثبات للبعد المعرفي 0.705، وهي قيمة تقع ضمن المستوى المقبول، ما يشير إلى اتساق مناسب بين عباراته.
- بلغ معامل الثبات للبعد المهاري 0.778، وهو مستوى جيد يعكس تجانسا واضحاً بين فقراته.
- بلغ معامل الثبات للبعد السلوكي 0.745، وهو مستوى جيد يؤكد صلاحية هذا البعد للقياس.
- نظراً لانخفاض معامل الثبات الخاص بالبعد الرابع إلى 0.184، وهي قيمة تقل كثيراً عن الحد الأدنى المقبول إحصائياً، تم استبعاد هذا البعد من التحليلات اللاحقة حفاظاً على اتساق الأداة وموثوقية النتائج. و عليه، تم إجراء التحليلات الإحصائية النهائية بالاعتماد على الأبعاد التي حققت مستويات ثبات مقبولة.
- نظراً لإنخفاض معامل الثبات الخاص بالبعد الرابع إلى 0.184، وهي قيمة تقل كثيراً عن الحد الأدنى المقبول إحصائياً، تم استبعاد هذا البعد من التحليلات اللاحقة حفاظاً على اتساق الأداة وموثوقية النتائج، وعليه تم إجراء التحليلات الإحصائية النهائية بالاعتماد على الأبعاد التي حققت مستويات ثبات مقبولة.
- بلغ معامل الثبات لبعد إتخاذ القرارات المالية 0.729، وهي قيمة جيدة تدل على موثوقية مناسبة لهذا البعد.
- فيما يتعلق بالمتغير التابع، والمتمثل في الأزمة المالية الشخصية، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.866 لعدد 12 عبارة، وهي قيمة مرتفعة جداً، تؤكد أن بنود هذا المحور تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والقدرة على قياس المفهوم بدقة.

أما على مستوى الإستبيان ككل، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.868 لعدد 30 عبارة، وهي قيمة مرتفعة جداً، وتدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية، وأن البيانات الناتجة عنها صالحة للاعتماد عليها في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن جميع أبعاد الدراسة حققت مستويات ثبات مقبولة إلى مرتفعة جداً، مما يؤكد سلامة أداة الدراسة وصلاحيتها للاستخدام في قياس أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

جدول رقم 3: معاملات ارتباط المحور مع أبعاده

المحور الأول	معامل الارتباط	sig	مستوى الدلالة
A.1	0.772**	0.000	0.01
A.2	0.818**	0.000	0.01
A.3	0.803**	0.000	0.01
A.5	0.551**	0.000	0.01

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

ملاحظة: تشير العلامتان (**) إلى أن معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01.

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المتغير المستقل، وذلك من خلال قياس درجة ارتباط كل بعد من أبعاد الوعي المالي بالمتغير الكلي للوعي المالي. وكلما ارتفعت قيمة معامل الارتباط وكانت دالة إحصائياً، دل ذلك على أن البعد يسهم بفعالية في قياس المتغير الذي ينتهي إليه.

- يتضح من نتائج الجدول أن جميع أبعاد الوعي المالي ترتبط ارتباطاً موجباً ودالاً إحصائياً بالمتغير الكلي للوعي المالي عند مستوى معنوية 1%، حيث جاءت قيم الدلالة الإحصائية (Sig) مساوية لـ 0.000 في جميع الحالات، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.01). ويؤكد ذلك وجود اتساق داخلي قوي بين الأبعاد الأربعة والمتغير الكلي.
- قد سجل البعد المهاري (A2) أعلى قيمة ارتباط بلغت 0.818، مما يشير إلى أن هذا البعد يعد الأكثر إسهاماً في تكوين متغير الوعي المالي، ويعكس الدور المهم للمهارات المالية العملية في تشكيل مستوى الوعي المالي لدى الأفراد.
- جاء البعد السلوكي (A3) في المرتبة الثانية بمعامل ارتباط قدره 0.803، ما يدل على أن السلوكيات المالية الفعلية، مثل ترشيد الإنفاق والادخار، تمثل عنصراً جوهرياً في الوعي المالي.
- أما البعد المعرفي (A1) فقد سجل معامل ارتباط بلغ 0.772، وهو ارتباط قوي يؤكد أهمية المعرفة بالمفاهيم المالية الأساسية في تكوين الوعي المالي.

- في المقابل، سجل بعد اتخاذ القرارات المالية (A5) أدنى قيمة ارتباط بلغت 0.551، وهي رغم كونها أقل نسبيا من بقية الأبعاد، إلا أنها ما تزال تمثل ارتباطا موجبا متوسطا إلى قوي، ودالا إحصائيا، مما يؤكد مساهمة هذا البعد في قياس الوعي المالي.

بناء على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن جميع الأبعاد المعتمدة تتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي والاتساق الداخلي، وأنها تقيس بصورة متجانسة ومتسقة متغير الوعي المالي، الأمر الذي يعزز من موثوقية أداة الدراسة وصلاحياتها للاستخدام في اختبار فرضيات البحث.

3.2 الصدق المعياري: حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات الإستبيان والبعد الذي تنتهي إليه، وذلك للتأكد من أن كل عبارة تساهم بشكل فعال في قياس البعد المحصص لها.

جدول رقم 4: معاملات ارتباط عبارات البعد الأول والدرجة الكلية له

العبارة 4	العبارة 3	العبارة 2	العبارة 1	البعد الأول
0,799**	0,745**	0,885*	0,396**	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

ملاحظة: تشير العلامتان (**) إلى أن معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

يظهر الجدول الخاص بمعاملات ارتباط عبارات البعد الأول، والمتمثل في البعد المعرفي للوعي المالي، أن جميع العبارات ترتبط ارتباطا موجبا ودالا إحصائيا بالدرجة الكلية للبعد عند مستوى معنوية 0.01، وهو ما يؤكد تمتع هذا البعد بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وأن جميع فقراته تقيس المفهوم نفسه بصورة متجانسة.

- قد سجلت العبارة الثانية أعلى معامل ارتباط بلغ 0.885، وهو ارتباط قوي جدا يدل على أن هذه العبارة تعد الأكثر تمثيلا للبعد المعرفي، وتسهم بدرجة كبيرة في قياس مستوى المعرفة المالية لدى أفراد العينة. ويعكس ذلك وضوح مضمون العبارة وقدرتها على التعبير عن جوهر المفهوم المراد قياسه.
- جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية بمعامل ارتباط قدره 0.799، وهو ارتباط قوي يؤكد انسجامها الكبير مع بقية عبارات البعد، ويشير إلى أهميتها في قياس الجانب المعرفي للوعي المالي.
- أما العبارة الثالثة فقد حققت معامل ارتباط بلغ 0.745، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن هذه العبارة ترتبط بشكل وثيق بالدرجة الكلية للبعد، وتسهم بصورة فعالة في قياس المعرفة المالية.

- في المقابل، سجلت العبارة الأولى أدنى معامل ارتباط بلغ 0.396، وهي قيمة أقل نسبياً من باقي العبارات، إلا أنها تظل موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، مما يعني أنها ما تزال مقبولة إحصائياً وتساهم في قياس البعد، وإن كانت بدرجة أقل من بقية الفقرات. وقد يعزى ذلك إلى أن مضمون هذه العبارة يقيس جانباً فرعياً أكثر تحديداً من المعرفة المالية، أو أن فهمها يختلف نسبياً بين أفراد العينة.

بصفة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن جميع عبارات البعد الأول تتمتع بدرجات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً، بما يؤكد صلاحيتها لقياس البعد المعرفي للوعي المالي. كما تعكس النتائج وجود تجانس واتساق واضح بين الفقرات، الأمر الذي يعزز من صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد، ويدعم الإبقاء على جميع عباراته ضمن أداة الدراسة دون الحاجة إلى حذف أي منها.

جدول رقم 5: معاملات ارتباط عبارات البعد الثاني والدرجة الكلية له

العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3	العبارة 4	البعد الثاني
0,790**	0,688**	0,805**	0,843**	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات spss

ملاحظة: تشير العلامتان (**) إلى أن معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

يظهر الجدول الخاص بمعاملات ارتباط عبارات البعد الثاني، والمتمثل في البعد المهاري للوعي المالي، أن جميع العبارات ترتبط ارتباطاً موجباً قوياً ودالاً إحصائياً بالدرجة الكلية للبعد عند مستوى معنوية 0.01، وهو ما يؤكد تمتع هذا البعد بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأن فقراته تقيس المهارات المالية بصورة متجانسة ومنسجمة.

- قد سجلت العبارة الرابعة أعلى معامل ارتباط بلغ 0.843، وهو ارتباط قوي جداً يدل على أن هذه العبارة تعد الأكثر تمثيلاً للبعد المهاري، وتسهم بدرجة كبيرة في قياس قدرة الأفراد على تطبيق المعارف المالية في ممارسات عملية مثل إعداد الميزانية، تنظيم النفقات، والمفاضلة بين البدائل المالية.
- جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثانية بمعامل ارتباط قدره 0.805، وهي قيمة مرتفعة تعكس قوة ارتباط هذه العبارة بالدرجة الكلية للبعد، وتؤكد أهميتها في التعبير عن المهارات المالية التي يمتلكها أفراد العينة.
- أما العبارة الأولى فقد سجلت معامل ارتباط بلغ 0.790، وهو ارتباط قوي يشير إلى اتساقها الكبير مع بقية العبارات وإسهامها الواضح في قياس البعد المهاري.

- في حين جاءت العبارة الثانية في المرتبة الأخيرة نسبيا بمعامل ارتباط قدره 0.688، ورغم أنها أقل من باقي القيم، فإنها تظل مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.01، مما يدل على أنها ترتبط بدرجة جيدة بالبعد الكلي وتسهم في قياسه بكفاءة مقبولة.

بصفة عامة، تشير النتائج إلى أن معاملات الارتباط تراوحت بين 0.688 و 0.843، وهي قيم مرتفعة تؤكد وجود تجانس واضح بين عبارات البعد الثاني. كما تعكس النتائج تمتع هذا البعد بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، مما يدعم الإبقاء على جميع عباراته ضمن أداة الدراسة واستخدامه بثقة في التحليلات الإحصائية اللاحقة لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم 6: معاملات ارتباط عبارات البعد الثالث والدرجة الكلية له

العبارة 4	العبارة 3	العبارة 2	العبارة 1	البعد الثالث
0,805**	0,717**	0,739**	0,627**	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

ملاحظة: تشير العلامتان (***) إلى أن معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

يظهر الجدول الخاص بمعاملات ارتباط عبارات البعد الثالث، والمتمثل في البعد السلوكي للوعي المالي، أن جميع العبارات ترتبط ارتباطا موجبا ودالا إحصائيا بالدرجة الكلية للبعد عند مستوى معنوية 0.01، مما يدل على تمتع هذا البعد بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وأن فقراته تقيس السلوك المالي للأفراد بصورة متجانسة ومنسجمة.

- قد سجلت العبارة الرابعة أعلى معامل ارتباط بلغ 0.805، وهو ارتباط قوي جدا يشير إلى أن هذه العبارة تعد الأكثر تمثيلا للبعد السلوكي، وتعكس بوضوح الممارسات المالية الفعلية التي يتبناها الأفراد، مثل التخطيط للنفقات، الالتزام بالميزانية، والمتابعة المستمرة للوضع المالي.
- جاءت العبارة الثانية في المرتبة الثانية بمعامل ارتباط قدره 0.739، وهي قيمة مرتفعة تؤكد قوة العلاقة بين هذه العبارة والدرجة الكلية للبعد، وتبرز أهميتها في قياس السلوك المالي الرشيد.
- أما العبارة الثالثة فقد سجلت معامل ارتباط بلغ 0.717، وهو ارتباط قوي يدل على أن هذه العبارة تسهم بشكل واضح في قياس البعد السلوكي وتنسجم مع بقية فقراته.
- في حين سجلت العبارة الأولى أدنى معامل ارتباط بلغ 0.627، وهي قيمة جيدة ومقبولة إحصائيا تدل على العبارة ترتبط بدرجة معتبرة بالبعد الكلي، رغم أن مساهمتها أقل نسبياً مقارنة ببقية العبارات.

بصفة عامة، تراوحت معاملات الارتباط بين 0.627 و 0.805، وهي قيم موجبة ومرتفعة نسبياً وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين عبارات البعد الثالث. وتؤكد هذه النتائج أن جميع الفقرات ترتبط بدرجة مناسبة بالدرجة الكلية للبعد السلوكي، وأنها تسهم بصورة فعالة في قياس السلوكيات المالية التي يتبناها أفراد العينة في إدارة مواردهم المالية. وعليه، يمكن القول إن هذا البعد يتمتع بدرجة جيدة من الصدق البنائي، الأمر الذي يبرر الإبقاء على جميع عباراته ضمن أداة الدراسة والاعتماد عليه بثقة في التحليلات الإحصائية اللاحقة لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم 7: معاملات ارتباط عبارات البعد الرابع والدرجة الكلية له

العبرة 1	العبرة 2	العبرة 3	العبرة 4
0,671**	0,701**	0,718**	0,714**
البعد الرابع			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

ملاحظة: تشير العلامتان (***) إلى أن معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

يظهر الجدول الخاص بمعاملات ارتباط عبارات البعد الرابع، والمتمثل في اتخاذ القرارات المالية، أن جميع العبارات ترتبط ارتباطاً موجباً ودالاً إحصائياً بالدرجة الكلية للبعد عند مستوى معنوية 0.01، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات هذا البعد، وأنها تقيس المفهوم ذاته بصورة متجانسة.

- قد سجلت العبارة الثالثة أعلى معامل ارتباط بلغ 0.718، وهو ارتباط قوي نسبياً يشير إلى أن هذه العبارة تعد الأكثر تمثيلاً لبعد اتخاذ القرارات المالية، وتعكس بوضوح قدرة الأفراد على تقييم البدائل المالية واختيار القرارات الأكثر ملاءمة لأوضاعهم المالية.
- جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية بمعامل ارتباط قدره 0.714، تليها العبارة الثانية بمعامل ارتباط بلغ 0.701، ثم العبارة الأولى بمعامل ارتباط قدره 0.671 وتشير هذه القيم جميعها إلى وجود ارتباطات قوية وموجبة تؤكد أن كل عبارة تسهم بدرجة جيدة في قياس البعد الذي تنتمي إليه.

بصفة عامة، تراوحت معاملات الارتباط بين 0.671 و 0.718، وهي قيم مرتفعة نسبياً وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، مما يعكس درجة جيدة من الاتساق الداخلي بين عبارات هذا البعد وتؤكد هذه النتائج أن الفقرات المستخدمة لقياس اتخاذ القرارات المالية تتسم بالوضوح والانسجام، وتعد مناسبة لقياس قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة، بما يدعم الإبقاء على جميع العبارات ضمن أداة الدراسة واستخدام هذا البعد بثقة في التحليلات الإحصائية اللاحقة.

رابعاً: أساليب المعالجة الإحصائية

يتناول هذا الجزء الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة، والتي تم استخدامها لمعالجة المعلومات واستخراج النتائج بطريقة علمية دقيقة تساعد في اختبار الفرضيات وتفسير نتائج الدراسة.

1. الإحصاء الوصفي والاستدلالي

بغرض معالجة البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة وتحويلها إلى مؤشرات كمية قابلة للتفسير العلمي، تم الاعتماد على برنامج (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences)، الذي يعد من أكثر البرامج الإحصائية استخداماً في البحوث الأكاديمية، نظراً لما يوفره من إمكانيات متقدمة في تنظيم البيانات وتحليلها واستخراج النتائج بدقة وموضوعية.

قد أستخدم هذا البرنامج في توصيف خصائص عينة الدراسة، وقياس الأهمية النسبية لفقرات الاستبيان، والتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، فضلاً عن اختبار الفرضيات وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في فعالية الوعي المالي والمتغير التابع المتمثل في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

في إطار الإحصاء الوصفي، تم توظيف مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي هدفت إلى تلخيص البيانات وعرضها بصورة منظمة تسهل تفسيرها، وشملت التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، والمتوسطات الحسابية لقياس اتجاهات إجابات المبحوثين، والانحرافات المعيارية لبيان درجة تشتت تلك الإجابات حول متوسطاتها الحسابية، إضافة إلى ترتيب العبارات والأبعاد وفقاً لأهميتها النسبية.

أما في إطار الإحصاء الاستدلالي، فقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها. فقد استخدم معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك العلاقة بين الأبعاد والدرجة الكلية للمحور. كما تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة ومدى اتساق فقراتها الداخلية.

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر فعالية الوعي المالي وأبعاده المختلفة في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، إلى جانب تحليل التباين (ANOVA) للتحقق من معنوية نماذج الانحدار، واختبار (t) لتحديد معنوية معاملات الانحدار. كما تم استخراج معامل الارتباط (R) لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، ومعامل التحديد (R^2) لقياس نسبة التباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة.

اعتمدت الدراسة على مستوى معنوية قدره ($\alpha \leq 0.05$) بوصفه معياراً للحكم على الدلالة الإحصائية للنتائج؛ حيث تعد النتائج ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig) أقل من أو تساوي 0.05، في حين تعد غير دالة إحصائية إذا تجاوزت هذه القيمة.

بذلك، يمكن استخدام برنامج SPSS من إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة بكفاءة عالية، وأسهم في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية يمكن الاستناد إليها في تفسير طبيعة العلاقة بين فعالية الوعي المالي وقدرة الأفراد على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، من خلال معالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ثم مناقشتها وتفسيرها في ضوء فرضيات الدراسة، وذلك بهدف التحقق من مدى صحتها واستخلاص الاستنتاجات النهائية.

أولاً: محور البيانات الشخصية

يتناول هذا الجزء الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، من خلال تحليل توزيع أفرادها حسب المتغيرات الأساسية، بهدف التعرف على مكوناتها وتقديم صورة واضحة عن طبيعتها بما يساعد في تفسير نتائج الدراسة بشكل أدق.

1. توزيع العينة حسب الجنس:

بالاعتماد على مخرجات توصلنا إلى النتائج الآتية:

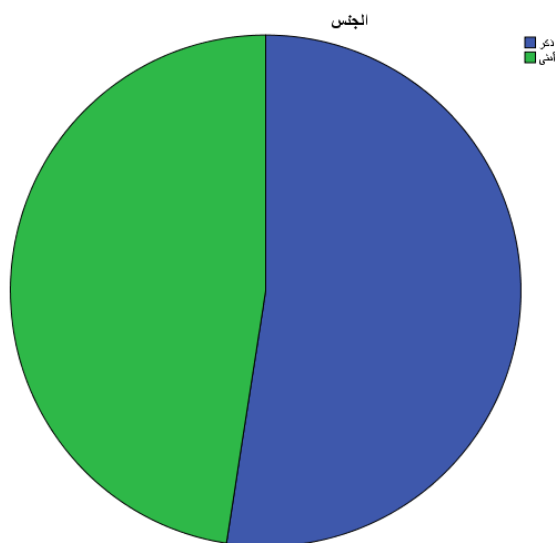
جدول رقم 8: توزيع افراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
52.5	32	ذكر
47.5	29	أنثى
100	61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات spss

وفيما يلي دائرة نسبية لتوزيع الأفراد حسب الجنس:

شكل رقم 1: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نتوصل إلى أن فئة فئة الإناث تكررت 29 مرة بنسبة 47.5%، في حين أن فئة الذكور تكررت 32 مرة بنسبة 52.5% مما يدل على هيمنة هذه الأخيرة على عينة الدراسة.

2. توزيع العينة حسب العمر

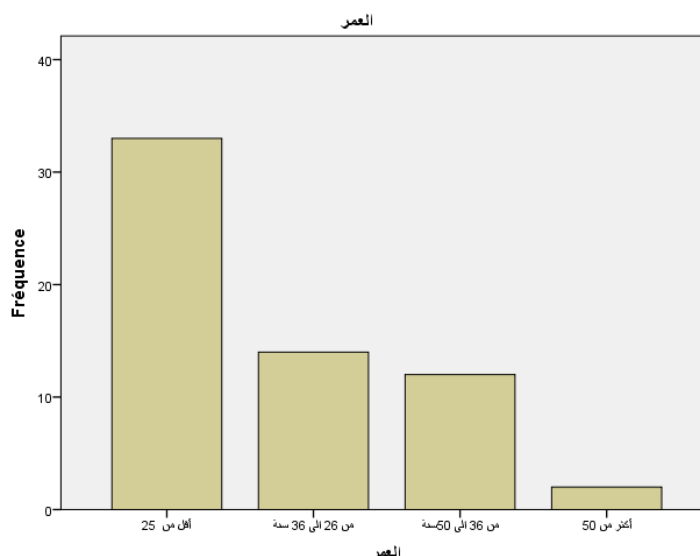
جدول رقم 9: توزيع افراد العينة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
54.1	33	أقل من 25
23.0	14	من 26 إلى 36 سنة
19.7	12	من 36 إلى 50
3.3	2	أكثر من 50 سنة
100.0	61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

- الشكل التالي يمثل نتائج الجدول أعلاه

شكل رقم 2: توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من مخرجات spss

ومن المعطيات المذكورة سابقا نجد أن:

تباين أعمار أفراد عينة البحث، وأن الفئة العمرية أكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية أقل من 25 سنة بنسبة مئوية 54.1%، تليها الفئة العمرية من 26 إلى 36 سنة بنسبة مئوية 23.0%، ثم تأتي الفئة العمرية من 36 إلى 50 سنة بنسبة 19.7%، وفي الأخير الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة بأقل نسبة مئوية 3.3%.

3. توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم 10: توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	47	14.8
متزوج	13	23.1
مطلق	1	1.6
المجموع	61	100

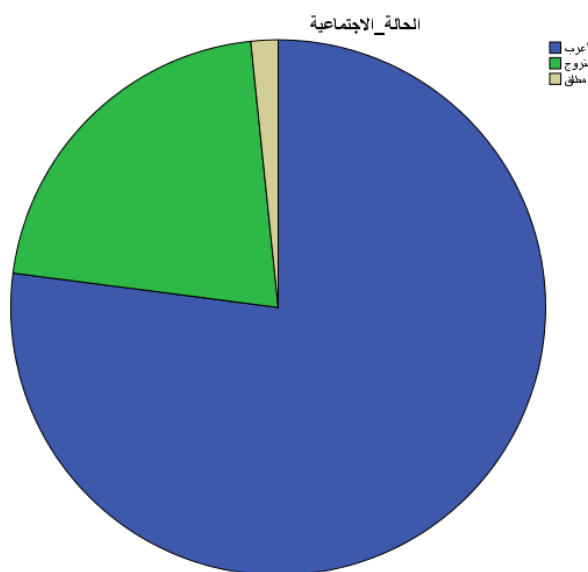
المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPS

من خلال الجدول المذكور سابقا نجد أن:

غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة العزاب، حيث بلغ عددهم 47 بنسبة 77.0% من إجمالي العينة وهي أعلى نسبة مسجلة ضمن فئات الحالة الاجتماعية. ويعكس هذا الارتفاع الطبيعة العمرية للعينة، إذ أن أكثر من نصف أفرادها تقل أعمارهم عن 25 سنة، وهي مرحلة يغلب فيها عدم الارتباط الأسري. وجاءت فئة المتزوجين في المرتبة الثانية بعدد 13 بنسبة 21.3%، ما يدل على وجود نسبة معتبرة من الأفراد الذين يتحملون مسؤوليات مالية وأسرية مباشرة، وهو ما يمنح إجاباتهم أهمية خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية الشخصية ومواجهة الالتزامات المالية، أما فئة المطلقين فقد سجلت أدنى نسبة، حيث بلغ عددهم مفردة واحدة فقط بنسبة 1.6%، وهي نسبة محدودة لا تؤثر بشكل جوهري في التركيبة العامة للعينة.

بصفة عامة، تشير النتائج إلى أن العينة يغلب عليها الطابع الشبابي وغير المتزوج، وهو ما يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة، نظراً لأن هذه الفئة تمثل شريحة مهمة في بناء السلوك المالي واكتساب المعارف والممارسات المالية التي تساعد على تجنب الأزمات المالية الشخصية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي في المستقبل.

شكل رقم 3: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: من مخرجات spss

4. توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

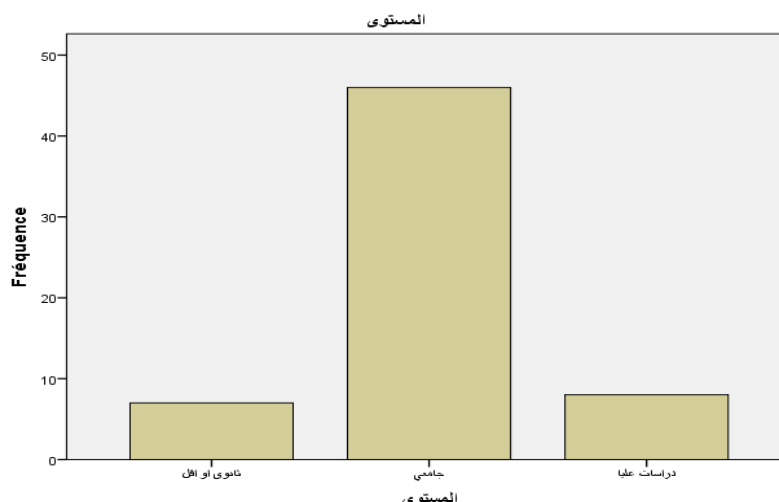
النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
11.5	7	ثانوي أو أقل
75.4	46	جامعي (ليسانس، ماستر)
13.1	8	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)
100	61	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة المستوى الجامعي (ليسانس وماستر)، حيث بلغ عددهم 46 مفردة بنسبة 75.4% من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة مسجلة بين مختلف المستويات التعليمية. ويعكس ذلك أن معظم المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع نسبيا، الأمر الذي يعزز قدرتهم على فهم مفاهيم الاستبيان المتعلقة بالوعي المالي وإدارة الأزمات المالية الشخصية، ويزيد من موثوقية الإجابات المقدمة، جاءت فئة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) في المرتبة الثانية بعدد 8 أفراد بنسبة 13.1%، وهي نسبة تعكس وجود شريحة ذات تأهيل أكاديمي متقدم، ما يضيف مزيدا من العمق والدقة على البيانات المستخلصة من الدراسة، أما فئة ثانوي أو أقل فقد بلغ عددها 7 أفراد بنسبة 11.5%، وهي أدنى نسبة ضمن العينة. ورغم محدودية تمثيل هذه الفئة، فإن وجودها يسهم في تحقيق قدر من التنوع في الخصائص التعليمية للمبحوثين.

بصفة عامة، تشير النتائج إلى أن العينة يغلب عليها الأفراد ذوو المستوى التعليمي الجامعي وما فوق هو ما يعد عاملا إيجابيا في هذه الدراسة، لأن ارتفاع المستوى التعليمي غالبا ما يرتبط بزيادة القدرة على استيعاب المفاهيم المالية وتحليل المعلومات واتخاذ قرارات أكثر وعيا ورشدا، الأمر الذي قد ينعكس إيجابا على قدرتهم على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

شكل رقم 4: منحنى بياني لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من مخرجات SPSS

5. توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	36	59,0
من 5 إلى 10 سنوات	10	16,4
أكثر من 10 سنوات	15	24,6
المجموع	61	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

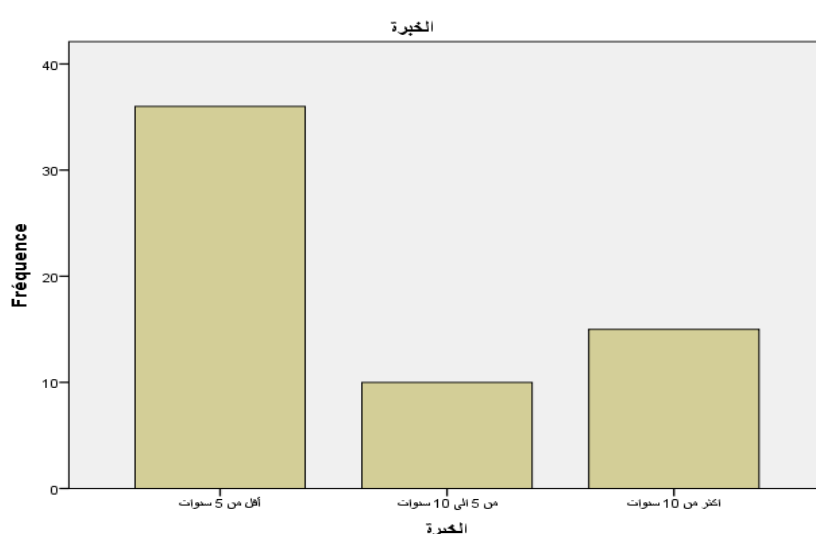
من خلال الجدول نرى أن:

أغلب أفراد العينة يمتلكون خبرة تقل عن خمس سنوات، حيث بلغ عددهم 36 فرد بنسبة 59.0% من إجمالي العينة، وهي أعلى نسبة مسجلة بين فئات الخبرة. ويعكس ذلك أن معظم أفراد العينة ما يزالون في المراحل الأولى من حياتهم المهنية، وهو ما يتوافق مع التركيبة العمرية للعينة التي يهيمن عليها الشباب جاءت فئة الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين 5 و10 سنوات في المرتبة الأخيرة من حيث العدد، إذ بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 16.4%. وتشير هذه النسبة إلى وجود شريحة متوسطة من المبحوثين اكتسب قدرا من الخبرة العملية والمالية. أما فئة من تزيد خبرتهم عن 10 سنوات فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 24.6%، وهي نسبة

تعكس وجود فئة ذات خبرة مهنية معتبرة ما يضيف مزيدا من التنوع على العينة من حيث التجارب العملية والقدرة على إدارة الشؤون المالية الشخصية.

بصفة عامة، يظهر من النتائج أن العينة تضم أفرادا بمستويات متفاوتة من الخبرة، مع predominance واضح للفئات الأقل خبرة. ويعد هذا التنوع مفيدا للدراسة لأنه يسمح برصد تصورات وسلوكيات مالية مختلفة تعكس مراحل مهنية متباينة ويسهم في إعطاء صورة أكثر شمولاً عن أثر الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

شكل رقم 5: منحني بياني لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من مخرجات SPSS

6. توزيع العينة حسب الدخل الشهري

جدول رقم 13: توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

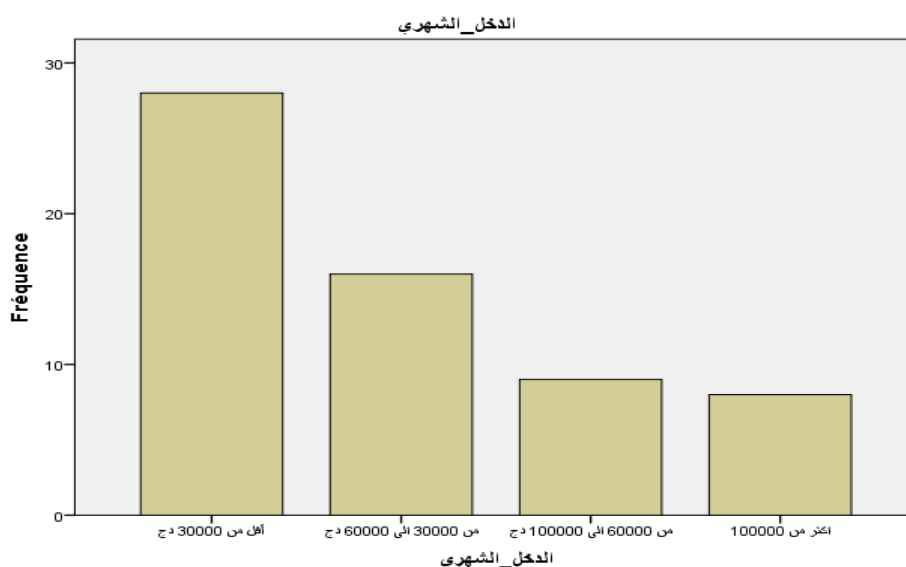
النسبة المئوية	التكرار	الدخل الشهري
45,9	28	أقل من 30000 دج
26,2	16	من 30000 إلى 60000 دج
14,8	9	من 60000 إلى 100000 دج
13,1	8	أكثر من 100000
100	61	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

يبين الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة تنتمي إلى فئة الدخل الشهري الأقل من 30,000 دج، حيث بلغ عددهم 28 فردا بنسبة 45.9% من إجمالي العينة. وتشير هذه النتيجة إلى أن ما يقارب نصف المبحوثين ينتمون إلى فئة ذات دخل محدود، الأمر الذي قد يزيد من حساسيتهم تجاه الضغوط المالية ويجعلهم أكثر عرضة لمخاطر الأزمات المالية الشخصية، وجاءت فئة الدخل الشهري من 30,000 إلى 60,000 دج في المرتبة الثانية بعدد 16 فردا بنسبة 26.2%، مما يدل على أن حوالي ربع أفراد العينة يتمتعون بمستوى دخل متوسط نسبيا، أما فئة الدخل من 60,000 إلى 100,000 دج فقد بلغ عدد أفرادها 9 مفردات بنسبة 14.8%، في حين جاءت فئة الدخل الأعلى من 100,000 دج في المرتبة الأخيرة بعدد 8 أفراد بنسبة 13.1%.

بصفة عامة، تظهر النتائج أن نحو 72.1% من أفراد العينة تقع دخولهم الشهرية دون 60,000 دج، وهو ما يعكس هيمنة الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط على العينة. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في موضوع الدراسة، إذ إن محدودية الدخل قد تؤثر في قدرة الأفراد على الادخار، ومواجهة النفقات الطارئة، وإدارة التزاماتهم المالية بكفاءة. كما أن هذه الفئات تكون عادة أكثر حاجة إلى مستويات مرتفعة من الوعي المالي حتى تتمكن من اتخاذ قرارات مالية رشيدة تحد من احتمالية التعرض لآزمات مالية شخصية وتساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.

شكل رقم 6: منحني بياني لتوزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري



المصدر: من

مخرجات SPSS

7. توزيع العينة حسب الحالة السكنية

جدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب الحالة السكنية

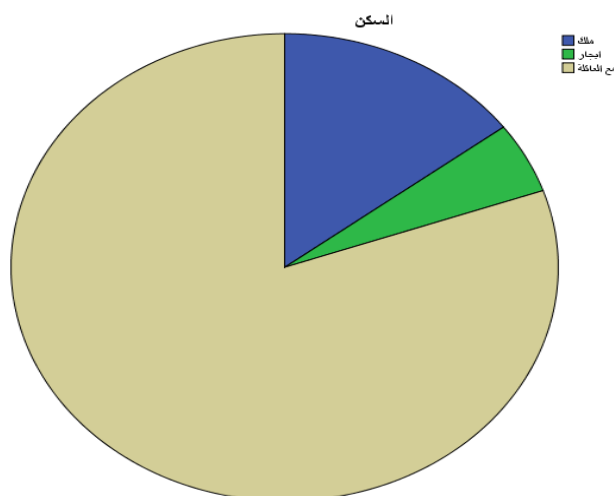
الحالة السكنية	التكرار	النسبة المئوية
ملك	9	14.8
إيجار	3	4.9
مع العائلة	9	80.3
المجموع	61	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة يقيمون مع العائلة، حيث بلغ عددهم 49 فردا بنسبة 80.3% من إجمالي العينة، وهي النسبة الأعلى بفارق كبير عن باقي الفئات. وتعكس هذه النتيجة أن معظم المبحوثين لا يتحملون بصورة مستقلة كامل الأعباء المرتبطة بالسكن، الأمر الذي قد يخفف من حجم الضغوط المالية الشهرية ويقلل من احتمالية تعرضهم لأزمات مالية شخصية مرتبطة بتكاليف الإيجار أو التمويل السكني. وجاءت فئة الذين يملكون مسكنا خاصا في المرتبة الثانية بعدد 9 أفراد بنسبة 14.8%. ويشير ذلك إلى أن نسبة محدودة من أفراد العينة تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلالية السكنية، وهو ما قد يرتبط بمستوى معين من الاستقرار المالي أو بتحمل التزامات مالية طويلة الأجل، أما فئة المقيمين في مساكن بالإيجار فقد سجلت أدنى نسبة، حيث بلغ عددهم 3 أفراد فقط بنسبة 4.9% من إجمالي العينة. ورغم محدودية هذه الفئة فإنها تمثل الشريحة الأكثر تعرضاً نسبياً لضغوط مالية دورية ناجمة عن تكاليف الإيجار.

بصفة عامة، توضح النتائج أن العينة يغلب عليها الأفراد الذين يقيمون مع أسرهم، وهو ما قد يوفر لهم دعما اقتصاديا واجتماعيا يساهم في تخفيف الأعباء المالية ويمنحهم قدرة أكبر على مواجهة الظروف الاقتصادية غير المتوقعة. كما أن هذا الوضع قد يؤثر في طبيعة إدراكهم للمخاطر المالية الشخصية وفي مستوى الحاجة إلى تطبيق ممارسات الوعي المالي من أجل تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات المستقبلية.

شكل رقم 7: دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة من حسب الحالة السكنية



المصدر: من مخرجات spss

ثانيا: تحليل محاور الاستبيان

يتناول هذا الجزء تحليل محاور الاستبيان من خلال عرض النتائج الإحصائية لكل محور وتفسيرها بما يوضح اتجاهات وآراء أفراد العينة.

1. البعد المعرفي

أولا لدينا الجدول التالي يمثل:

جدول رقم 15: مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاه العام للعبارات

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	[1.80-1]	[2.60-1.80]	[3.40-2.60]	[4.20-3.40]	[5-4.20]
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

جدول رقم 16: النتائج الإحصائية لعبارات البعد الأول من المحور الأول

عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	4,34	,5740	عالية جدا	1
2	3,64	1,111	عالية	4
3	3,67	1,060	عالية	3
4	3,84	,9520	عالية	2
المتوسط الحسابي وانحراف المعياري العام	3,8730	,690140	عالية	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

يبين الجدول الخاص بالنتائج الإحصائية لعبارات البعد الأول من المحور الأول، والمتمثل في البعد المعرفي للوعي المالي، أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تراوحت بين 3.64 و4.34، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 3.8730 وانحراف معياري قدره 0.69014. وتشير هذه القيم إلى أن درجة الموافقة على هذا البعد جاءت عالية، مما يعكس تمتع أفراد العينة بمستوى جيد من المعرفة المالية.

- قد جاءت العبارة الأولى في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.34 وانحراف معياري قدره 0.574، وبدرجة موافقة عالية جدا، وهو ما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، ويعكس إدراكا قويا لأحد المفاهيم المالية الأساسية التي يقيسها هذا البعد.
- جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.84 وانحراف معياري قدره 0.952، تليها العبارة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري بلغ 1.060، ثم العبارة الثانية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.64 وانحراف معياري قدره 1.111. وعلى الرغم من اختلاف ترتيب هذه العبارات، فإن جميعها حققت درجة موافقة عالية، مما يدل على أن أفراد العينة يمتلكون قدرا جيدا من الفهم والإدراك للمفاهيم المالية الأساسية.
- أما فيما يتعلق بالانحرافات المعيارية، فقد تراوحت بين 0.574 و1.111، وهي قيم تشير إلى وجود قدر مقبول من التجانس في إجابات المبحوثين، مع ملاحظة أن العبارة الأولى سجلت أدنى انحراف معياري، وهو ما يدل على تقارب كبير في آراء أفراد العينة بشأنها.

بصفة عامة، يشير المتوسط الحسابي العام المرتفع للبعد المعرفي إلى أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى جيد من المعرفة المالية، ويتجلى ذلك في فهمهم للمفاهيم المرتبطة بالادخار، والميزانية، وإدارة الديون، وتقييم القرارات المالية. وتعد هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا، إذ تمثل المعرفة المالية الأساس الذي يبنى عليه السلوك

المالي الرشيد، وتسهم في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واعية تساعدهم على خفض مخاطر التعرض لأزمات مالية شخصية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.

2. البعد المهاري

الجدول الآتي يمثل:

جدول رقم 17: النتائج الإحصائية لعبارات البعد الثاني من المحور الأول

عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	3,89	,9500	عالية	3
2	3,57	1,087	عالية	4
3	4,18	,8850	عالية	1
4	4,02	,9220	عالية	2
المتوسط الحسابي وانحراف المعياري العام	3,8730	,690140	عالية	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول الخاص بالنتائج الإحصائية لعبارات البعد الثاني من المحور الأول، والمتمثل في البعد المهاري للوعي المالي، أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تراوحت بين 3.57 و4.18، في حين جاء المتوسط الحسابي العام للبعد عند مستوى مرتفع، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات هذا البعد كانت عالية ويعكس ذلك امتلاك المبحوثين لمهارات مالية جيدة تساعدهم على تطبيق المعارف المالية في مواقف عملية تتعلق بإدارة مواردهم واتخاذ قرارات مالية مناسبة.

- قد جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.18 وانحراف معياري قدره 0.885، ما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة بشأن مضمونها، ويعكس امتلاكهم لمهارة مالية بارزة تعد من العناصر الأساسية في إدارة الشؤون المالية الشخصية.
- جاءت العبارة الرابعة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.02 وانحراف معياري قدره 0.922، تليها العبارة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.89 وانحراف معياري قدره 0.950، وجميعها حققت درجة موافقة عالية، مما يدل على أن أفراد العينة يملكون مستوى جيدا من المهارات المالية المرتبطة بالتخطيط المالي، وتنظيم النفقات، والمفاضلة بين البدائل المختلفة.

- أما العبارة الثانية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.57 وانحراف معياري قدره 1.087، ورغم أنها سجلت أدنى متوسط نسبياً، فإنها لا تزال ضمن مستوى الموافقة العالية، وهو ما يشير إلى توفر هذا الجانب المهاري لدى أفراد العينة، وإن بدرجة أقل مقارنة ببقية المهارات.
- تشير الانحرافات المعيارية، التي تراوحت بين 0.885 و1.087، إلى وجود درجة مقبولة من التشتت في الإجابات، مع بقاء مستوى التجانس العام بين آراء المبحوثين في حدود مقبولة.

بصفة عامة، يمكن القول إن النتائج تؤكد أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى جيد من المهارات المالية، ويتجلى ذلك في قدرتهم على إعداد الميزانية، متابعة النفقات، المقارنة بين البدائل المالية، واتخاذ قرارات عملية مبنية على أسس مالية سليمة. ويعد هذا البعد عنصراً جوهرياً في تحويل المعرفة المالية إلى ممارسات فعلية تسهم في تعزيز الاستقرار المالي الشخصي والحد من مخاطر التعرض لأزمات مالية مستقبلية.

3. البعد السلوكي

الجدول الآتي يمثل:

جدول رقم 18: النتائج الإحصائية لعبارات البعد الثالث من المحور الأول

عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	3,84	1,172	عالية	3
2	3,75	1,150	عالية	4
3	4,11	,8390	عالية	2
4	3,67	1,165	عالية	5
5	4,20	946,0	عالية جداً	1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	3,9148	,747850	عالية	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

يبين الجدول الخاص بالنتائج الإحصائية لعبارات البعد الثالث من المحور الأول، والمتمثل في البعد السلوكي للوعي المالي، أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تراوحت بين 3.67 و4.20، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 3.9148 وانحراف معياري قدره 0.74785. وتشير هذه النتائج إلى أن درجة

الموافقة على عبارات هذا البعد جاءت عالية، مما يعكس تبني أفراد العينة لسلوكيات مالية إيجابية تسهم في تحسين إدارتهم لمواردهم المالية الشخصية.

- قد جاءت العبارة الخامسة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.20 وانحراف معياري قدره 0.946، وبدرجة موافقة عالية جداً، وهو ما يدل على اتفاق واضح بين أفراد العينة حول مضمون هذه العبارة، ويشير إلى أن هذا السلوك المالي يعد من أكثر الممارسات انتشاراً لديهم.
- جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4.11 وانحراف معياري قدره 0.839، تليها العبارة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.84 وانحراف معياري قدره 1.172، ثم العبارة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.75 وانحراف معياري قدره 1.150، وجميعها سجلت درجة موافقة عالية، مما يدل على أن أفراد العينة يمارسون بدرجة جيدة سلوكيات مالية مرتبطة بالتخطيط، والمتابعة، وضبط الإنفاق.
- أما العبارة الرابعة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري قدره 1.165، ورغم أنها سجلت أدنى متوسط ضمن هذا البعد، فإنها ما تزال ضمن مستوى الموافقة العالية، مما يدل على أن هذا السلوك المالي متوافر لدى أفراد العينة ولكن بدرجة أقل نسبياً مقارنة ببقية السلوكيات.
- تشير قيم الانحراف المعياري، التي تراوحت بين 0.839 و1.172، إلى وجود درجة مقبولة من التباين في إجابات المبحوثين، مع احتفاظ النتائج بمستوى جيد من التجانس العام.

بصفة عامة، تؤكد النتائج أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى جيد من السلوك المالي الرشيد، ويتجلى ذلك في التزامهم النسبي بممارسات مثل التخطيط للنفقات، مراقبة الوضع المالي، ترشيد الاستهلاك، والادخار المنتظم. ويعد هذا البعد من أهم مكونات الوعي المالي، لأنه يعكس التطبيق العملي للمعرفة والمهارات المالية، ويسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار المالي الشخصي والحد من مخاطر التعرض لأزمات مالية مستقبلية.

4. بعد إتخاذ القرارات

الجدول الآتي يمثل:

جدول رقم 19: النتائج الإحصائية لعبارات البعد الخامس من المحور الأول

عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	3,87	,9740	عالية	2
2	3,44	1,177	عالية	5
3	3,67	1,165	عالية	4
4	3,82	,8060	عالية	3
5	4,16	,7570	عالية	1
المتوسط والانحراف المعياري العام	3,7934	,686990	عالية	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

يبين الجدول الخاص بالنتائج الإحصائية لعبارات البعد الخامس من المحور الأول، والمتمثل في بعد اتخاذ القرارات المالية، أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد تراوحت بين 3.44 و4.16، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام للبعد 3.7934 وانحراف معياري قدره 0.68699 وتشير هذه النتائج إلى أن درجة الموافقة على عبارات هذا البعد جاءت عالية، مما يعكس امتلاك أفراد العينة قدرة جيدة على اتخاذ قرارات مالية مدروسة تساهم في تحسين أوضاعهم المالية الشخصية.

- قد جاءت العبارة الخامسة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.16 وانحراف معياري قدره 0.757، وهي أعلى قيمة مسجلة ضمن هذا البعد، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة بشأن مضمونها، ويعكس إدراكا واضحا لأهمية اتخاذ قرارات مالية رشيدة في تحقيق الاستقرار المالي.
- جاءت العبارة الأولى في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري قدره 0.974، تلتها العبارة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.82 وانحراف معياري قدره 0.806، ثم العبارة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري قدره 1.165 وجميع هذه العبارات سجلت درجة موافقة عالية، ما يشير إلى أن أفراد العينة يميلون إلى تقييم البدائل المالية واختيار ما يتناسب مع إمكاناتهم وأهدافهم المالية.
- أما العبارة الثانية فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.44 وانحراف معياري قدره 1.177، ورغم أنها سجلت أدنى متوسط ضمن هذا البعد، فإنها ما تزال ضمن مستوى الموافقة العالية، مما يدل على أن هذا الجانب من اتخاذ القرارات المالية متوافر لدى أفراد العينة ولكن بدرجة أقل نسبياً مقارنة ببقية الجوانب.

- تشير قيم الانحراف المعياري، التي تراوحت بين 0.757 و 1.177، إلى وجود درجة مقبولة من التباين في إجابات المبحوثين، مع بقاء مستوى التجانس العام ضمن الحدود المقبولة.

بصفة عامة، تدل النتائج على أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى جيد من القدرة على اتخاذ القرارات المالية، ويتجلى ذلك في قدرتهم على المفاضلة بين البدائل المالية، تقييم النتائج المحتملة للقرارات المختلفة، وتجنب القرارات العشوائية أو غير المدروسة. ويعد هذا البعد عنصراً مهماً في الوعي المالي، لأنه يترجم المعرفة والمهارات والسلوكيات المالية إلى قرارات عملية تسهم في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

5. تحليل متغير الأزمة المالية الشخصية

الجدول الآتي يمثل:

جدول رقم 20: النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني

عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	3,52	1,134	عالية	5
2	3,67	1,076	عالية	1
3	3,41	1,039	عالية	9
4	3,48	1,149	عالية	7
5	3,44	1,177	عالية	8
6	3,02	1,231	متوسطة	11
7	3,54	1,074	عالية	4
8	3,52	1,043	عالية	6
9	2,97	1,329	منخفضة	12
10	3,57	1,072	عالية	3
11	3,34	1,109	متوسطة	10
12	3,59	1,023	عالية	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3,4143	,690140	عالية	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS

يبين الجدول الخاص بالنتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني، والمتعلق بـ خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، أن المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور تراوحت بين 2.97 و3.67، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 3.4143 بانحراف معياري قدره 0.69014 وتشير هذه النتائج إلى أن درجة الموافقة الإجمالية جاءت عالية، مما يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بمستوى جيد نسبياً من القدرة على مواجهة المخاطر المالية الشخصية والتقليل من آثارها.

- قد جاءت العبارة الثانية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري قدره 1.076، وهو ما يعكس اتفاقاً واضحاً بين أفراد العينة حول أهمية السلوك المالي الذي تتضمنه هذه العبارة في الحد من احتمالية التعرض لأزمات مالية شخصية.
- جاءت العبارة الثانية عشرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.59 وانحراف معياري قدره 1.023، تليها العبارة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.57، ثم العبارة السابعة بمتوسط بلغ 3.54 فالعبارتان الأولى والثامنة بمتوسط قدره 3.52 لكل منهما. وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يبدون موافقة مرتفعة على عدد من الممارسات المرتبطة بالتخطيط المالي، وتنظيم النفقات، والالتزام بالمسؤوليات المالية.
- كما سجلت العبارات الثالثة والرابعة والخامسة متوسطات تراوحت بين 3.41 و3.48، وهي أيضاً ضمن مستوى الموافقة العالية، ما يدل على توفر هذه الممارسات لدى أفراد العينة بدرجة جيدة.
- في المقابل، جاءت العبارة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.02، والعبارة الحادية عشرة بمتوسط قدره 3.34، وقد صنفنا ضمن مستوى موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذه الجوانب لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم والتعزيز لدى المبحوثين.
- أما العبارة التاسعة فقد سجلت أدنى متوسط حسابي بلغ 2.97 وانحراف معياري قدره 1.329 وصنفت ضمن مستوى موافقة منخفض، وهو ما يدل على أن هذا الجانب يمثل نقطة ضعف نسبية لدى أفراد العينة، وقد يعكس محدودية قدرتهم على تطبيق هذا السلوك المالي أو انخفاض اهتمامهم به مقارنة ببقية الممارسات.
- تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 1.023 و1.329، وهي قيم تشير إلى وجود درجة معتدلة من التباين في إجابات أفراد العينة، مع بقاء مستوى التجانس العام ضمن الحدود المقبولة.

بصفة عامة، تؤكد النتائج أن أفراد العينة يمتلكون مستوى جيداً من القدرة على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، ويتجلى ذلك في تبنيهم لمجموعة من الممارسات المالية الإيجابية مثل التخطيط المالي ضبط الإنفاق، والالتزام بالمسؤوليات المالية. ومع ذلك، تكشف النتائج عن وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التطوير، خاصة تلك التي سجلت مستويات متوسطة أو منخفضة، وهو ما يبرز أهمية تعزيز الوعي

المالي والسلوكيات المالية الرشيدة بما يدعم الاستقرار المالي الشخصي ويحد من احتمالية التعرض لأزمات مالية مستقبلية.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

في هذا الجزء نتناول اختبار فرضيات الدراسة اعتماداً على النتائج الإحصائية ، بهدف التحقق من صحتها أو رفضها .

1. الفرضية الرئيسية

جدول رقم 21: نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1,721	1	1,721	3,493	,067 ^b
الخطأ	29,065	59	,493		
المجموع الكلي	30,786	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الوعي المالي وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

يبين جدول تحليل التباين الخاص بنموذج الانحدار الخطي البسيط أن قيمة F المحسوبة بلغت 3.493 عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.067.

بمقارنة مستوى الدلالة المحسوب مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، نلاحظ أن:

$$0.067 > 0.05 \quad 0.067 > 0.05 \quad 0.067 > 0.05$$

وعليه، فإن نموذج الانحدار ككل غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المتغير المستقل (الوعي المالي) لا يفسر بصورة معنوية التغير الحاصل في المتغير التابع (خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية) ضمن حدود بيانات هذه الدراسة.

جدول رقم 22: نتائج تحليل الانحدار للفرضية الرئيسية

معامل الانحدار B	قيمة T	مستوى الدلالة	قيمة F	معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة	
		sig		R	R ²	sig	
0,236	1,869	0,067 ^b	3,493	0,236 ^a	0,056	0,067 ^b	البعد الأول

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

تفسير النتائج:

- يشير معامل الانحدار الموجب ($B = 0.236$) إلى وجود علاقة طردية بين الوعي المالي وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية؛ أي أن ارتفاع مستوى الوعي المالي يترافق مع تحسن نسبي في القدرة على الحد من المخاطر المالية الشخصية .
- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.236$) وهي قيمة تعكس علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين .
- بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.056$) ؛ أي أن الوعي المالي يفسر نحو 5.6% فقط من التغير في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، بينما ترجع النسبة المتبقية البالغة 94.4% إلى عوامل أخرى لم تتضمنها الدراسة .
- بلغت قيمة $T = 1.869$ عند مستوى دلالة 0.067، وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على أن أثر الوعي المالي غير دال إحصائيا .

نظرا لأن مستوى الدلالة المحسوب (0.067) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ، فإنه:

- يتم رفض الفرضية البديلة.
- يتم قبول الفرضية الصفرية.

أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوية 5%.

التفسير العلمي للنتيجة:

- تشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى الوعي المالي لدى أفراد العينة لم يكن كافيا لإحداث تأثير معنوي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية خلال فترة الدراسة. ورغم وجود علاقة طردية بين المتغيرين، إلا أن هذه العلاقة جاءت ضعيفة من الناحية الإحصائية.

قد يرجع ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها:

- ✓ محدودية حجم العينة .
- ✓ تأثير متغيرات أخرى مثل مستوى الدخل، والظروف الاقتصادية، والضغط المعيشية .
- ✓ وجود فجوة بين المعرفة المالية النظرية والتطبيق العملي لها في الحياة اليومية .
- ✓ اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين .

الاستنتاج العام:

يمكن القول إن الوعي المالي يمثل عاملاً إيجابياً من الناحية النظرية في الحد من الأزمات المالية الشخصية، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية لم تثبت وجود تأثير معنوي له عند مستوى 5%. وهذا يدل على أن تحسين الاستقرار المالي الشخصي لا يعتمد على الوعي المالي وحده، وإنما يتطلب تكامل عدة عوامل اقتصادية وسلوكية واجتماعية أخرى.

2. الفرضية الأولى

جدول رقم 23 : نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الأولى

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	0,861	1	0,861	1,698	0,198 ^b
الخطأ	29,924	59	0,507		
المجموع الكلي	30,786	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد المعرفي للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوي $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول تحليل التباين الخاص بالفرضية الفرعية الأولى أن قيمة F المحسوبة بلغت 1.698، عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.198.

بمقارنة مستوى الدلالة المحسوب مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) نجد أن:

$$0.198 > 0.050.198 > 0.050.198 > 0.05$$

وعليه، فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط غير دال إحصائياً، مما يدل على أن البعد المعرفي للوعي المالي لا يفسر التغير في المتغير التابع تفسيراً معنوياً.

جدول رقم 24: نتائج تحليل الانحدار للفرضية الأولى

معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة sig
0,167	1,303	0,198 ^b	1,698	0,167 ^a	0,028	0,198 ^b

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج SPSS

تفسير النتائج:

- يشير معامل الانحدار الموجب ($B = 0.167$) إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين البعد المعرفي وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.167$) وهي قيمة منخفضة تعكس ارتباطاً ضعيفاً بين المتغيرين.
- بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.028$)؛ أي أن البعد المعرفي يفسر ما نسبته 2.8% فقط من التغير في المتغير التابع، في حين ترجع النسبة المتبقية (97.2%) إلى عوامل أخرى.
- بلغت قيمة $T = 1.303$ عند مستوى دلالة 0.198، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوب (0.198) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، فإنه:

- يتم رفض الفرضية البديلة.
- يتم قبول الفرضية الصفرية.

أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد المعرفي للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى أفراد العينة

التفسير العملي للنتيجة :

- تشير هذه النتيجة إلى أن امتلاك الأفراد للمعرفة المالية وحده لا يكفي لإحداث تأثير معنوي في الحد من الأزمات المالية الشخصية. فالمعرفة النظرية بالمفاهيم المالية، رغم أهميتها، لا تحقق أثرا ملموسا ما لم تترجم إلى مهارات عملية وسلوكيات مالية رشيدة وقرارات مدروسة.
- كما يمكن تفسير هذه النتيجة بوجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا في الاستقرار المالي الشخصي، مثل مستوى الدخل، والقدرة على الادخار، والظروف الاقتصادية، والعادات الاستهلاكية.

الإستنتاج العام:

يمكن الاستنتاج أن البعد المعرفي للوعي المالي يعد عنصرا مهما في تكوين الثقافة المالية، إلا أن نتائجه في هذه الدراسة لم تظهر تأثيرا معنويا مباشرا في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية. وهذا يؤكد أن المعرفة المالية تمثل خطوة أولى ضرورية، لكنها تحتاج إلى أن تدعم بالمهارات والسلوكيات والقرارات المالية المناسبة حتى تنعكس على الواقع المالي للأفراد بصورة ملموسة.

3. الفرضية الثانية

جدول رقم 25: نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الثانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	3010	1	3010	0,583	0,448 ^b
الخطأ	30,484	59	5170		
المجموع الكلي	30,786	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد المهاري للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

يتضح من جدول تحليل التباين الخاص بالفرضية الفرعية الثانية أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.583، عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.448.

بمقارنة مستوى الدلالة المحسوب مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، نجد أن:

$$0.448 > 0.050.448 > 0.050.448 > 0.05$$

وعليه، فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط غير دال إحصائياً، مما يعني أن البعد المهاري لا يفسر التغير في المتغير التابع تفسيراً معنوياً.

جدول رقم 26: نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثانية

معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة sig
0,099	0,763	0,448 ^b	0,583	0,010	-0,007	0,448 ^b

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

تفسير النتائج:

- يشير معامل الانحدار الموجب ($B = 0.099$) إلى وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين البعد المهاري وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R \approx 0.10$) وهي قيمة منخفضة للغاية، مما يعكس ضعف العلاقة بين المتغيرين.
- بلغ معامل التحديد ($R^2 \approx 0.01$): أي أن البعد المهاري يفسر نحو 1% فقط من التغير في المتغير التابع، وهي نسبة ضعيفة جداً.
- بلغت قيمة $T = 0.763$ عند مستوى دلالة 0.448، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

بما أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.448) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، فإنه:

- يتم رفض الفرضية البديلة.
- يتم قبول الفرضية الصفرية.

أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد المهاري للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى أفراد العينة.

التفسير العلمي للنتيجة

- تشير هذه النتيجة إلى أن امتلاك الأفراد لمهارات مالية عملية، مثل إعداد الميزانية أو تنظيم النفقات أو مقارنة البدائل المالية، لم يكن كافياً لإحداث تأثير معنوي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية ضمن العينة محل الدراسة.
- قد يرجع ذلك إلى أن هذه المهارات رغم أهميتها لا تؤدي إلى نتائج ملموسة ما لم تطبق بصورة منتظمة ومتسقة، كما أن تأثيرها قد يتأثر بعوامل أخرى مثل مستوى الدخل، الالتزامات المالية، والظروف الاقتصادية المحيطة.

الاستنتاج العام:

يمكن الاستنتاج أن البعد المهاري للوعي المالي يعد عنصراً داعماً للإدارة المالية الشخصية، إلا أن نتائج الدراسة الحالية لم تثبت وجود تأثير معنوي مباشر له في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية ويشير ذلك إلى أن المهارات المالية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار المالي، بل ينبغي أن تتكامل مع السلوك المالي الرشيد والقدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

4. الفرضية الثالثة

جدول رقم 27: نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الثالثة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1,410	1	1,410	0,271	0,605 ^b
الخطأ	30,645	59	5190		
المجموع الكلي	30,786	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد السلوكي للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من جدول تحليل التباين الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.271، عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.605.

وبمقارنة مستوى الدلالة المحسوب مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، نجد أن:

$$0.605 > 0.050.605 > 0.050.605 > 0.05$$

وعليه، فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط غير دال إحصائياً، مما يدل على أن البعد السلوكي للوعي المالي لا يفسر التغير في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية تفسيراً معنوياً.

جدول رقم 28: نتائج تحليل الانحدار للفرضية الثالثة

معامل الانحدار B	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة sig
-0,068	-0,520	0,605 ^b	0,271	0,068 ^a	0,005	0,605 ^b

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

تفسير النتائج:

- يشير معامل الانحدار ($B = -0.068$) إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً بين البعد السلوكي وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية .
- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.068$) وهي قيمة ضعيفة للغاية، مما يدل على شبه انعدام العلاقة بين المتغيرين .
- بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.005$) ؛ أي أن البعد السلوكي يفسر نحو 0.5% فقط من التغير في المتغير التابع .
- بلغت قيمة $T = -0.520$ عند مستوى دلالة 0.605، وهي قيمة غير دالة إحصائياً .

بما أن مستوى الدلالة المحسوب (0.605) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ، فإنه:

- يتم رفض الفرضية البديلة .
- يتم قبول الفرضية الصفرية .

أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد السلوكي للوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى أفراد العينة

التفسير العلمي للنتيجة :

- تشير هذه النتيجة إلى أن السلوكيات المالية التي يقيسها هذا البعد، مثل تنظيم النفقات أو الادخار أو متابعة الوضع المالي، لم تُظهر تأثيراً معنوياً مباشراً في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية ضمن العينة المدروسة.
- قد يعود ذلك إلى أن هذه السلوكيات قد لا تمارس باستمرار، أو أن أثرها يتأثر بعوامل أخرى مثل محدودية الدخل، والالتزامات المالية، والظروف الاقتصادية المحيطة.

الاستنتاج العام:

يمكن الاستنتاج أن البعد السلوكي للوعي المالي، رغم أهميته النظرية، لم يثبت وجود تأثير معنوي له في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية في هذه الدراسة. ويؤكد ذلك أن تحسين الوضع المالي الشخصي لا يعتمد على السلوك المالي وحده، بل يتطلب تكامل المعرفة والمهارات والقرارات المالية مع ظروف اقتصادية واجتماعية داعمة.

5. الفرضية الرابعة

جدول رقم 29: نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي للفرضية الرابعة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	9,063	1	9,063	24,617	0,000 ^b
الخطأ	21,722	59	,3680		
المجموع الكلي	30,786	60			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات SPSS

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعده اتخاذ القرارات المالية في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يبين جدول تحليل التباين الخاص بالفرضية الفرعية الرابعة أن قيمة F المحسوبة بلغت 24.617 عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.000.

وبما أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، أي أن:

$$0.000 < 0.05 \text{ و } 0.000 < 0.05$$

فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط يعد دالا إحصائيا، مما يدل على أن بعد اتخاذ القرارات المالية يفسر جزءا معنويا من التغير في المتغير التابع المتمثل في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.

جدول رقم 30: نتائج تحليل الانحدار للفرضية الرابعة

معامل الانحدار	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	مستوى الدلالة sig
0,543	4,962	0,000	24,617	0,543 ^a	0,294	0,000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS

تفسير النتائج:

- يشير معامل الانحدار الموجب ($B = 0.543$) إلى وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية بين بعد اتخاذ القرارات المالية وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية .
- بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.543$) وهي قيمة تعكس علاقة إيجابية ذات قوة متوسطة .
- بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.294$) ؛ أي أن هذا البعد يفسر نحو 29.4% من التغير في المتغير التابع، وهي نسبة تفسيرية معتبرة في الدراسات السلوكية والاجتماعية .
- بلغت قيمة $T = 4.962$ عند مستوى دلالة 0.000، وهي قيمة دالة إحصائيا بدرجة عالية .

نظرا لأن مستوى الدلالة المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) ، فإنه:

- يتم قبول الفرضية البديلة .
- يتم رفض الفرضية الصفرية .

أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد اتخاذ القرارات المالية في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية لدى أفراد العينة.

التفسير العلمي للنتيجة:

- تشير هذه النتيجة إلى أن قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، مثل تقييم البدائل المالية، تقدير المخاطر، وترتيب الأولويات، تعد من أهم العوامل المؤثرة في تعزيز الاستقرار المالي الشخصي والحد من احتمالية التعرض لأزمات مالية.

- تعكس هذه النتيجة أن القرار المالي الرشيد يمثل الحلقة التي تترجم المعرفة والمهارات والسلوكيات المالية إلى نتائج عملية ملموسة، الأمر الذي يفسر قوة تأثير هذا البعد مقارنة ببقية أبعاد الوعي المالي.

الاستنتاج العام:

يمكن القول إن بعد اتخاذ القرارات المالية يعد أكثر أبعاد الوعي المالي تأثيراً في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية. فكلما تحسنت قدرة الفرد على اتخاذ قرارات مالية واعية ومبنية على تحليل منطقي للبدائل المتاحة، زادت قدرته على مواجهة الضغوط المالية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمان المالي.

❖ النتائج

1. نتائج الجانب النظري للدراسة

في ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري للدراسة حول موضوع أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، وما تضمنه من مفاهيم مرتبطة بالوعي المالي والثقافة المالية والسلوك المالي والأزمة المالية الشخصية، أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية التي شكلت الأساس العلمي للدراسة، ويمكن عرضها فيما يلي:

- الثقافة المالية تمثل الإطار المعرفي الأشمل الذي يضم المعارف والمفاهيم والمعلومات المالية التي يحتاجها الفرد لفهم القضايا المالية واتخاذ قرارات واعية تتعلق بالادخار، والإنفاق، والاستثمار، والاقتراض.
- الوعي المالي يعد أحد المخرجات الأساسية للثقافة المالية، إذ يعكس مدى إدراك الفرد لأهمية المعلومات المالية وقدرته على استيعابها وتوظيفها في إدارة شؤونه المالية الشخصية.
- السلوك المالي يمثل التطبيق العملي للوعي المالي والثقافة المالية، ويظهر من خلال الممارسات الفعلية للفرد مثل إعداد الميزانية، ضبط الإنفاق، الادخار المنتظم، والوفاء بالالتزامات المالية في مواعيدها.
- الوعي المالي مفهوم متعدد الأبعاد يشمل المعرفة المالية، والمهارات المالية، والسلوك المالي، والقدرة على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، وهي أبعاد متكاملة تؤثر مجتمعة في جودة الإدارة المالية الشخصية.
- المعرفة المالية تشكل الأساس النظري للوعي المالي، إذ تمكن الفرد من فهم المفاهيم المالية الأساسية مثل الفائدة، التضخم، إدارة الديون، المخاطر، والعائد.
- المهارات المالية تعبر عن قدرة الفرد على توظيف المعرفة المالية في مواقف عملية، مثل إعداد الموازنات، تحليل البدائل المالية، وحساب التكاليف والعوائد.

- اتخاذ القرارات المالية هو المحصلة النهائية للوعي المالي، إذ يعكس قدرة الفرد على اختيار البدائل المناسبة بناء على تحليل منطقي ومدرّس للخيارات المتاحة .
- الأزمة المالية الشخصية تنشأ نتيجة اختلال في التوازن بين الموارد المالية والالتزامات، بحيث يصبح الفرد غير قادر على تلبية احتياجاته الأساسية أو الوفاء بالتزاماته المالية الجارية والمستقبلية .
- الأزمات المالية الشخصية لا ترتبط فقط بانخفاض الدخل، بل قد تنتج أيضا عن ضعف الثقافة المالية، وسوء التخطيط، وغياب الادخار، والاستخدام غير الرشيد للائتمان .
- الوعي المالي يسهم في الوقاية من الأزمات المالية الشخصية من خلال تعزيز قدرة الأفراد على التخطيط المالي، مواجهة الطوارئ، تكوين احتياطات مالية، واتخاذ قرارات مالية رشيدة .
- السلوك المالي الرشيد يعد الوسيط الأساسي بين المعرفة المالية والنتائج المالية الفعلية، لأن امتلاك المعلومات وحده لا يضمن تحقيق الاستقرار المالي ما لم يتح
- البرامج التعليمية والتوعوية المالية تعد من أهم الوسائل المستخدمة لرفع مستوى الوعي المالي وتعزيز السلوك المالي الإيجابي لدى الأفراد .
- تؤكد معظم الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين الوعي المالي والاستقرار المالي الشخصي، مع اختلاف قوة هذه العلاقة تبعا لطبيعة العينة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية محل الدراسة .
- خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية يتطلب تكامل الأبعاد الأربعة للوعي المالي، إذ لا يكفي إمتلاك المعرفة وحدها أو المهارات منفردة، بل ينبغي أن تتحول هذه العناصر إلى سلوكيات عملية وقرارات مالية رشيدة .
- الوعي المالي أصبح ضرورة معاصرة في ظل تعقد المنتجات المالية، وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد المخاطر الاقتصادية، مما يجعل امتلاك الثقافة المالية عنصرا أساسيا لتحقيق الأمن والاستقرار المالي للأفراد .

2. نتائج الجزء التطبيقي:

➤ نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

- أظهرت نتائج اختبار الثبات أن معامل كرونباخ ألفا لمحور الوعي المالي بلغ 0.885، وهي قيمة مرتفعة تدل على تمتع هذا المحور بدرجة عالية من الثبات .
- بلغ معامل كرونباخ ألفا لمحور خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية 0.866، وهي قيمة تؤكد اتساق فقراته الداخلي .
- بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل 0.868، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاعتمادية .

- أثبتت معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للمحور الأول وجود اتساق داخلي جيد، حيث تراوحت بين 0.551 و0.818، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

➤ نتائج وصف خصائص عينة الدراسة

- غلبت فئة الذكور على فئة الإناث وفق التوزيع المعتمد في الاستبيان (حسب النتائج الوصفية).
- تبين أن أغلب أفراد العينة من فئة العزاب بنسبة 77.0%.
- مثلت الفئة العمرية الشابة النسبة الأكبر من أفراد العينة.
- شكل أصحاب المستوى الجامعي (ليسانس وماستر) النسبة الأعلى من العينة بنسبة 75.4%.
- تركزت أغلبية أفراد العينة ضمن فئة الدخل الشهري الأقل من 30,000 دج بنسبة 45.9%.
- تبين أن 80.3% من أفراد العينة يقيمون مع عائلاتهم.
- أظهرت النتائج أن 59.0% من أفراد العينة تقل خبرتهم المهنية عن خمس سنوات.

➤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

- بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور الوعي المالي مستوى مرتفعاً، ما يدل على تمتع أفراد العينة بدرجة جيدة من الوعي المالي.
- جاء البعد السلوكي في مقدمة أبعاد الوعي المالي بمتوسط حسابي قدره 3.9148.
- سجل البعد المعرفي متوسطاً حسابياً قدره 3.8730 بدرجة موافقة عالية.
- بلغ متوسط البعد المهاري مستوى مرتفعاً، بما يعكس امتلاك المبحوثين لمهارات مالية جيدة.
- سجل بعد اتخاذ القرارات المالية متوسطاً حسابياً قدره 3.7934 بدرجة موافقة عالية.
- بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية 3.4143، ما يدل على مستوى مرتفع نسبياً في قدرة أفراد العينة على الحد من هذه المخاطر.

➤ نتائج اختبار الفرضيات:

- أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أن أثر الوعي المالي كمتغير كلي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية غير دال إحصائياً عند مستوى 5%، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.067.
- لم يظهر البعد المعرفي أثراً ذا دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.198.
- لم يظهر البعد المهاري أثراً ذا دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.448.
- لم يظهر البعد السلوكي أثراً ذا دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.605.

أظهر بعد اتخاذ القرارات المالية أثرا موجبا ودالا إحصائيا في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية عند مستوى دلالة 0.000.

بلغت قيمة معامل الارتباط لهذا البعد 0.543، مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة.

بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.294$ ، ما يعني أن بعد اتخاذ القرارات المالية يفسر 29.4% من التغير في المتغير التابع.

✓ الاستنتاج التطبيقي العام

- يتمتع أفراد العينة بمستوى مرتفع نسبيا من الوعي المالي بأبعاده المختلفة.
- يتمتع أفراد العينة بقدره جيدة نسبيا على خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية.
- لم يكن الوعي المالي الكلي كافيا لإحداث أثر معنوي مباشر في خفض المخاطر المالية الشخصية.
- يعد بعد اتخاذ القرارات المالية العامل الأكثر تأثيرا ضمن أبعاد الوعي المالي.
- تشير النتائج إلى أن تحويل المعرفة والمهارات والسلوك المالي إلى قرارات مالية واعية هو العنصر الحاسم في تعزيز الاستقرار المالي الشخصي.
- تؤكد النتائج أن الحد من مخاطر الأزمة المالية الشخصية يتطلب، إضافة إلى الوعي المالي، مراعاة عوامل أخرى مثل مستوى الدخل والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

❖ توصيات الدراسة:

استنادا إلى النتائج النظرية والتطبيقية التي توصلت إليها الدراسة حول أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي من شأنها الإسهام في تعزيز الوعي المالي وتحسين قدرة الأفراد على مواجهة الأزمات المالية الشخصية، وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز إدماج الثقافة والوعي المالي في المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية والجامعية بما يساهم في تنمية المعارف والمهارات والسلوكيات المالية لدى الأفراد منذ سن مبكرة، ويؤسس لجيل أكثر قدرة على إدارة موارده المالية بكفاءة.
- تنظيم برامج تدريبية ودورات توعوية متخصصة من قبل المؤسسات التعليمية والهيئات المالية والمصرفية حول موضوعات إعداد الميزانية الشخصية، الادخار، إدارة الديون، الاستثمار والتخطيط المالي طويل الأجل.
- تطوير حملات إعلامية وتوعوية مستمرة عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر المفاهيم التركيز على تنمية مهارات اتخاذ القرارات المالية لدى الأفراد، نظرا لما

- أظهرته نتائج الدراسة من أن هذا البعد كان الأكثر تأثيراً في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية وذلك من خلال تدريبهم على تحليل البدائل المالية وتقييم المخاطر والعوائد قبل اتخاذ أي قرار مالي .
- تشجيع الأفراد على إعداد ميزانية مالية شخصية منتظمة تتضمن تحديد مصادر الدخل وأوجه الإنفاق والادخار، بما يساعدهم على ضبط نفقاتهم وتجنب الإختلالات المالية المفاجئة .
- تعزيز ثقافة الادخار وتكوين صندوق للطوارئ يغطي النفقات الأساسية لفترة زمنية مناسبة، بما يرفع قدرة الأفراد على مواجهة الظروف غير المتوقعة دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط .
- ترشيد استخدام الائتمان والقروض الاستهلاكية من خلال نشر الوعي بمخاطر الإفراط في الاستدانة وأهمية الاقتراض وفق القدرة الحقيقية على السداد .
- تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على تبسيط المعلومات المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها المالية، وتقديم أدوات إرشادية تساعد العملاء على اتخاذ قرارات مالية واعية .
- توفير منصات رقمية وتطبيقات مالية تعليمية تساعد الأفراد على تتبع نفقاتهم، إعداد الموازنات، المالية الأساسية وتعزيز السلوك المالي الرشيد لدى مختلف فئات المجتمع .
- وتحليل أوضاعهم المالية بطريقة سهلة وتفاعلية .
- إيلاء اهتمام خاص للفئات ذات الدخل المحدود عبر تصميم برامج توعوية تناسب احتياجاتها، نظراً لكونها أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية الشخصية .
- تعزيز دور الأسرة في التربية المالية من خلال غرس عادات الادخار والانضباط المالي لدى الأبناء وتنمية مهارات التعامل السليم مع المال منذ الصغر .
- إجراء تقييم دوري لمستوى الوعي المالي لدى العاملين والطلبة والأسر من أجل تحديد جوانب الضعف وتصميم برامج تطوير مناسبة .
- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول متغيرات إضافية مثل الدخل، الشخصية المالية، الضغوط الاقتصادية، والتحول الرقمي المالي، لفهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي الشخصي بصورة أشمل .
- تعزيز التعاون بين الجامعات والبنوك والمؤسسات الحكومية لتطوير مبادرات وطنية تهدف إلى رفع مستويات الثقافة المالية وتحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار المالي للأفراد والمجتمع ككل .

افاق الدراسة

افاق الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول أثر فعالية الوعي المالي في خفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية، يمكن توسيع نطاق الدراسة ليشمل مناطق جغرافية مختلفة بهدف المقارنة بين البيئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتحليل أثرها في مستوى الوعي المالي والأزمات المالية الشخصية .

• دراسة أثر متغيرات وسيطة أو معدلة مثل مستوى الدخل، والذكاء المالي والضغط الاقتصادي، والشخصية المالية، ومستوى التعليم، في العلاقة بين الوعي المالي وخفض مخاطر الأزمة المالية الشخصية .

• التركيز على الثقافة المالية الرقمية ودراسة دورها في تحسين القرارات المالية في ظل الانتشار المتزايد للخدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات المالية الحديثة .

• تحليل أثر برامج التوعية والتدريب المالي على سلوك الأفراد وإستقرارهم المالي باستخدام تصميمات بحثية قبلية وبعدية لقياس مدى فعالية هذه البرامج .

• دراسة العلاقة بين الوعي المالي ومستوى الرفاه المالي وجودة الحياة والرضا المالي بإعتبار أن الاستقرار المالي الشخصي يعد أحد المحددات الأساسية للرفاه الفردي والاجتماعي .

• إجراء دراسات مقارنة بين فئات مهنية مختلفة مثل الموظفين، والطلبة، وأصحاب الأعمال الحرة، ربات البيوت، لمعرفة الفروق في مستوى الوعي المالي وأنماط إدارة الموارد المالية .

• بحث أثر الوعي المالي في الحد من السلوكيات المالية السلبية مثل الإفراط في الإستهلاك، الإستهلاك غير الرشيد للاتتمان، والتأخر في سداد الإلتزامات المالية .

• دراسة الفروق في مستوى الوعي المالي بين الجنسين والفئات العمرية المختلفة، بهدف تحديد الفئات الأكثر حاجة إلى برامج التوعية والتثقيف المالي.

بناء على ما سبق، يظل موضوع الوعي المالي مجالاً بحثياً خصباً يتيح فرصاً واسعة للدراسة والتطوير، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتغيرة والسريعة ، وتزايد الحاجة إلى تمكين الأفراد من إدارة مواردهم المالية بكفاءة وتحقيق قدر أكبر من الأمان والإستقرار المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الرسائل والأطروحات

1. بريوات معاد، وصلاح الدين العويرة. (2022/2021). الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية دراسة حالة أبو ظبي -النرويج- الجزائر (مذكرة ماستر). اقتصاد دولي، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
2. بقدرور مليكة، وصباح عزيز. (2022/2021). دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الوطني، حالة الجزائر (مذكرة ماستر). مالية وتجارة دولية، تيارت: جامعة ابن خلدون.
3. بوزنتوتة فاطمة، وسميحة بوالنش. (2021/2020). أثر الأزمات النفطية على صناديق الثروة السيادية: دراسة حالة السعودية، الإمارات قطر والجزائر (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
4. بوفليح نبيل. (2011-2010). دور الصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير). نقود ومالية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
5. شكري رجب العشموي. (فبراير 2022). ماهية الصناديق السيادية.
6. طبعي منال، وفاطمة الزهراء بوقجوة. (2021/2020). دور صناديق الثروة السيادية في حماية الاقتصاد من الأزمات المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
7. فراحتية أمال. (2015, 06 2015). دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر من 2000-2010 (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
8. كروي فيروز. (2017/2016). دور صناديق الثروة السيادية في التقليل من مخاطر تقلبات أسعار النفط في الدول المصدرة للنفط، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (مذكرة استكمال لنيل شهادة الماستر). كلية العلوم الاقتصادية، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
9. مشطر صلاح الدين، ومهدي رولة. (2020/2019). صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماستر أكاديمي). اقتصاد دولي، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.

ثانياً: المجلات

1. جعفر هني. (2015). صناديق الثروة السيادية من منظور إسلامي. مجلة اقتصاد شمال إفريقيا (13)، صفحة 7.

2. سوزان محمد عز الدين. (2016). مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية، دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي وفق مبادئ سانتياغو. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22(87)، صفحة 216.
3. عبد المجيد قدي. (بلا تاريخ). الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (6)، الصفحات 6-7.
4. كمال العقريب. (2014). تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(10)، الصفحات 6-7.
5. مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار المالي لدول النامية حالة جمهورية التشيلي، للفترة 2000-2017م. (01 جوان، 2019). مجلة البحوث الاقتصادية، 4.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. alkhaleejonline.net. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
2. www.qe.com.qa. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
3. ar.m.wikipedia.org. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
4. www.hassat.com. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
5. ar.katarahospitality.com. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
6. manhan.com. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
7. https://asharqsusiness.com. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
8. https://m.lusailnews.net. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
9. https://www.archive.unexwa.org. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
10. www.almeezan.qa. (2005, 10 09). تاريخ الاسترداد 05 05 2024، من
11. www.almeezan.qa. (2005, 10 09). تاريخ الاسترداد 05 05 2024، من
12. ipgeegypt.com. (2021, 08 29). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
13. m.lusail news.net. (2022, 12 11). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
14. m.al_sharq.com. (2023, 01 25). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
15. m.al_sharq.com. (2023, 01 25). تاريخ الاسترداد 06 05 2024، من
16. www.aljazeera.net. (2024). تاريخ الاسترداد 05 05 2024، من
17. www.moshireb.com. (2024, 03 20). تاريخ الاسترداد 05 05 2024، من